كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

الخلاف الصرفي في المشتقات وأصولها

إعداد

د / محمود محمد عبدالمولى خميس

أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثالث والثلاثون – الجزء الرابع ٢٠١٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين...

وبعد:

فإن علم الصرف أحد شطري العربية، وهو علم مهم، ولعل من أهم موضوعاته الاشتقاق، ويكفي أن يختلف القوم في أصله بين المصدر والفعل ليختلف ما يتفرع عن الأصل من أحكام، ويترتب عليه من قواعد، ومرتبة هذا العلم فقد ذكر الصرفيون أنه ينبغي أن يتقدم درسه على النحو؛ لأن التصريف يبحث في الكلمة المفردة قبل تركيبها مع غيرها في الجملة العربية هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة : ففيها ذكرت خطة البحث في هذا الموضوع .

والمبحث الأول: تناولت فيه قضية أصل المشتقات والخلاف فيها ثم ذكرت مصادر الفعل الثلاثي ومنها مصدر (فَعَل) بين السماع والقياس، ومصدر (فُعِل) – ثم خروج المصدر عن بابه ومنه ما جاء فيه المصدر على (فعول)، والمصدر على (فاعلة)، والمصدر على (أفعل) ثم حذف تاء العوض من مصدر (أفعل) المعتل العين، ثم ذكرت مصادر مزيد الثلاثي.

والمبحث الثاني: في الخلاف الصرفي في المشتقات، اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول– اسم المفعول من الأجوف اليائي بين التصحيح والإعلال، والأجوف الواوي واسم المفعول من الثلاثي الناقص

الـواوي، واسـم التفضـيل، وصـوغ التعجـب واسـم التفضـيل مـن فاقـد شـرطه كالفعـل الناقص، وما زاد على ثلاثة ثم أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة.

ثم **الخاتمة** وضمنتها أبرز نتائج البحث، والله أسأل أن يكون في عملي هذا علم ينتفع به. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الباحث

د/ محمود محمد عبدالمولى

المبحث الأول

الـخـلاف في أصل الاشـتـقاق

من المبادئ الأولية في لغتنا العربية أنها تتكون من أسماء وأفعال وحروف، وأجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض(١)، وقد اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فمذهب أكثر البصريين أن المصدر أصل المشتقات، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه؛ لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث، وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة وهي فائدة الاشتقاق (٢).

يقول الخليل: "والمصدر أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال، وتفسيره، أن المصادر كانت أول الكلام، الذّهاب، والسمع، والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمعاً وسماعاً وحفظ حفظاً"(٣).

وجاء في الكتاب: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء".

وفسر السيرافي كلام سيبويه فقال: "يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء وهم الفاعلون"(٤).

وقال أبو البركات الأنباري: "وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"(٥).

واستدل البصريون بما يأتي:

أحدها: أن المصدر يكثر كونه واحداً، والأفعال ثلاثة، ولو اشتق المصدر من الفعل فإما من الثلاثة، وهو محال، أو من واحد منها، ويستلزم ترجيحاً دون مرجح.

وهو معارض بأنا قد وجدنا الفعل له مصادر كثيرة كمصادر شتَّ، وقدر، فإنها

تزيد على عشرة مصادر، فإما أن يشتق، الفعل من أحدها، وهو ترجيح من غير مرجح، وإما من جميعها، وهو محال.

والثاني: أن المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب فالدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب.

ولقائل أن يمنع دعوى تركيب الفعل؛ لأن المفرد الموضوع للدلالة على خصوصية شيء لا يسمى مركباً.

والثالث: أن مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاص، والدال على عام أولى بالأصالة من الدال على خاص.

ومثل هاتين الدلالتين لا يسمى عاماً وخاصاً، إنما يسمى إطلاقاً وتقييداً.

الرابع: أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع فإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان، فكان فرعاً والمصدر أصل.

الخامس: أن من المصادر ما لا فعل له لفظاً ولا تقديراً، وذلك وَيْح وويل ووَيس وويب، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها، وذلك محال، وإنما قلنا إن هذه المصادر لا أفعال لها تقديراً لأنها لو صيغ من بعضها فعل لاستحق فاؤه في المضارع من الحذف ما استحق فاء يعد، ولاستحق عينه من السكون ما استحق عين يبيع، فيتوالى إعلال الفاء والعين، وذلك مرفوض في كلامهم، فوجب إهمال ما يؤدي إليه[٦].

نقول: لو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها، وذلك محال، وليس في الأفعال ما لا مصدر له مستعملاً إلا وتقديره ممكن كتبارك، وفعل التعجب إذ لا مانع له في اللفظ، وأيضاً فتقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة لا

أفعال لها كالبنوة والأبوة والخؤولة والعمومة، والعبودية واللصوصية، وقعدك الله، وبله زيد فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه، وخلص الاستدلال بويح وأخواته.

والصحيح أن هذه الأدلة غير كافية في إثبات أن الفعل مشتق من المصدر؛ إذ لا تثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل، وأنه أصل بنفسه، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً منه ألا ترى أن الحرف بعد الاسم وليس مأخوذ منه[٧]. هذا ما استدل به ولنقتصر عليه فالكلام فيه طويل الذيل مع قلة الفائدة إذ لا يبنى عليها حكم صناعي، وإنما فيها بيان وجه الصناعة خاصة، والباحث عنها بالحقيقة هو صاحب علم الاشتقاق[٨] .

وذهب الكوفيون أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه؛ لأن المصدر مؤكد للفعل والمؤكَّد قبل المؤكَّد، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول ولذلك قالوا أنه سُمي مصدراً لأنه مصدور من الفعل كما قالوا: مركب فاره، ومشرب عذب، ومعناه مركوب فاره ومشروب عذب.

وأبى ذلك الزجاجي؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب (مَفْعَل) للمفعول، وعده أبو بكر بن الأنباري شاذاً[٩].

وقال ابن المؤدب: "وسُمي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي؛ ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد"[١٠].

ونقل الزجاجي عن أبي بكر بن الأنباري أن المصدر عند بعض أصحابه بمعنى الانصدار[١١]. ونقل رأي الفراء حين تحدث عن اسم المكان من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [١٢] قال: "السجن: المحبسُ، وهو كالفعل، وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل، كما قالت العرب: طلعت الشمس مطلعاً وغربت مغرباً، فجعلوهما خلفاً من المصدر، وهما اسمان، كذلك السجن، ولو

فتحت السين لكان مصدراً بيناً"[١٣]، ففي هذا أدلة على أن المصدر والمشتقات مأخوذة من الفعل.

قال الزجاجي: "الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثان بعده"[١٤].

واستدل الكوفيون على مذهبهم بما يأتي:

- اعتلال المصدر باعتلال فعله وصحته بصحته وشأن الفروع أن تحمل على الأصول، قال الزجاجي عارضاً دليل الكوفيين: "قالوا: الدليل على أن المصدر مأخوذ من الفعل وأن الفعل أصل المصدر أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل، ويصح إذا صح فتقول، قام زيد قياماً، فتُعل القيام لاعتلال قام، وكذلك تقول: وعَدَ يعد عدة، فيَعل "عدة" لاعتلال يعد، وتقول: عور الرجل يعور عَوَراً، وحَول حولاً، وصيد البعير صيداً فيصح المصدر لصحة فعله، فعلمنا بذلك أن المصادر بعد الأفعال، وتابعة لها، وأن الأفعال هي الأصول التي أخذت منها، فلذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال"[١٥]. ورد البصريون هذا بأنه لو كان اعتلال، الفعل يوجب اعتلال المصدر لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل، وألاَّ يوجد لفعل معتل مصدر صحيح، ولكنا نجد أفعالاً معتلة، ومصادرها مصححة نحو: وعد يعد وعداً، ووزن يزن وزناً، وقام يقوم قومة، وما أشبه ذلك، فعلمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر، إنما يعتل ما لزمه الثقل، وما لم يلزمه صح، فلا يكون هذا دليلاً على أن المصادر مشتقة من الأفعال..." [١٦].

وردّ السيرافي دليل الكوفيين من وجهين:

أحدهما: أن الأصل قد يعتل باعتلال الفرع، قال ممثلاً: "ومنه ما زعم الفراء – الذي ينازعنا أصحابه في هذا الأصل– أن فعل الواحد الماضي فتح لانفتاح فعل

الاثنين، فحمل الأصل على الفرع"[١٧]، وتبعه أبو البركات الأنباري، وزاد أن المصادر تصح لصحة الفعل وتعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية[١٨].

الآخر: أن أصل المصادر التي لا علة فيها ولا زيادة لا يجيء إلا صحيحاً، وهو (فَعْل) نحو: ضربته ضرباً، ووعدته وعداً، وإنما يجيء معتلاً ما لحقته الزيادة وإنما، الكلام في أصول المصادر لا في فروعها"[١٩]. وتبعه أبو البركات أيضاً.

- واستدل الكوفيون بأن المصادر تكون توكيداً للأفعال مثل: ضرب زيد ضرباً، وخرج خروجاً، والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده[٢٠].

وردّ الزجاجي ذلك بأنه لا فائدة في المصدر المؤكَّد أكثر مما في الفعل، والتقدير عند النحويين: ضَرَبَ ضَرَبَ، فاستقبحوا ذلك فبدلوا أحد اللفظين مصدراً ليكون أحسن ثم دعم رأيه بإجماع البصريين والكوفيين على إجازتهم: قياماً قمت، ونحوه، مما يدل على أن التوكيد بالمصدر ليس بتوكيد على الحقيقة؛ لأن التوكيد لا يجوز تقديمه على المؤكد[٢١].

وأوّل السيرافي (ضَرَبتُ ضَرباً) بـ: أوقعتُ ضرباً، فليس في ذلك دليل على أن الفعل قبل الاسم، كما لم يكن في (ضربت زيداً) دلالة على أن (زيداً) بعد (ضربت)[٢٢].

وشبه أبو البركات توكيد المصدر للفعل بتوكيد الاسم للاسم نحو: جاءني زيد زيدٌ، فالثاني مشتق من الأول، ولا دلالة على أنه مشتق منه أو فرع عليه[٢٣].

وثمة دليل ثالث للكوفيين بأن الفعل عامل في المصدر؛ لأنه به انتصب ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، والبعدي مأخوذ من القبلي[٢٤].

ورده العكبري بقوله: "وهو في غاية السقوط، وبيانه من أوجه ثلاثة:

أحدها: أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعاني، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً.

والثاني: أن المصادر تعمل عملَ أفعالها، كقولك: يعجبني ضَربُ زيدٍ عمراً، ولا يدل ذلك على أنه أصل.

والثالث: أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلاً، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال"(٢٥).

ومن أدلتهم أيضاً أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له (فَعَل ويفعل) فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر فإن المصدر هو الموضع الذي يُصدر عنه، ورجحه أبو البركات الأنباري بقوله: "وهذا دليل لا بأس به"(٢٦).

وأورد ابن المؤدب في كتابه دقائق التصريف رأياً مفاده: أن المصدر غيرُ متمخض لا لاسمية ولا لفعلية، وهو مشتق من الفعل الماضي، قال ابن المؤدب: "اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه وليس هو بفعل محض ولا باسم محض، إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لُثُنِّي وجُمِعَ وأُنِّثَ، وهو مُوَّحدٌ في الأحوال كلها، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي"(٢٧).

والمسألة فيها مذهب ثالث وهو أن كلاً من المصدر والفعل أصل قائم بنفسه، قال الأشموني: "وزعم ابن طلحة أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر"(٢٨).

وهذا المذهب يرجحه أنه هو الذي ورد عن العرب، فلا يستطيع أحد أن يجزم بأن العربي إنما نطق بالمصدر أولاً وبالفعل ثانياً، أو بالعكس؛ إذ اللغة إنما وضعت هكذا، والذي حتم تنوع الصيغ إنما هو تنوع المعاني، فلابد لكل معنى من صيغة تدل

عليه، واللغة إنما تؤخذ من كلام العرب على ما وردت عليه بغير تعليل لـه أو تعديل فيه.

ويؤكد ذلك أن المصدر الميمي، والمصدر الصناعي، واسم المرة واسم الهيئة مأخوذة من المصدر العام ومع ذلك حكموا بجمودها وعدم اشتقاقها؛ لأنها لا تشتمل على الذات مع الحدث وإنما أخذوها من المصدر العام على معنى مطلق الاشتقاق اللغوي فهي من أنواع الجوامد"[٢٩]، (وأما الصفة فحكي فيها الخلاف، وهل هي مشتقة من المصدر أو من الفعل؟ وارتضى أنها مشتقة من المصدر، والقول الآخر يؤثر عن الفارسي أنه نبّه عليه، وارتضاه عبدالقاهر، والذي ذهب إليه الناظم أرجح؛ لأن في الفرع ما في الأصل وزيادة، وقد وجدنا في الصفة معنى المصدر وزيادة، وهي الدلالة على ذات الفاعل، ولم نجد فيه الدلالة على الزمان المعين، فلو كان مشتقاً من الفعل لوجدت فيه الدلالة على الزمان المعين، لكنه ليس كذلك، فدلّ على أنه غير مشتق منه، وإنما هو مشتق من المصدر، وأيضاً فإن الصفة في الغالب متحدة والأفعال متعددة، فلو اشتقت من الفعل لزم اشتقاقها من الجميع أو من واحد معين، وكلاهما فاسد) [٣٠] .

ومن العرض السابق نرى أن الآراء كلها تدور حول أولوية الفعل أو المصدر فمن تمسك بالفعل يرى أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله[٣١] ومن تمسك بالمصدر يستدل على مذهبه بأن المصدر يدل على مجرد الحدث أما الفعل فيدل على الحدث والزمن، والذي يدل على شيء واحد أصل لما يدل على اثنين وتسمية المصدر دليل على أنه الأصل فهو المنبع الذي تصدر عنه الكلمات ومنها الفعل، فالفعل والوصف معاً فرعان للمصدر وخاصة في الاشتقاق؛ إذ ليس المصدر أصلاً لهما في كل شيء، فالفعل أصل للمصدر في العمل، إذ لا يعمل إلا بالنيابة عن الفعل، أو بما تضمن من معناه، وكذلك اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل في العمل،

فالمصدر هو الذي اشتقا منه، وليس هو بمشتق من شيء؛ لأنه لو اشتق من شيء لكان مشتقاً من المصدر فيكون مشتقاً من نفسه، وهو محال، بل هو من المرتجل الأول لكن قد يكون المصدر مشتقاً من المصدر على وجه آخر، كالتّعلّم والاستعلام، فإنهما مشتقان من العلم، ولبسط هذا علم الاشتقاق [٣٢].

وقد أيد بعض الباحثين المحدثين رأي هشام الكوفي حيث يقول مبطلاً الخلاف في هذه القضية: "والذي يبدو لي أن هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف؛ وذلك لأن المصدر والفعل مادة واحدة هي المادة الفعلية التي لابد أن تبحث بالقياس إلى الاسم المنقطع للاسمية، وقد رأينا أن المصدر يقتضي درجة في مادة الفعل، وذلك لتوفر الأصول فيهما، فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمن ما... أما الاسم الذي نقصده والذي يجب أن يكون مادة البحث في هذا فهو غير الحدث..." [٣٣] .

وثمة رأي آخر للمحدثين يخالف البصريين ويرى أن مذهب الكوفيين أقرب إلى الواقع، فالمصدر مشتق من الفعل، والفعل مشتق من شيء آخر هو أصل المشتقات، حيث يقول: "غير أن قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النحو وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة، وهي أسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان وغيرها من الأفعال، ولم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال، وهذه المشتقات من المصدر، وهذا الوضع موافق تمام الموافقة قول الكوفيين، ومخالف كل المخالفة قول البصريين، وعلى هذا يكون أصلُ المشتقات بالقول المصدر، وأصلها بالعمل الفعل"[٣٤].

ثم بيّن اتجاهه رافضاً المذهبين قال: "وسنرى في المباحث الآتية أن أصل المشتقات جميعاً شيء آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل، وأن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعها ومعها

المصدر مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات وهي أسماء المعاني من غير المصادر، وأسماء الأعيان والأصوات"[٣٥].

ولكنا نقول لا يمكن الأخذ بهذه النظرية لأنها تقوم على أساسين:

الأول: صحة مذهب الكوفيين في رد المشتقات ومنها المصدر إلى الفعل.

والثاني: إنكار أصالة الفعل، واعتبار الأفعال جميعها مشتقة من أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات، وإذا كان الغرض الأساسي من اللغة هو التعبير عن حاجات الإنسان[٣٦] . فإن من الصعب الافتراض أن هذه الحاجات كانت في البدء مما لا يعبر عنه إلا بأسماء، ولعل من الطريف أن ننقل هنا ما قاله ابن جني من أن أبا علي الفارسي كان يذهب إلى أن هذه اللغة – أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده– إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل، وإن كانت رتبة الاسم من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف، وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان، فأما الزمان فيجوز أن يكون عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف... ومع ذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لابد لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيها بدأوا أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف؟ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جمع؛ إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن، هذا مذهب أبي علي وبه كان يأخذ ويفتي"[٣٧].

أقول: الفكرة التي نخرج بها من هذا النص هي أن إحداث الألفاظ الأصلية في اللغة إنما يصير بشكل تلقائي مرتجل يخضع لحاجات الإنسان ولا يتقيد بوجوب اسم لفعل أو تأخره عنه، وصفوة القول في ذلك أن هذه الآراء الحديثة تمثل جانباً من اللغة لا اللغة كلها لقد اشتق العرب بعض الكلمات من أسماء الأصوات... كذلك اشتقوا من أسماء الأعيان [٣٨] غير أنهم في الواقع لم يقتصروا في اشتقاقهم على هذين الأصلين بل تعدوهما إلى غيرهما. قال ابن جني في معرض حديثه عن أي الألفاظ أسبق وجوداً: "فإن قلت: هلا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان كما أنها أسبق رتبة منها في الاعتقاد، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه، إذ كان الواجب أن يبدأوا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاءوا فيما بعد بالحرف؛ لأنك تراها لواحق للجمل بعد تركيبها، واستقلالها بنفسها، نحو: إن زيداً أخوك، وليت عمراً عندك... قيل يمنع من هذا أشياء منها: وجود أسماء مشتقة من الأفعال نحو: قائم من قام، ومنطلق من انطلق... فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل فكيف يجوز أن يُعتقد سبقُ الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه، وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر وكلاهما اسم... وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف، نحو قولهم: سألتك حاجة فلو ليت لي، أي قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لي أي قلت لي: لا واشتقوا أيضاً المصدر وهو اسم من الحرف فقالوا: اللالاة واللولاة، وإن كان الحرف متأخراً في الرتبة عن الأصلين قبله: الاسم والفعل..."[٣٩].

إذن فليس أصل الاشتقاق، المصدر وحده كما يقول البصريون، ولا الفعل وحده كما يقول الكوفيون، ولا الأسماء الجامدة، وأسماء الأصوات كما يقول

المحدثون بل جميع هذه وغيرها من أسماء مشتقة وحروف، إن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحداً، فقد اشتق العرب من الأفعال والأسماء، والحروف، وإن الأفعال قد تكون أصلية مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف. قال ابن القوطية اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام وبذلك سمتها العلماء الأبنية... والأسماء غير الجامدة والنعوت كلها مشتقات منها..." (٤٠).

وذكر ابن جني أن الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبداً، وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء؛ لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه(٤١).

وقال السيوطي: "... فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟ قيل وما في ذلك من الإنكار، قد قالوا أنعم له بكذا أي قال له نعم، وسوّفت الرجل إذا قلت له سوف أفعل وسألتك حاجة فلوليت لي أي قلت لي لولا... وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول إذا كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك".

وقال أيضاً: "اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً... ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم استحجر الطين، واستنوق الجمل"(٤٢).

وأما الدلائل اللغوية فأكثر من أن يتناولها الحصر، إذ كل فعل مزيد مشتق من فعل مجرد، وكل اسم مشتق مشتقٌ من فعل مجرد أو مزيد.

والحقيقة أن العرب قد أكثروا من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء أي أسماء المعاني والأعيان.

أقول ولي رأي فالمصدر إذن أصل لدى البصريين مشتق لدى الكوفيين، والفعل أصل لدى الكوفيين مشتق لدى البصريين لكن لو قصر البصريون مذهبهم

على معنى المصدر، أو بعبارة أخرى على الصلة المعنوية التي تربط بين الكلمات المشتقة ومصادرها لاستقام الأمر فلكل فعل وما اشق منه مصدر في الذهن ولكنهم تعدوا ذلك إلى اللفظ، والواقع أنه يصعب اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق لأسباب من أهمها:

- إن المصدر هو اسم لمعنى، وأسماء المعاني أسماء مجردة لا يمكن أن تكون أصولاً لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد واللغات.
- إن لكثير من الأفعال عندنا مصادر متعددة، والمعقول أن يشتق المتعدد من الواحد، لا الواحد من المتعدد.
- إن المصدر اسم للفعل، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسمّاه فلا "جلوس" قبل أن يُعرف الفعل "جلس" اللهم إلا إذا كان ذلك في الذهن.
- لقد أوقع اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق النحويين في كثير من الاضطراب والغموض، حين يتكلمون عن المشتقات، ويكفي أن يطلع القارئ على الفقرة التالية من شرح ابن يعيش حيث يقول: "ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال: قال صاحب الكتاب (وهي ثمانية أسماء: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة).

قال الشارح: يريد قوله: "المتصلة بالأفعال" تعلقها بها من جهة الاشتقاق وأن فيها حروف الفعل فكأن بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال".

فالزمخشري هنا يضع المصدر مع المشتقات ويعتبره وإياها من الأسماء "المتصلة بالأفعال" "فالتعلق بها من جهة الاشتقاق" إذ كانت وإياها تشترك في الحروف و"تنزع إلى أصل واحد"، وهو إنما يكلف نفسه مشقة هذا التفسير، لئلا

يتوهم بأن هذه الأسماء – ومنها المصدر – مشتقة من الأفعال، وإذا كان الأمر كذلك فممّ اشتقت إذن وما الأصل الواحد الذي تنزع إليه؟ أهو المصدر..؟ لا ريب أنه يقصد ذلك، فالمصدر عنده هو "الأصل وما عداه من الأمثلة مأخوذة منه"[٤٣]. والذي لا نستطيع أن نصل إليه هو أن يكون المصدر مشتقاً من ذاته.

أقول: إن الأسماء التي ذكرت، والتي منها اسم المفعول "ليس المراد أنها مشتقة من الأفعال" بينما يذكر في موضع آخر أن "اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل ..." [٤٤].

وشبيه بموقف ابن يعيش موقف السيوطي الذي يعد المصدر أصلاً للمشتقات[٤٥]، ثم يعد همزة الوصل والسين والتاء والألف في المصدر "استخراج" أحرفاً زوائد[٤٦]، كما يعتبر أسماء الفاعلين والمفعولين من الأسماء المشتقة من الأفعال[٤٧]، ومن ذلك ما نجده في حدود النحو للفاكهي من تعريفات لبعض المشتقات قال: "حد اسم الفاعل ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث"[٤٨]. و"حد اسم المفعول ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه" وهكذا بقية المشتقات وإذن فليس أصل الاشتقاق المصدر وحده كما يقول البصريون، ولا الفعل وحده كما يقول الكوفيون، إن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحداً، فقد اشتق العرب من الأفعال والأسماء الجامد منها والمشتق.

ويرى بعض اللغويين أن المصدر نفسه مشتق من الجواهر[٤٩]، كالنبت من النبات والاستحجار من الحجر، ويظاهر هذا الرأي بعض المحدثين[٥٠]، ويعلل ذلك بأن البداهة تقضي بوجود أسماء الذوات التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني التي تطورت من مضايق الحس إلى آفاق النفس ، وما علم أنه أقدم فهو أجدر أن يكون هو الأصل.

والحقيقة أن العرب قد أكثروا من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء،

ومعاجم اللغة خير دليل على ذلك.

فقد تحدث ابن سيده عن الأفعال المشتقة من أسماء الأعضاء كرأسه، ودمغه، وصدغه، وبطنه، وكبده من الرأس والدماغ والصدغ، والبطن والكبد[٥١]، ومن أسماء الأقارب كالتبني والتأبي، والبعال من الابن والأب والبعل.

الخلاف في مصادر الفعل الثلاثي:

لا خلاف بين الصرفيين في كثرة الأوزان الواردة من مصادر الثلاثي، والسر في ذلك أن مصادر الثلاثي متأثرة بأفعالها التي مدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة، وينقل عن معاجمها، وما ضوابط الصرفيين، التي دوّنوها إلا للتقريب والرجوع إليها عند الحاجة، وقد حرص الصرفيون على القول بعدم جواز القياس مع وجود السماع قال الفارسي: "فالقياس أبداً يُترك للسماع، وإنما يُلجأ إليه إذا عُدِم في الشيء، السمع، فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بين"[٥٢]، ويقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"[٥٣]، وقال الأشموني: "إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لأنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك الأخفش وسيبويه[٥٤]، ومعنى ذلك أن مصادر الأفعال الثلاثية قياسية بالنسبة للأفعال التي لم يسمع لها مصادر، أما ما سُمِع له مصدر مخالف فلا يصاغ له على مقتضى القياس؛ استغناء بهذا المسموع.

أبنية المصادر:

عندما يرد الكلام عن أبنية المصادر، فلابد من الرجوع إلى أفعالها، حتى عند البصريين القائلين بأصالة المصدر، ولا يعود هذا عليهم بالنقض لرأيهم؛ لأن ذلك لبيان كيفية الحصول على المصدر لمن سبق له علم بالفعل، ولم يعلم بالمصدر.

وعلى ضوء اختلاف الأفعال وتنوعها يكون الكلام عن أبنية المصادر الخلافية قد يرد للفعل الواحد عدة مصادر، وقد يختلف معنى الفعل لاختلاف مصدره ولا خلاف بين الصرفيين في كثرة الأوزان الواردة من مصادر الثلاثي كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد؛ ذلك أن مصدر الفعل الواحد قد يأتي في صيغ متعددة، ولكن المعنى يظل ثابتاً لا يتغير بتغير المصدر، وذلك كالفعل (لقي)، وقد ورد له خمسة عشر مصدراً لا أجد فرقاً بينها من حيث الدلالة والفعل (شعر) له في القاموس اثنا عشر مصدراً لا تظهر فيها أوجه اختلاف معنوية، وإذن فلا يمكننا أن نحكم باختلاف معنى الفعل لاختلاف مصدره(٥٥).

والسر في ذلك أن مصادر الأفعال متأثرة بأفعالها المختلفة حسب الزمن الذي تدل عليه، ومدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة، وينقل عن معاجمها، وما ضوابط الصرفيين التي دونوها إلا للتقريب والرجوع إليها عند الحاجة، ومن ثمّ جرى المصدر في غير الثلاثي على نظام ثابت وقاعدة مستقرة؛ لأن أفعاله الماضية وغيرها تجري على قياس مطرد.

وإزاء هذه الكثرة المتشعبة لمصادر الثلاثي، اختلف العلماء في قياسيتها على مذهبين:

أولهما: أن مصادر الثلاثي سماعية لورودها في كلام العرب على أوزان كثيرة متباينة، لا ضابط يحصرها، ولا قياس يجمعها.

فكثير من الأفعال التي يتحقق فيها شرط المقاييس الصرفية قد وردت في

صيغ خارجة عنها، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية يوقف بها عند المسموع.

ومعنى ذلك أنه لو ورد فِعْلٌ، لم يعلم كيف نطق العرب بمصدره لم يجز النطق به على قياس أمثاله، وفي هذا الرأي من العنت والضيق ما يعوق نمو اللغة، ويقف بها عن بلوغ حد الكمال، والوفاء بمتطلبات الحياة المتجددة.

وأقول: تعددت مصادر الثلاثي وتشعبت، وذلك لأنها من جملة الأسماء، فتنوعت كما تنوعت الأسماء، وذكر سيبويه أبنية مصادر الثلاثي، ووصل عددها عنده إلى اثنين وثلاثين بناءً، وذكر ابن الحاجب أربعة وثلاثين، وذكر ابن مالك في اللامية تسعة وأربعين، ونص ابن القطاع على أنها مائة[٥٦].

وتجدر الإشارة إلى أن الفعل المبني للمجهول ليس له مصدر مخصوص فهو كالمبني للمعلوم ومصدرهما واحد.

وثانيهما: أنها قياسية؛ لورود الكثير من الصيغ التي تصحح القياس فيها، وافترق أصحاب هذا المذهب فرقتين:

أ- فسيبويه قد صرح بأن الأكثر منها يقاس عليه[٥٧] أي إننا حين نجد العرب قد ورد عنهم من الأمثلة ما يجري بنظام واحد وبكثرة مطمئنة كان لنا أن نقيس عليها دون أن ننظر إلى ما خالف هذا الأكثر وإن كان كثيراً.

ومعنى القياس عند سيبويه ومن سار على رأيه كالأخفش أن الأفعال التي لم يسمع لها مصدر يمكننا أن نضع لها مصدراً على نظام الأكثر، أما ما سُمع مخالفاً للقياس فليس لنا أن نعدل فيه، أو نضع بجانبه مصدراً قياسياً.

وسيبويه وقف موقفاً وسطاً، وراعى الحاجة الملحة في ذلك الأمر وترك الباب مفتوحاً للسماع عن العرب فقد كان العرب في زمنه ممن يحتج بالسماع عنهم، ولم تكن اللغة قد دونت وسجلت. وعلى نقيض هذا المذهب رأى

"ابن جودي" [٥٨] و "ابن سهل" [٥٩] أن مصادر الأفعال الثلاثية لا يمكن أن يتأتى فيها قياس، إنما يرجع فيها جميعاً إلى السماع حيث يقول: "لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع" فلا يقاس فعل على فعل ولو عدم فيه السماع[٦٠] .

ب- الفراء ومن وافقه [٦١] يرون أنها قياسية مطلقاً، بمعنى أنه يجوز القياس على الكثير الشائع، سواء ورد السماع بخلافه أم لا، وقد توسعوا في فهم معنى القياسية أي إن الأفعال التي سُمعت لها مصادر مخالفة للأكثر يمكننا أن نأتي لها بمصدر على نظام الأكثر فيكون للفعل الواحد مصدران: أحدهما قياسي، والآخر مسموع، وقد أفسحوا بذلك الاتجاه طريق القياس أمام الأفعال التي سُمع لها مصادر مخالفة.

ووجهة نظرهم أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن يكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس؛ فورود مصدر الفعل من السماع على غير قياس لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يُصاغ على مقتضى القياس.

وابن مالك والجمهور يرون أن مصادر الأفعال الثلاثية قياسية بالنسبة للأفعال التي لم يسمع لها مصادر، أما ما سُمِع له مصدر مخالف فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس؛ استغناء بهذا المسموع [٦٢] .

أقول: وإنما سلكوا هذا المسلك؛ لأن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة فيؤخذ به على مقدارها، والأفعال التي سُمِع لها مصادر لا حاجة بها إلى القياس. وفي تلك النظرة واقعية يقظة؛ لأن فيها مراعاة الحقين: النظر إلى المسموع عند الضرورة، واللجوء إلى القياس عند فقدانه، وفضلاً عن ذلك، فإن السماعي غير الشاذ والقليل، يُفضل على القياسي.

والمراد بالمصدر "المصدر العام" تمييزاً له عن المصدر الميمي، وقد عرفه

ابن هشام بأنه: "اسم الحدث الجاري على الفعل"[٦٣]، واحترز بقوله "الجاري على الفعل" من اسم المصدر الذي يدل أيضاً على الحدث ولكنه لا يجري على الفعل لأنه غير مستوف لحروفه [٦٤].

ويصاغ المصدر من الفعل الثلاثي المجرد على أوزان كثيرة مردها إلى السماع في الغالب وقد اختلف في عدد هذه الأوزان فذكر ابن القوطية[٦٥]، والسيوطي[٦٦] أنها خمسة وعشرون وزناً، غير أن ما ذكره سيبويه منها يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء[٦٧].

وقد أضاف ابن الحاجب إلى ما ذكره سيبويه وزنين آخرين هما: فَعالة (بغاية)، وفعالية (كراهية) فأصبحت أربعة وثلاثين وزناً قال عنها الرضي أنها الكثيرة الغالبة[٦٨]. وذكر الرضي أنه جاء غير هذه الأوزان، كالفُعْلل "بضم فسكون ففتح (السؤدد) والفَعَلوت نحو: الجبروت، والتُفْعل نحو: التُدْرَأ، والفعيلولة كالكينونة وأصلها: كيّنونة، والفعلولة كالشيخوخة والصيرورة والفُعَلْنية كالبُهلينية، والفعيلة والفضيحة، والفاعولة كالضارورة بمعنى الضرر، والتفعلة كالتهلكة، والمفاعلة كالمسائبة، وأصلها مساوئه – من الفعل ساء– فقلب، والفعلة والفُعْلى كالغلبة والغلبى، وغير ذلك[٦٩]. وذكر ابن خالويه: التفعول كالتهلوك مستدركاً على ما أورده سيبويه[٧٠].

قال ابن سيده "وأما مصادر هذه الأفعال الثلاثية فهي مختلفة وسنقف على اختلافها مما أسوقه لك من كلام سيبويه وجميع النحويين، وليس يلزم قياساً واحداً وإنما يحفظ حفظاً[٧١].

أقول: وضع النحاة قواعد يقيسون بموجبها على بعض هذه الأوزان، غير أن هذه القواعد ليست شاملة، والمراد بالقياس فيها، على ما ذكره الأشموني عن سيبويه والأخفش: "أنه إذا ورد شيء لم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه

عليها لا أنك تقيس عليها مع وجود السماع"[٧٢].

وأورد ابن الحاجب عن الفراء أنه قال: "إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفعولاً لنجد"[٧٣].

ومن الجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية في القاهرة قد اتخذ قرارات[٧٤] حاول بها أن يعمم القياس على بعض الأبنية المنصوص عليها في كتب التراث النحوية والصرفية ومعاجم اللغة، ولا داعي لذكرها في بحث كهذا؛ لأنه في رأينا يُعد من نافلة القول في هذا المجال.

أقول: وقد تتعدد مصادر الفعل الثلاثي الواحد فتصل حداً غير معقول قد يبلغ في بعض الأحيان تسعة أو عشرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى اختلاف اللغات من جهة، وتباين الروايات من جهة أخرى.

وهذا الاضطراب الذي نراه في هذه المصادر هو أصلاً نتيجة أن القبائل كانت تبني صيغها على الاستحسان.

مصدر "فَعَل" بفتح العين بين القياس والسماع:

ذهب البصريون إلى أن قياس مصدر (فَعَل) – بفتح العين– المتعدي أن يكون على وزن (فعْل) بسكون العين على أي بناء كان ذلك الفعل، من (فَعَل) بفتح العين، أو (فَعِل) بكسرها نحو: ضرب ضرباً، وأكل أكلاً، سواء كان الفعل صحيحاً، أم معتل الفاء أم العين أو اللام، أم مضاعفاً، وكذلك يستوي في ذلك ما تعدى إلى واحد وإلى أكثر من ذلك.

فالصحيح في (فَعَل) بفتح العين: قتله قتلاً، وطرق الحديد طرقاً.

والمضاعف نحو: ردّه رداً، وشده شداً، والمعتل الفاء نحو: وعده وعْداً، ووزنه وزْناً، والمعتل العين نحو: باعه بيعاً، وساقه سوْقاً، والمعتل اللام رماه رمياً،

وغزاه غزواً[٧٥].

وهذا خاص فيما لم يسمع مصدره، أما ما سُمِع مصدره، فلا ينقاس فيه هذا. قال أبو حيان: "والمقيس من فَعَل وفَعِل المعتديين: فَعْل هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذلك فيما لم يسمع فيه غيره[٧٦] ".

وشرط ابن مالك في (فَعَل) المتعدي كونه يُفهم عملاً بالفم نحو: لَقْم وزَرْد، ولم يشترطه سيبويه [٧٧].

وذهب الفراء [٧٨] إلى أنه يجوز القياس على (فعْل) مع ورود السماع بغيره، وذهب أبو زيد أحمد بن سهل [٧٩] إلى أنه لا يجوز القياس على (فَعْل)، مع عدم السماع، وقال أبو القاسم بن جودي: فَعَل وفَعِل وفعُل إنما يؤخذ سماعاً وكذا مصادرها، لأنها جاءت سمة لهذه الأوزان.

ولم يُخالف الكوفيون في قياس مصدر (فَعَل) فوقفوا عند السماع، وقاسوا عليه. قال الفراء لما أورد قوله تعالى: ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [٨٠]، لو قيل: "وسْعَتها لكان جائزاً ولم نسمعه"[٨١].

والفَعْل أصل المصادر الثلاثية والدليل على ذلك ما قاله المبرد: أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإنما ترجع إلى (فَعْلة) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم ذهبت ذهاباً ثم تقول، ذهبت ذهبة واحدة، وتقول في القعود: قعدت قعدة واحدة.. لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا ... [٨٢]، وقال سيبويه: "أما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلاً، والمصدر يكون فعولاً وذلك نحو قعد قعوداً وهو قاعد وجلس جلوساً وهو جالس"[٨٣].

وتبعه المبرد قائلاً: "وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فعول) ... وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر"[٨٤].

أما الفعول فيأتي من (فَعَل) اللازم على ألا تكون عينه حرف علة فالفعل حينئذ يأتي مصدره على (فَعْل) بسكون العين قال سيبويه: "وقالوا: حاضت حيضاً، وصامت صوماً، وحال حولاً، كراهية الفعول؛ ولأن له نظيراً نحو: سكت يسكت سكتاً وعجز يعجز عجزاً، ومثل ذلك مال يميل ميلاً، فعلى ما ذكرت لك يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه عينه [٨٥].

ونقل الشيخ خالد قول ابن الحاج إن الفعول يكون في معتل العين كغار وسار وغاب وآب ويفرون منه إلى الفعْل كالصوم والعود والأوب والخيم والحيض والغيم[٨٦].

وورد الفعول مصدراً في قوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَئْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَداً ﴾ [٨٧]، فعلى ذلك نقول: إن مصادر الثلاثي وإن كانت متعددة إلا أنه يمكن أن يجعل لكل باب منها مصدراً يكون هو القياس لغلبته في ذلك الباب، وأن "فَعْلا" هو أصل المصادر الثلاثية وهو ما قال به سيبويه "... فما جاء منه على فعل فقد جاء على الأصل" فما ثبت له مصدر بالسماع فإنه يحفظ ولا يُقاس عليه، أما ما لم يسمع له مصدر، فإنه يؤخذ بالقياس ويحمل على الغالب[٨٨].

فَعَلان بفتح العين:

ذهب أكثر العلماء إلى أن مصدر "فَعَل" اللازم المفتوح العين هو "فعول" واستثنوا منه ما يدل على أحد المعاني الآتية: الحرفة أو الاضطراب أو الصوت أو السير أو الامتناع أو المرض، فإن لكل معنى من هذه المعاني مصدراً مقيساً يختص به، ومن ذلك أن "فَعل" اللازم إذا كان دالاً على اضطراب، واهتزاز فإن مصدره الغالب عندهم هو (فعلان) بفتح العين[٨٩]، جاء الكتاب "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك، النزوان، والنقزان، وإنما هذه الأشياء في

زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان، وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء نحو: شنئته شنآناً"[٩٠].

وهو بناء مصدر لكل ما فيه معنى التقلب والحركة والاهتزاز نحو: غلت القدر غلياناً ونزا نزواناً وجال الشيء جولاناً[٩١] ومعنى هذا أن بناء (فعلان) للفعل الذي اقتضى معنى التقلب، ومما جاء على الفعلان بفتح الفاء والعين العمهان، والولهان من وله يوله، والرغبان، وأكثر ما يجيء الفعلان في هذا الضرب ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل إلا أن يشذ شيء. نحو: شنئة شنآناً. وهذا المثال اختلف فيه جاء في الارتشاف نقلاً عن الكتاب[٩٢]: "ونص أصحابنا على أنه مقيس في ذلك قال سيبويه: "وأكثر ما يجيء الفعلان في هذا الضرب ولا يجيئ فعله يتعدى الفاعل إلا أن يشذ شيء منه نحو: شنئته شنآناً ولا يعلم غيره"[٩٣].

أقول: نص سيبويه على شيئين: أحدهما: أن الفعلان فيما دل على الحركة والاهتزاز والاضطراب. الثاني: أن الفعلان لا يكون فعله إلا لازماً، وعلى هذا كان الشنآن شاذاً من وجهين عند سيبويه، وعلل الرضي لشذوذ الشنآن بقوله: "لأنه ليس باضطراب"[٩٤] هذا ولم يتعرض لشذوذ التحريك أو التسكين من اللغويين إلا الجوهري، والصغاني، قال الجوهري، شَنَآن بالتحريك، وشنْآن بالتسكين، وقد قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾ [٩٥] وهما شاذان، فالتحريك شاذ في المعنى؛ لأن (فَعَلان) إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان، والتسكين شاذ في اللفظ؛ لأنه لم يجيء شيء من المصادر عليه"[٩٦].

وقال الصغاني: "الشنآن والزيدان بالتسكين شاذ، وكلاهما شاذ، فالتحريك شاذ في المعنى؛ لأن (فَعَلان) إنما هو بناء الحركة والاضطراب، والبغض ليس منه، والتسكين شاذ في اللفظ؛ لأنه لم يجيء من المصادر عليه"[٩٧].

قال سيبويه: "وأكثر ما يكون الفَعَلان في هذا الضرب"[٩٨]، وقال الصيمري: "وما كان من المصادر معناه الاضطراب والتحرك فبابه أن يجيء على فعلان نحو: النزوان"[٩٩]، والمصدر إذا كثر في باب من الأبواب جاز القياس عليه كما قال سيبويه: "ولكن الأكثر يقاس عليه"[١٠٠].

وإن كان المحقق الرضي قد علل لشذوذ الشنآن بقوله: "لأنه ليس باضطراب وذكر أبو حيان الشنآن بالتحريك مصدراً لفعل المتعدي ولم ينص على شذوذه أو غيره [١٠١] .

وبعد: فإني أميل إلى أن الفَعلان جاءَ من الفعل شنِئَ وهو متعد فمن قال بشذوذ التعدية فقوله مردود لكثرة الأفعال التي جاء مصدرها على الفَعَلان متعدية ولازمة ومن قال بشذوذه؛ لأن الفعَلان فيما كان فيه حركة واهتزاز وما شابهه فأقول: أليس البغض له آثاره التي تظهر إما باضطراب داخلي أو خارجي، وإن كان المحقق الرضي قد علل لشذوذ الشنآن بقوله: "لأنه ليس باضطراب"، وذكر أبو حيان الشنآن بالتحريك مصدراً لفعل المتعدي ولم ينص على شذوذ أو غيره"[١٠٢].

ثانياً: مصدر فَعُل بضم العين:

ويأتي مصدره على ثلاثة أوزان أن يكون على فَعَالَة، وفَعَال، وفُعْل هذا هو الكثير الغالب قال ابن يعيش[١٠٣]: "وأما ما كان مما لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدي فهو (فَعُل) وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهي: فَعَالَ، وفَعَالة وفُعْل، فالأول نحو: جَمُل جمالاً، وبهُوَ بهاءَ، والثاني: قَبْح قباحة، وبهو بهاءة وشنع شناعة... والثالث: حسن حسناً، ونبل ونُبلاً، وهذا خلاصة ما ذكره سيبويه في الكتاب[١٠٤].

والفَعَال ذكره سيبويه والمبرد وابن قتيبة، وابن السراج، والجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن يعيش، وأبو حيان[١٠٥].

وقد سمع في (فُعُل) نحو: كبره من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ ﴾ [١٠٦]، فقاس عليه الفراء قال: "قوله والذي تولى كبره" اجتمع القراء على كسر الكاف وقرأ حُميد الأعرج[١٠٧] (كُبِره) بالضم، وهو وجه جيد في النحو، لأن العرب يقولون: فلان تولى عُظْم كذا وكذا، يريدون: أكثره"[١٠٨] والفراء موافق للجمهور هنا ومع ذلك فقد ردّ الأزهري ما قاسه الفراء، فقال: "قاس الفراء الكُبْرَ على العُظْمِ، وكلام العرب على غيره"[١٠٩].

وأقول: إن وزن (فَعَالة) مقيس في مصدر فَعُل وقد مثل له سيبويه بأمثلة عديدة منها: جزُل جزالة، وصغُر صغارة، وطهُر طهارة، ونبُه نباهة، ونظُف نظافة، وكثُر كثارة، ووسُم وسامة[١١٠].

وقد رتب سيبويه مصادر فَعُل وجعلها على النحو التالي: فَعَال وفَعَالة وفُعْل. وترتيب المصادر عند ابن قتيبة هو: فعالة وفعولة وفُعْل وفِعَل وفَعَل وفِعْلة وفَعْل، ولم يأت بالفعال واكتفى بنقل كلام لسيبويه مفاده "أن فعال" أصله "الفعالة". ووافق ابن السراج سيبويه في ترتيب المصادر وكذلك ابن يعيش وأبو حيان[١١١].

وأما الزجاجي وابن عصفور فقد جعلا المصدر القياسي لهذا الفعل هو فُعْل بضم الفاء وسكون العين قال الزجاجي: "وما كان على فَعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمستقبل فمصدره اللازم له "فُعْل" نحو: حسن يحسن حُسْنا، وقبح يقبح قبحا، ونبل ينبل نبلا. وقد يجيءُ على (فعالة)، و(فَعَل) نحو: قبُح يقبُح قباحة، وسَمُج سماجة، وشرف شرافة، وكرم كرامة"[١١٢].

وقال ابن عصفور: وفُعل لازم مصدره المستعمل كثيراً: فُعْل وجاء فعالة وفعال[١١٣] وغلطه أبو حيان في الارتشاف[١١٤] .

وقال ابن الحاجب: وفَعُل نحو: كرُم على كرامة غالباً وعِظَم كثيراً[١١٥] فنجده جعل فعالة الأكثر، والكثير (فِعَل وفَعَل) وما عدا ذلك فنادر.

قال الجاربردي: ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام، فإن الصحة غالبة والمرض المطلق كثير لكن ليس بغالب، والجذام نادر(١١٦).

أما الرضي فقد قال: قيل الأغلب فيه ثلاثة: فعال كجمال، وفعالة ككرامة، وفُعْل كحسن، والباقي يحفظ حفظاً(١١٧).

مصادر مزيد الثلاثي:

مصادر ما زاد على الثلاثة تجري على سننٍ واحد وقياس مطرد في غالب الأمر؛ لأن أفعالها الماضية لا تختلف على عكس الثلاثي(١١٨). ولذلك كان الخلاف في مصادر ما زاد على الثلاثي قليلاً مقارنة بمصادر الثلاثي.

مصدر أَفْعَلَ:

إذا كان الفعل على وزن (أفعل) اطرد في مصدره وزن (الإفعال)، ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، إلا أنه إذا أعلت عين الفعل بقلبها ألفاً أعلت عين المصدر بتسكينها، ونقل حركتها إلى الفاء، وقلبها ألفاً، ثم الحذف لإحدى الألفين، والتعويض عن المحذوف، فنقول في مصدر (أقام، وأجاد، وأعان، إقامة، وإجادة، وإعانة).

والأصل في (إقامة) مثلاً: (إقوام) بوزن (إفعال)، نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، وحينئذٍ يلتقي ألفان: عين الكلمة، وألف الإفعال، فتحذف إحداهما وجوباً لالتقاء الساكنين، ويعوض عن المحذوف وجوباً أو جوازاً على الخلاف في ذلك. وقد اختلفوا في المحذوف، فالخليل وسيبويه وابن مالك، على أنه ألف المصدر؛ لزيادتها، ولقربها من الطرف، ولأن الثقل حصل بها. والأخفش والفراء والزمخشري، على أن المحذوف عين الكلمة، لأن الأصل عند التخلص من التقاء الساكنين، إذا كان أولهما مداً أن يحذف الأول، ولأنه قد عوض عن المحذوف تاء،

والتعويض إنما عُهِد عن الأصلي، ولأن الألف الثانية جيء بها لغرض، وما جيء به لغرض لا يحذف.

وتظهر ثمرة الخلاف في الوزن، فعلى الأول يكون (إفَعْلة)؛ لأن المحذوف ألف المصدر وعلى الثاني يكون (إفالة)؛ لأن المحذوف عين الكلمة، وكما اختلفوا في نوع المحذوف، اختلفوا في حكم تعويض التاء، فابن مالك على أن التعويض لازم، فلا يجوز حذف التاء، وسيبويه على أن التعويض جائز، لا لازم، ومن ثمة أجاز حذف التاء مطلقاً، والفراء على أن التعويض لازم في غير الإضافة، لقيام المضاف إليه، مقال التاء.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المصدر يدور وراء فعله صحة وإعلالاً قياساً وشذوذاً، فإذا أعلت عين الفعل أعلت عين المصدر تبعاً لذلك(١١٩).

حذف تاء العوض من مصدر (أفْعَل) المعتل العين:

ذهب سيبويه إلى أن التاء يجوز إسقاطها من المصدر، نحو: إقامة على كل حال، قال: "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عِوضاً لما ذهب: وذلك قولك: أقَمْتُهُ إقامةً، وأرَيْتُه إراءَةً، وإن شئت لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل، قال الله عز وجل: ﴿رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ (١٢٠)... وقالوا: أرَيْتُهُ إراءً، مثل أقَمْتُه إقاماً؛ لأنه من كلام العرب أن يحذفوا ولا يُعَوِّضوا"(١٢١).

أما الفراء فلم يُجز إسقاط الهاء إلا مع الإضافة، فكأنه يعد الإضافة عوضاً عن التاء أو أنها تقوم مقام العوض، قال: "... وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَلاةِ﴾ ؛ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة، قال الشاعر:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وأخلفوك عِدَ الأمْرِ الذي وَعَدُوا (١٢٢)

يريد: عِدَةَ، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها"[١٢٣].

ويبدو أن الفراء قاس ذلك على غير المعتل فقد قال في موضع آخر مُلحقاً مصدراً صحيحاً فيه التاء بالمعتل: "وقوله: ﴿ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [١٢٤]: كلام العرب: غَلَبْتُه غَلَبَةً، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله تعالى ﴿ وَإِقَامِ الصَلاةِ ﴾ ، والكلام إقامة الصلاة"[١٢٥].

ونقل السيرافي تخريج البيت الذي استشهد به الفراء على أنه (عِدَا) جمع عُدوة، أي ناحية، أي: أخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا[١٢٦].

والحق أن الفراء ما كان غافلاً عن هذا التخريج، فالظاهر أنه يجيزه إذ نُقلت عنه رواية (عدي) بالألف المقصورة، جاء في اللسان: "وقال ابن الأنباري وغيره: الفراء يقول: عَدَةً وعِدىً، وأنشد:

* وأَخْلَفُوكَ عِدَى الأَمْرِ الذي وَعَدُوا *

وقال: أراد: عِدَةَ الأمر، فحذف الهاء عند الإضافة، وقال: يُكتب بالياء"[١٢٧].

وذهب أبو حيان إلى أن التاء حذفت في قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ الصَلاةِ ﴾ ، للمشاكلة والازدواج مع قوله تعالى: ﴿ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ [١٢٨].

والظاهر أن ما ذهب إليه الفراء وغيره من التماس وجه لسقوط الهاء أحكم للعربية وأليق بكتاب الله تعالى من أن يكون دخول التاء وسقوطها واحداً.

ونلحظ هنا أن الفراء يجيز كل ما له وجه ثم يختار الأقوى والأقيس، والأكثر اطراداً، إذ اطرد ما اختاره في الصحيح والمعتل.

مجيء مصدر (فعّل) على تفعال :

يقول سيبويه: "هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت فتلحق الزوائد، وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فعلتُ فعّلت حين كثرت الفعل، وذلك قولك في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التلعاب، وفي الصفق التصفاق وليس شيء من هذا مصدر فعّلت"(١٢٩)، ولم تختلف كلمة النحويين في دلالة المصدر على التكثير والمبالغة إلا أنهم اختلفوا في مسألة قياس المصدر على (تفعال)، فذهب بعض العلماء أن مجيء المصدر على (تفعال) دالاً على المبالغة والتكثير سماعي؛ لأن مصدر (فعّل) هو التفعيل إذا كان صحيح اللام، والتفعلة إذا كان معتل اللام، وممن ذهب إلى هذا ابن مالك، والمحقق الرضي، وابن الناظم (١٣٠).

ويرى ابن المؤدب صحة قياس المصدر على (التفّعال) من الفعل فقال: "والتفعّال والمفعل مصدران يحسنان في كل الثلاثي السقيم والصحيح نحو: المذهب والذهاب والمرفع والترفاع..." (١٣١)، وهو ظاهر كلام أبي إسحاق الزجاج عند توضيحه لمعنى (تبيان) من قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (١٣٢)، قال: "ولو قرئت تَبْيَان على وزن "تَفَعْال" لكان وجهاً؛ لأن التبيان في معنى التبيين، ولا تجوز القراءة به لأنه لم يقرأ به أحد من القراء(١٣٣).

ويؤيد ذلك الزبيدي حيث يقول: "وحكاية الفتح غير معروفة إلا على رأي من يجيز القياس مع السماع"(١٣٤)، والزمخشري يقر أنه كثير الاستعمال وينبغي أن لا يكون قياسياً، ولا يبعد أن يقال هو سماعي، ولا يلزم من كثرته قياسيته فإني لم أسمع نحو تَجْراح وتَحْنان وتَحْماد"(١٣٥).

جاء في الارتشاف: "ومن المصادر ما يجيء على تفعال كالتكرار والترداد(١٣٦)، وهي كثيرة"، وذكر بعضهم أن ذلك مقيس، ومذهب البصريين أنه مصدر يدل على الكثرة، وليس مبنياً على فعّل المشدد العين الذي يراد به التكثير، وذهب الفراء(١٣٧) وغيره من الكوفيين إلى أن التفعال بمنزلة التفعيل، والألف عوض

من الياء، وهذه المصادر بفتح التاء فأما التسيار، والتلقاء فاسمان وضعا موضع المصدر[١٣٨]، وزعم الأعلم أنهما مصدران ومعناهما التكثير وهو مخالف لنص سيبويه [١٣٩] ، فالكوفيون يجعلون التفعال بمنزلة التفعيل، والألف عوض من الياء، وورد مفتوح الأول مطابقاً للتفعيل في كونه مفتوحاً لكونه قليلاً إذ القليل بالنسبة إلى الكثير فرع له" [١٤٠].

وذكر ابن الحاجب الترداد والتجوال مثالين لهذا الوزن، وأن الغرض منه التكثير، والمحقق الرضي يرى أنه كثير لكنه ليس بقياس مطرد[١٤١] .

وبذلك يتضح أن التّفعال بفتح التاء مصدر صيغ لإرادة التكثير أما التفعال بكسر التاء فأسماء الأجناس والصفات جاءت عليه جاء في الصحاح: "المصادر إنما تجيء على التفعال بالفتح، ولم تجيء بالكسر إلا التبيان والتلقاء[١٤٢].

مجيء المصدر على (مفْعُول):

أجاز الفراء والأخفش مجيء المصدر من الثلاثي على وزن (مَفْعُول) اعتماداً على ما سُمع، قال الفراء حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ ﴾ [١٤٣]: "المفتون هاهنا بمعنى: الجُنُون، وهو في مذهب الفُتُون، كما قالوا: ليس له مَعْقُول رأي، وإن شئت جعلته بأيكم: في أيكم، أي: في أيَّ الفريقين المجنون، فهو حينئذٍ اسم ليس بمصدر"[١٤٤].

وقال في موضع آخر: "وقوله: ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [١٤٥]، معناه: مَكْذُوب، والعرب تقول للكذب: مَكْذُوب، وللضَّعْفِ: مَضْعُوف، وليس له عَقْدُ رأي ومَعْقودُ رأيٍ، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً... ويقولون: هذا أمرٌ ليس له معنيٌ، يريدون: معنىً ، ويقولون: للجَلَدِ:

مَجْلُود، قال الشاعر:

* ... إنَّ أَخا المَجْلُودِ مَنْ صَبَرا *

وقال الآخر:

حتى إذا لْم يَتْرُكوا لِعِظامِهِ لَحْماً ولا لِفُؤادِهِ مَعْقُولا (١٤٦)

وقال أبو ثروان: إن بني نُميرٍ ليس لِحَدَّهِم مكذوبة" (١٤٧).

واستدلا ـ أى الفراء والأخفش ـ إضافة إلى ما سبق بقول العرب أيضاً: (خُذْ إلى مَيْسُورِهِ ودعَ مَعْسُوره)، وجعل الفراء منه: المَنْسُوء، قال: "والنَّسِيء المصدر، ويكون المَنْسوء، مثل القتيل والمقتول"(١٤٨).

وقد أيد المحقق الرضي ما ذهب إليه الفراء والأخفش، إذ قال: "الميسور: اليُسر والمَعْسُور: العُسْر، والمجلود: الجلد، أي:ا لصبر، والمفتون: الفتنة قال تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ ﴾ ، أي الفتنة على قول"(١٤٩).

ولم يرتضِ سيبويه مجيء المصدر على مفعول، وخرج ما جاء على أنه اسم مفعول قال: "وأما قوله: دَعْه إلى مَيْسُورِهِ ودَعْ مَعْسُورَه، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دَعْه إلى أمرٍ يُوسَر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه، وله ما يضعه، وكذلك المعقول، كأنه قال: عُقِلَ له شيءٌ، أي: حُبِسَ له لُبُّهُ وشُدَّدَ"(١٥٠).

وقال أبو سعيد: "اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدراً، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادر... وكلام سيبويه يدل على أنها غيرُ مصادر، وأنها مفعولات"(١٥١).

ورجح أبو جعفر النحاس مذهب الأخفش والفراء فقال: "وهذا من أحسن ما قيل فيه"(١٥٢).

والظاهر لي أن مذهب الفراء والأخفش هو الراجح لما سبق، إضافة إلى أن

اتفاق المصدر واسم المفعول هاهنا أشبه باتفاقهما في الزنة من غير الثلاثي، والقرائن فارقة بينهما نحو: أخوك المُكْرَم، وأكْرمتُ زيداً مُكْرَماً[١٥٣].

ولاشك أن ما ذهب إليه الفراء والأخفش فيه اتساعٌ للقياس واللغة، وقد عقد سيبويه في كتابه[١٥٤]، ثلاثة أبواب تحدث فيها عن إمكان نيابة المصدر عن اسمي الفاعل والمفعول كما تقول: رجل عدل بمعنى عادل، وهذا خلق الله بمعنى مخلوقه، كما ينوب اسم الفاعل عن المصدر مثل: العاقبة واللاغية والكاذبة، بمعنى النهاية واللغو والكذب، وكذلك اسم المفعول مثل: دعه إلى ميسوره أي يسره.

واشتقاق اسم المفعول من المصدر قول الزمخشري، وتبعه ابن يعيش، وابن مالك والرضي، وابن هشام[١٥٥].

مجيء المصدر على (فَاعلة):

قد ورد المصدر على وزن (فاعِلة)، فحين تحدث الفراء عن قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [١٥٦] قال: "... فالكاذبة هاهنا مصدر مثل: العاقبة، والعافية"[١٥٧].

وفي اللسان: "وربما جعلوا السانية مصدراً على فاعلة، بمعنى الاستقاء، وأنشد الفراء:

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمارِ نَاهِيَهْ
إذا دَنا قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ [١٥٨]

لكن الفراء يوهم في موضع آخر أنها أسماء مصادر لا مصادر، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ [١٥٩] قال: "وتأنيث الكاشفة كقوله: ما لِفلان باقية، أي بقاء، والعافية والعاقبة، وليس له ناهية. كل هذا في معنى المصدر"[١٦٠]، وذهب ابن يعيش إلى أن هذه أسماء وُضعت موضع المصادر[١٦١].

وذهب ابن الحاجب والجاربردي إلى أنها مصادر، ولكنهما نبها على أن ما جاء من المصادر على مفعول قليل وما جاء على فاعِلة أقل(١٦٢).

مصدر (فَعَّل):

ذهب سيبويه إلى أن قياس مصدر فَعَّل: التَّفْعِيل، وهو المصدر المطرد لـ "فعّل" نحو: كَسَّرْتُه تَكْسِيراً، وعَذَّبْتُه تَعْذِيباً، التاء في أوله بدلٌ من العين الزائدة في فَعَّلْتُ، والياء بمنزلة ألف الإفعال(١٦٣).

وقد أشار أيضاً إلى أن ناساً يقولون: "كَلَّمْتُه كلاّماً، وحَمَّلْتُه حِمَّالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرفٍ، ولم يحذفوا، كما أن مصدر (أَفْعَلتُ واستْفْعَلتُ) جاء فيه جميع ما جاء في (اسْتَفْعَل وأَفْعَلَ) من الحروف، ولم يُحذف ولم يبدل منه شيء. وقد قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ (١٦٤) . (١٦٥) .

فجعل سيبويه (كِذاباً) مصدراً لـ (فَعَّلَ)، أصله الإفعال، ثم عُدِلَ به إلى الفِعَّال، حتى لا يُحذف منه شيء، إذ لو قيل: (إِكْذَاباً) لحذف التضعيف، فكأن العرب تحاشوا هذا الحذف، وذلك لمساواته بنحو: تكذيب وتعذيب، بعدم الحذف.

وقال أبو سعيد شارحاً كلام سيبويه: "من قال كَلَّمْتُه كلاماً فهو نحو أَفْعَلَ إفْعَالاً؛ لأن إفْعالاً على حرف أفْعَل، وقد زيد في آخره ألفٌ وكُسِرَ أوله، فكذلك كِلامٌ وحِمالٌ قد زِيد قبل آخره ألفٌ، وكُسِرَ أوله، وأُتي بحروف الفعل على جملتها"(١٦٦)

وقال الرضي: "قال سيبويه: أصل تفعيل: فِعَّال، جعلوا التاء في أوله عِوضاً من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله، فإن التغييير مُجرئ على التغيير"(١٦٧) .

ولعل ثعلباً تابع سيبويه إذ قال: "وقال الله عز وجل: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾ ، وهو في أكثر الكلام معدول به عن جهته"(١٦٨).

لكن الفراء يرى أن (كِذَاباً) جاء على الأصل، إذ هو قياس مصدر (فَعَّلَ)، وذلك عند بعض أهل اليمن، قال: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾: خففها علي بن أبي طالب رحمه الله: (كِذَاباً)، وثقلها عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري. وهي لغة يمانية فصيحة، يقولون: كَذَّبْتُ كِذَاباً، وخَرَّقْتُ القَمِيصَ خِرَاقاً، وكل فَعَّلْت فمصدره: فَعَال في لغتهم مشدد. قال لي أعرابي منهم على المروة،: آلْحلقُ أَحَبُّ إليك أم القِصَّارُ؟ يستفتيني، وأنشدني بعض بني كلاب:

لَقَد طالَ ما ثَبّطْتَنِي عَنْ صَحَابَتِي وعَنْ حِوَجٍ قِضَّاؤُها مِن شِفَائِيَا[١٦٩]

وتخريج الفراء – عندي– قويٌ، إذ جعل (فِعَّالاً) مصدراً قياسياً لـ (فَعَّلَ) عند بعض أهل اليمن، مستنداً إلى السماع، وهو سماع كثير، إذ وصفه بقوله: "وكل فَعَّلْت فمصدره: فِعَّال في لغتهم مشدد". وهو في لغة فصيحة أيضاً.

وبذلك فمذهب الفراء أقيس وأسهل مما تحمّله سيبويه من التكلف والتقدير، والتغيير والحذف، والتعويض حتى أعاد (فِعَّال) إلى (إفْعال)، أسعف الفراء في ذلك سعةُ علمه بلغات العرب ووقوفه على الفصيح منها وغير الفصيح.

ثم ذكر الفراء أن الكسائي خفف ﴿ لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ كِذَّاباً ﴾ [١٧٠]؛ لأنها ليست مقيدة بفعل، ويُشدد في: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾ ؛ لأن (كَذَّبوا) يقيد الكِذَّاب بالمصدر. واستحسن الفراء فِعْلَ الكسائي هذا.

أقول: وقياس هذا الوزن هو التفعيل قال سيبويه: "وأما فعّلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعّلت"، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره"[١٧١].

يقرر سيبويه أن مصدر هذا الفعل إذا لم يكن معتل الآخر أو مهموزاً يأتي على زنة "تفعيل"، وأن التاء في أول المصدر بدل من تضعيف العين في الفعل، أما الياء التي قبل الآخر في المصدر فإنها بمنزلة الألف التي في الإفعال والفعلال

فغيروا في أوله كما غيروا في آخره إذ إن التغيير يشجع على التغيير. أما إذا كانت لام الفعل ياء، أو واواً، أو همزة، فإن ياء التفعيل التي هي بدل من ألف الإفعال تحذف، ويعوض عنها التاء في آخر المصدر، وذلك لأن ما آخره واو لابد من قلبها ياء لوقوعها بعد ياء التفعيل وما آخره همزة يجوز إبدالها ياء قياساً مطرداً؛ لأنها همزة متحركة بعد ياء زائدة، فصارت الهمزة كأنها ياء، ويترتب على ذلك أن يجتمع في آخر المصدر ياءان لو نطقتا به على وزن التفعيل، ولما كان العرب يرون في ذلك ثقلاً حذفوا ياء، التفعيل لأنها زائدة، وقريبة من الطرف، وعوضوا عنها التاء، وهذه التاء كما يقول سيبويه لازمة لا تفارق المصدر في إضافة أو غيرها؛ لأنه لم يسمع ذلك بخلاف تاء (إقامة).

ويرى سيبويه أن ناساً من العرب تنطق مصدر "فعّل" على القياس المطرد بكسر أول الفعل وزيادة ألف قبل الآخر قال سيبويه: "وقد قال ناس: كلمته كلاماً وحملته حمالاً أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا..." (١٧٢).

وقد قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ (١٧٣)، كما جاء هذا المصدر نفسه بهذه الصيغة في السورة نفسها : ﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ كِذَّاباً﴾ (١٧٤)، ولم يرد في القرآن سواهما وقد قرئ فيهما بتخفيف الدال(١٧٥)، ويرى الرضي أن الأفضل حينئذ أن تكون مصدراً للفعل "كاذب" ويرى غيره أنها مصدر للفعل الثلاثي كذب مثل كتب كتاباً(١٧٦)، ويرى الرضي أن "فِعَالاً" وإن كان قياساً لكنه صار مسموعاً فلا يقاس عليه(١٧٧)، ويرجح أبو حيان رأي سيبويه بأن التفعلة في الصحيح شاذة كالتجربة، أما في المهموز فقياسي مطرد، ولكن التفعيل أكثر وأجود(١٧٨)، ويخالف الشيخ خالد ما قاله صاحب الارتشاف فيقول: "ومن غير الغالب تخطيئاً، وتهنيئاً وتجزئياً حكاه غير سيبويه لا يجوز في التفعلة إلا ما

سمع"[١٧٩].

والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الصحيح مرآة المعتل، والصحيح قد ورد على "التفعيل" فضلاً عن ورود المعتل على الأصل في قول الراجز:

باتت تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا [١٨٠]

والقياس: " تنزية " ومعنى هذا أن المصدر المعلّ أصله "التفعيل" كالصحيح، لا أن إحدى يائيه قد حذفت للتخلص من التقاء الساكنين، والمحذوف عند الجمهور مدة "التفعيل"؛ لزيادتها ولأن الياء الباقية محركة، ومدة التفعيل لا تقبل الحركة، ولأن المحذوف في المهموز إذا ورد على "تفعلة" إنما هو المدة الزائدة بلا خلاف، فليحمل المعل عليه، والزمخشري ومن معه على أن المحذوف لام "التفعيل"؛ لأنها طرف والأطراف محل التخفيف، ولأن التعويض بالتاء إنما عهد عن الحرف الأصلي، فوزن "تزكية" على هذا "تفعية"؛ لأن المحذوف لام الكلمة.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن وقوع اللام طرفاً لا يناهض الأصالة؛ ولأن التعويض لا يتنافى مع الزيادة، وخاصة مع هذا الوزن لشدة الحاجة إليه، فإن ترك التعويض يؤدي إلى كثرة الحذف، وكثرة الحذف تؤدي إلى الإجحاف بالكلمة، نظراً إلى أنها معلة إعلال "قاضٍ"، ومن ثم التزموا التعويض في نحو "تزكية" واختلفوا في لزومه في نحو "إقامة"؛ لأنه لا يصح أن يقال في "تزكية: تزكٍ" ويصح أن يقال في إقامة "إقام"[١٨١].

اسم المصدر:

هو اسم يساوي المصدر في الدلالة على الحدث، غير أنه يختلف عنه بخلوه من بعض أحرف فعله لفظاً أو تقديراً[١٨٢] من غير عوض نحو: أعطى عطاء وتوضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، العطاء والوضوء والكلام تعد أسماء مصادر لا مصادر لأفعالها، وذلك لخلوها من بعض أحرف تلك الأفعال في اللفظ والتقدير،

فقد نقص من العطاء همزة الإفعال، ونقص من الوضوء والكلام تاء التفعل وأحد حرفي التضعيف وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا يعوض عنه بغيره، ومن حق المصدر أن تساوي حروفه حروف فعله، أو أن تزيد عنها، فإن نقصت عن أحرف فعله لفظاً لا تقديراً، فهو مصدر نحو: قاتل قتالاً، فالقتال مصدر وإن خلا من ألف قاتل؛ لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواطن، وكذلك إن نقصت عن أحرف فعله لفظاً وتقديراً وعوض عن الناقص بغيره، فهو مصدر أيضاً نحو وعد عدة وسلم تسليماً، فالتاء في عدة عوض عن الواو في وعد، والتاء في تسليم عوض عن أحد حرفي التضعيف في سلم(١٨٣) .

ويتضح مما سبق أنه كان من الممكن أن يُقال إن اسم المصدر هو اسم يدل على الحدث ولا يجري على فعله، أو أنه اسم يدل على معنى المصدر، وقد سلك بعض العلماء القدامى مثل هذا المسلك في التمييز بين المصدر واسمه، فقد أورد السيوطي عن بهاء الدين بن النحاس أنه قال: إن الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن ضرباً مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً فيكون معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدراً مجازاً... واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح...(١٨٤).

وقد جزم محققوا شرح الرضي على الشافية أن الأقدمين لم يفرقوا بين المصدر واسمه، وأنهم كانوا يعدون كل ما دل على حدث مصدراً، وأن هذه التفرقة من اصطلاح متأخري النحاة فقالوا: "واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث، وأكثر المتقدمين على هذا؛ فليس عندهم مصدر واسم مصدر؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر وتكاد تلمس هذا في عبارة سيبويه وفيما ذكره اللسان عن جلة العلماء ... والمتأخرون على الفرق بين

المصدر واسم المصدر وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرّف اسم المصدر بقوله: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله .." أ هـ[١٨٥] .

ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً أو تقديراً أو بالتعويض فهو مصدر، سواء أزادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه، وإلا فهو اسم مصدر[١٨٦] .

أقول: ما قدمته مما جزم به محققوا شرح الرضي على الشافية[١٨٧] . من أن الأقدمين لم يفرقوا بين المصدر واسمه، وأنهم كانوا يعدون كل ما دل على حدث مصدراً، وأن هذه التفرقة من اصطلاح متأخري النحاة، ليس صحيحاً، ذلك أن سيبويه وكذلك المبرد وابن يعيش قد استعملوا اصطلاح "اسم المصدر" وتارة يعبرون عنه بأنه اسم وضع موضع المصدر، أو أنه اسم في معنى المصدر، وقد رجح هذا أحد الأساتذة في كتاب دراسي[١٨٨] .

أقول: إن دلّ الاسم على الحدث ونقصت حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض نحو: توضأ وضوءاً، واغتسل غسلاً، فاللغويون والمتقدمون من النحاة يسمونه أيضاً مصدراً؛ لأن كل ما دلّ على الحدث عندهم فهو مصدر، وعلى ذلك فلا فرق بين المصدر واسم المصدر.

وأما المتأخرون من النحاة فيطلقون عليه اسم مصدر مع اختلافهم في جهة الفرق بينهما، فالمحققون منهم كابن مالك وابن يعيش، وأبي حيان على أنهما سواء في الدلالة على الحدث، فلا فرق بينهما حينئذ إلا من جهة اللفظ ، فالمصدر لابد من اشتماله على حروف فعله لفظاً أو تقديراً، أو مع التعويض، واسم المصدر لابد من خلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعله دون تعويض.

والكثرة على أن مدلول المصدر الحدث، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر، فالغسل مثلاً يدل على الاغتسال".

ولكني أرى أن سيبويه فرّق بينهما في كتابه مباشرة، جاء في الكتاب: "هذا باب ما جاء فيه المصدر على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد ، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً وتجاورا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد..." [١٨٩]، وساق شاهداً على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ [١٩٠]، قال: "لأنه إذا قال: أنبتكم، فكأنه قال: قد نبت"[١٩١]، فمن المواضع التي صرّح فيها سيبويه بـ (اسم المصدر) حين تعرض لعلم الجنس الواقع موقع المصدر أطلق عليه تعبير (اسم المصدر)[١٩٢]، ومثل له بقول النابغة:

إنا اقتسمنا خطّيتنا بيننا فَحَمَلْت برّة واحتملت فجارِ[١٩٣]

وقول الشاعر:

فقال امكثي حتى يسار لعلنا نحج معاً قالت أعاماً وقابله[١٩٤]

وقال عن (فجار) و(يسار) أنهما معدولتان عن الفجرة والميسرة، والمبرد يسمي ذلك أيضاً اسم مصدر، ويمثل له بقول الجعدي[١٩٥] :

وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل تعدو بالصعيد بدادِ

وبالقراءة التى أوردها الفراء في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي الحَيَاةِ أَن تَقُولَ لاَ مِسَاسَ ﴾ [١٩٦] بفتح الميم وكسر السين الثانية، وبهذه الأمثلة أيضاً: فَجَار، بَدَادِ ، يَسَارِ. مثل الزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه[١٩٧].

ويستطرد الرضي وهو يتحدث عن مصادر الثلاثي ومجيئها للعيوب، أو بمعنى المفعول فيقول[١٩٨]: "ويجيء المَفْعَلَة لسبب الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام: الولد مبخلة مجبنة محزنة"[١٩٩] أي: لسبب كثرتها أو محلها، والحديث من الأول

ومن الثاني الولد مجلهة وكُفُر النعم مخبثة، والشراب مطيبة للنفس، والطعام محسنة للجسم، والحرب مأتمة وميتمة، وكثرة الشراب مبولة... الخ.

ومن اسم المصدر ما يدل على انتهاء الغاية أو الحرفة أو الكثرة. يشير سيبويه إلى نوع آخر يفرق بينه وبين المصدر العام بقوله: "وجاءوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال (فِعَال) نحو: الصِرّام والجذاذ ، والجداد، والقطاع، والحصاد، فإذا أرادو الفعل على (فعَلْت) قالوا: حصدته حصداً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية".

ويقول عما دل على الحرفة[٢٠٠]: "وقالوا التجارة والخياطة والقِصَابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة".

ويعقد سيبويه بابا لما تُكثر فيه المصدر من (فعلت) فتلحق الزوائد وتبينه بناء آخر [٢٠١] كما إذا أردت معنى تكثير الفعل، وذلك قولهم في اللعب التَّلعاب، وفي الصفق التَّصفاق، وفي الرد الترداد. وعن وزن الفعّيلي يتحدث سيبويه أيضاً [٢٠٢] عن الفرق بين قولك كان بينهم رمي وقولك كان بينهم رمياً بتشديد الميم والياء وكسر الراء فيقول: ولا يكون الرميّا واحداً وكذلك الحجيزي والحثيثي فهي لكثرة الرمي والحجز والحث.

ومن اسم المصدر: "ما يدل على أثر المصدر أو ما يتحقق به الحدث"، ويفصل سيبويه القول في ذلك على أساس اختلاف المعنى بين المصدر وبينهما، مع اختلاف اللفظ أو اتفاقه فيقول [٢٠٣] "ومما جاء مخالفاً للمصدر معنى قولهم. أصاب شِبْعه، يفصل سيبويه القول في ذلك على أساس اختلاف المعنى بين المصدر وهذا شبعه "بكسر الشين وإسكان الباء" إنما يريدون قدر ما يشبعه، وتقول: شبعت شبعاً وهذا شبع فاحش "بكسر الشين وفتح الباء" إنما تريد الفعل..

وقالوا لُعنة الله "بضم اللام" الذي يُلْعن واللعنة "بفتح اللام" المصدر ثم يقول: "وقد يجيء غير مخالف: تقول: رويت رياً، وأصاب ريه، ونهل نهلا وأصاب نهله، وقالوا: قته قوتاً والقوت الرزق، كما قالوا الحلب "بفتح اللام" في الحليب والمصدر، وقد يقولون الحلب وهم يعنون اللبن وقالوا الخلق فسووا بين المصدر والمخلوق، فأعرف هذا النحو وأجره على سبيله".

ويشرح هذا النوع ابن يعيش [٢٠٤] وهو يتحدث عن اسم المصدر بقوله "السراء والضراء بمعنى المسرة والمضرة، والنعماء بمعنى النعمة، قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ ﴾ [٢٠٥] . والصواب أنها أسماء للمصادر وليست أنفسها، فالسراء: الرخاء، والضراء الشدة، والنعماء النعمة، فهي أسماء لهذه المعاني، فإذا قلنا إنها مصادر كانت عبارة عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماء لها كانت عبارة عن المحصل لهذه المعاني ويزيد أبو حيان في الارتشاف [٢٠٦] هذا النوع وضوحاً بقوله عنه: "ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة والكحل، والرَّمي، والطحن ونحوها وهي أسماء أخذت من مواد الأحداث ووضعت لما يثاب به ويدهن به ولما يكرم به، وللجملة من القول ولما يكحل به، ولما يرعى ولما يطحن".

ويوضح السيوطي في الهمع أن هذا النوع هو الذي منع البصريون إعماله إلا في الضرورة وجوزه قياساً أهل الكوفة وبغداد إلحاقاً بالمصدر[٢٠٧].

وينقل الشيخ يس في حاشيته على التصريح[٢٠٨] عن أمالي ابن الحاجب ما يؤيد بعض ما ذكره بقوله: "وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظاً أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور، والطهور "بالفتح والضم" والأُكل والأكل "بالضم والفتح" فالطهور "بالضم" المصدر، والطهور "بالفتح" اسم لما يتطهر به، والأكل "بالفتح" المصدر، والأكل "بالضم" ما يؤكل".

وليس بعيداً عن هذه المعاني قول سيبويه[٢٠٩] "وقالوا درأته درءاً، وهو ذو تدرأ، أي ذو عدة ومنعة، لا تريد العمل".

ومن اسم المصدر: "ما لم يجر على فعله":

هذا نوع يتفق سيبويه والمبرد على إطلاق "اسم المصدر" عليه، وقد يعبران عنه بأنه اسم بمنزلة المصدر[٢١٠] ويوافقهما على ذلك السيرافي في شرح الكتاب، وكذلك كل من أتى بعدهم من النحاة.

يقول سيبويه عن كلمة "تبيان" بكسر التاء، إنها "من بينت، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت" ويعقب السيرافي بقوله: "يريد أن التبيان ليس بمصدر بينت، وإنما مصدره التبيين والتبيان اسم جعل موضع المصدر".

ويقول في موضع آخر من الكتاب[٢١١]: "والطمأنينة، والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر "اطمأننت، واقشعررت" كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت" وفي موضع ثالث[٢١٢]: "قالوا الفقر كما قالوا الضعف، ولم نسمعهم قالوا فقر كما لم يقولوا في الشديد شدد، استغنوا باشتد، وافتقر".

ويمثل له المبرد في المقتضب[٢١٣] بكلمة "سلام" فإنها اسم بمعنى المصدر، ولو كان على سلم لكان تسليماً. وابن خالويه في كتابه "ليس"[٢١٤] بقولك: عذبته عذاباً، والوجه تعذيباً، وأعطيته عطاء، والوجه: "إعطاء". والرضي في شرح الشافية بقشعريرة وطمأنينة كسيبويه، وفي شرح الكافية[٢١٥] بقولك: كلمته كلاماً[٢١٦].

وينبه أبو حيان في الارتشاف[٢١٧] إلى الخلاف في التسمية بين النحويين واللغويين في الاصطلاح فيقول: "وهذه المصادر التي شذت عن القياس أكثرها بسميها معظم النحاة: أسماء مصادر، ويسميها بعض اللغويين: مصادِرَ لفعلٍ لم تُجْر عليه، ولا مشاحة في الاصطلاح".

هذا ما قاله الأقدمون، وتابعهم عليه بعض المتأخرين، غير أن ابن مالك في

التسهيل قد حصر مدلوله في تعريف تابعه فيه معظم من أتى بعده، حيث قسمه إلى عَلَم، وغير علم. وعرف غير العلم بقوله[٢١٨]: "ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله". وهو بهذا يقصره على المصادر التي شذت عن قياس غير الثلاثي والمصادر التي لا أفعال لها ، وأعلام الأجناس.

وينقل الصبان[٢١٩] رأي الشيخ خالد[٢٢٠] ويقول عنه إن الدماميني نقله عن ابن يعيش وغيره، وهو أن مدلول المصدر هو التحدث، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر، ثم ينقل رأياً آخر، بقوله: وقيل مدلوله الحدث كالمصدر ولكن دلالته عليه عن طريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن نقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة.

وخلاصة القول: واعتماداً على كل ما سبق، واستنتاجاً منه، وإضافة إليه أقول إن من المعروف نحوياً وصرفياً كما سبق أن المصدر لا يدل إلا على مجرد الحدث، وأن له فعلاً من لفظه يجري عليه، وأن ما دل على الحدث وعلى شيء آخر ليس بمصدر، فالمشتقات من الأسماء تدل على الحدث والذات، وما دل على وقوع الحدث مرة واحدة نسمية اسم المرة، وما دل على وصفه على هيئة صاحبه يسمى اسم الهيئة، وما دل على الحدث وملابساته نسميه المصدر الصناعي... فبماذا نسمي ما دل على الحدث مصحوباً بشيء آخر لا يدخله في تلك الأبواب الصرفية، أو دل على الحدث وليس له فعل من لفظه؟ هذا السؤال هو مفتاح الحل لهذه القضية.

وفي النصوص السابقة، حكم النحاة على أمثلتها بأنها اسم مصدر لأنها دلت على الحدث وعلى علميته كفجار ويسار، أو على الحدث وانتهاء الغاية كالحصاد أو الحرفة كالخياطة أو الكثرة كالترداد والحثيثي، أو على الحدث وأثره ومحصلته كالثواب لما يثاب به، والعطاء لما يعطى، والحلب للحليب، أو على الحدث وما

يتحقق به كالوضوء والطهور، والتدرأ، لما يتوضأ به ويتطهر ولما يدافع به من عدة، والجامع لهذا كله إنما هو دلالة الكلمة على الحدث وعلى شيء آخر يتعلق بالحدث ولكنه لا يدخله في الأبواب الصرفية.

أقول: إن الفرق بين المصدر واسم المصدر أن المصدر قياسي، واسم المصدر سماعي، واسم المصدر قد يدل على ما يدل عليه المصدر من الحدث فيعمل عمل المصدر موافقاً في ذلك رأي الكوفيين والبغداديين[٢٢١]، والبصريون منعوا القياس على ما سمع من إعمال اسم المصدر؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر فضلاً عن أن مجيء اسم المصدر من غير الثلاثي لا إشكال فيه، أما مجيئه من الثلاثي فقد منعه بعض النحاة[٢٢٢] .

وبناء على ذلك نستطيع تعريف اسم المصدر بأنه "ما دل على الحدث مع زيادة معنى مرتبط بالحدث لا يدخله في الأبواب الصرفية أو ليس له فعل يجرى عليه".

المصدر الميمي:

يُصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الصحيح على وزن (مَفْعَل)، نحو: غَنِمَ مغنماً، وأكل مأكلاً، ويُصاغ من الثلاثي المثال على وزن: (مَفْعِل)، نحو: وَعَدَ مَوْعِداً، ووصَلَ مَوْصِلاً. ويصاع من غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر. هذا هو مذهب جمهور النحاة[٢٢٣]، قال سيبويه: "إذا أردت المصدر بنيته على مفعل وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضربا... وقال الله عز وجل ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً﴾ [٢٢٤] ، وقال بهذا الفراء وثعلب وابن السراج، والصيمري وغيرهم[٢٢٥] ، فهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء في المعتل العين بالياء، وعدوا ما جاء منه على (مفعِل) بكسر العين شاذاً خارجاً على القياس كالمحيض والمقيل والمسير والمبيت، بمعنى: الحيض والقيلولة، والسير والبيتوتة، وهو ما يفهم من كلام سيبويه حيث يقول: "وربما بنوا المصدر على المفعل كما بنوا المكان عليه إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك..." [٢٢٦] .

ويعلق الفارسي على ذلك بقوله: "هذا في بابه مثل استحوذ في بابه، شاذ عن القياس، وإن اطرد في الاستعمال... فكذلك سبيل استحوذ والمحيض وما أشبه ذلك لا يقاس عليه ولا يقال شاذ لكن يستعمل هذا للسمع"[٢٢٧] ، أي إن المحيض والمقيل وما أشبههما شاذة في القياس الذي وصفه النحويون، وإن كانت مستعملة في الكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ ﴾ [٢٢٨]، وفريق من العلماء يرى أن مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء مقصور على السماع، فلا يقال في المعاش المعيش، ولا في المحيض المحاض لعدم السماع في ذلك ورجح هذا الرأي أبو علي الفارسي، ونسبه إلى سيبويه، واختاره ابن مالك وشرّاح التسهيل"[٢٢٩].

وأجاز الفراء أن يُصاغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، نزّل غير الثلاثي منزلة الثلاثي، قال: "وقوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيماً﴾ [٢٣٠]،﴿مُّدْخَلاً﴾ [٢٣١]، وكذلك: ﴿رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [٢٣٢]، وإدخال صدقٍ. ومن قال: مدخلاً ومخرجاً ومنزلاً، فكأنه بناه على: أدخلني دخول صدقٍ، وأخرجني خروج صدقٍ. وقد يكون إذا كان مفتوحاً أن يُراد به المنزل بعينه، كما قال: ﴿رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً ﴾ [٢٣٣]، ولو فُتحت الميم كانت الدار والبيت. وربما فتحت العرب منه، ولا يُقال في الفعل منه إلا أفْعَلت، من ذلك قوله:

* بِمَصْبَحِ الحَمْدِ وحيثُ يُمْسِي * [٢٣٤]

وقال الآخر:

الحمدُ لله مُمْسانا ومَصْبَحُنا		بالخَيْرِ صَبَّحَنا ربِّي وَمَسَّانا[٢٣٥]

إذن فالفراء يبيحُ صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على ميزان الثلاثي المشهور (مَفْعَل)، ويَعُدُّ ذلك قياساً. وحجته السماع. وهو في ذلك يأخذ بظاهر اللفظ المسموع فيقيس عليه دون اللجوء إلى التأويل. والله أعلم.

المصدر الميمي من (فَعَلَ يَفْعُل):

وافق الفراء سيبويه في ذهابه إلى أن المصدر الميمي من (فَعَلَ يَفْعُل)، بضم العين في المضارع هو (مَفْعَل) بفتح العين حملاً على (فَعَل يفعَل)[٢٣٦]، واختلفا فيما جاء منه مروياً بكسر العين وفتحها، نحو (المَطْلِعَ)، فذهب سيبويه إلى أن الفتح قياس لغة أهل الحجاز، والكسرَ قياس لغة تميم سواء كان مصدراً ميمياً أم اسم مكان أم زمان، قال: "وأما ما كان يَفْعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحاً... وقد كسروا المصدر في هذا أيضاً كما كسروا في يفْعَل، قالوا: أتيتُك

عند مَطْلعِ الشمس، أي عند طُلُوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً"[٢٣٧].

أما الفراء فقد جعل الفتح للمصدر، والكسر اسم مكان، مع التنبيه إلى أن المصدر قد يُكسر سماعاً، قال حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ [٢٣٨]: "والمَطْلِع: كسره يحيى بن وثّاب وحده، وقرأه العوام بفتح اللام (مطلَع) وقول العوام أقوى في قياس العربية؛ لأن المطْلَع بالفتح هو الطُّلُوع، والمَطْلِع: المشرق والموضع الذي تطلع منه: إلا أن العرب يقولون: طَلَعَت الشمس مطلعاً، فيكسرون وهم يردون المصدر"[٢٣٩]، وقرأ الكسائي: حتى مطلع، بالكسر.

فيظهر هنا أنّ الفراء يجعل (مَفْعَل) اسم مكان مقيساً في (فعَل يفعُل).

ونلحظ أن الفراء إذا ترددت القراءة بين الرباعي والثلاثي فإنه يُغلب في الثلاثي اسم المكان، وفي الرباعي المصدر الميمي، قال عند قوله تعالى: ﴿لاَ مُقَامَ لَكُمْ﴾ [٢٤٠]: "فمن قال (لا مَقام) أراد: لا موضع قيام، ومن قرأ (لا مُقام) كأنه أراد: لا إقامة لكم"[٢٤١]، على أن القراءتين تحتمل كل منهما الوجهين .

المصدر الميمي على مَفْعُل:

اتفق أنه لا يأتي المصدر الميمي على (مَفْعُل) قياساً[٢٤٢].

وذهب الكسائي إلى أن مجيء المصدر الميمي على (مَفْعُل) نادراً، لا يُقاس عليه في حين خرج الفراء ذلك على أنه اسم جنس جمعيْ، قال: "فأما قول الشاعر:

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ * [٢٤٣]

فإنه جمع مَكْرُم، ومثله قول الآخر:

بُتَيْنُ الزَمي لا، إنّه إنْ لِزِمْتِهِ على كَثْرَةِ الواشِينَ أيُّ مَعُونُ [٢٤٤]

أراد جمع معونة. وكان الكسائي يقول: هما مفْعُل نادران لا يُقاس عليهما وقد ذهب مذهباً، إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال"[٢٤٥].

إذن: فالكسائي قد نبه على النادر، وكان موقفه منه أنه يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وقد وافق ابن الحاجب الكسائي بقوله: "وأما مَكْرُم ومَعُون، ولا غيرهما فنادران"(٢٤٦).

اسم المَرَّة:

قياس اسم المرة من الفعل الثلاثي أن يكون على (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين سواء كان معتلاً أم صحيحاً، وسواء كان متعدياً أم لازماً، وذلك نحو: جلس جَلْسة، وقام قومة، وضربت ضَرْبة.

يقول سيبويه: "وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على (فَعَلة) على الأصل؛ لأن الأصل فَعْل، فإذا قلت: الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل، ولم تكن في الفعل..." (٢٤٧). وإلى هذا ذهب ابن قتيبة، والمبرد، وابن السراج، وابن الشجري، وابن الحاجب وغيرهم(٢٤٨).

وإذا جاء مصدر الثلاثي على (فَعْلة) فإنه يدل على المرة منه بقرينة(٢٤٩)، كالوصفية وعليه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (٢٥٠)، وإنما آثروا فَعْلاً، من بين أوزان الثلاثي لكثرته عن غيره ولخفته، فاعتمدوه أصلاً، وألحقوا التاء بآخرة، للدلالة على الوحدة ومجيء المرة من الفعل الثلاثي المجرد على مصدره المستعمل إن كان فيه زيادة على فعله، عده بعض العلماء قليلاً، وبعضهم حكم بشذوذه وذلك نحو أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة، والقياس "أتْية، ولقْية، وقد نص سيبويه، وتبعه ابن السراج وغيره على قلته يقول سيبويه: وقالوا: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة واحدة فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام... ونحو: إتيانة قليل والأطرد على (فعلة)(٢٥١).

وصرح ابن الحاجب، وابن مالك، والرضي، وابن الناظم، وأبو حيان

وغيرهم[٢٥٢]. على أن مجيء المرة على المصدر المستعمل من الثلاثي المجرد شاذ خارج عن القياس، وإنما لم يرد غير الثلاثي إلى أعدل الأوزان وأخفها؛ لأنها ليست موضوعة على الخفة، فلا يستكره فيها الثقل العارض.

وأشار الكسائي إلا أنه لم يُسمع اسم المرة من (حَجَّ) إلا بكسر العين، جاء في اللسان: "قال الكسائي: كلام العَرَب كله على فَعَلْتُ فَعْلَةً، إلا قولهم: حَجَجْتُ حِجَّةً، ورَأَيْتُ رُؤيَةً". ونقل عن الفراء أنه أجاز (حَجَّة) بالفتح على القياس، قال أبو بكر بن الأنباري: "وقال سلمة عن الفراء: الحَجَّةُ مكسورة الحاء، فإذا أردت المرة جاز في القياس فتح الحاء، فقلت: حَجَّة، وأنشدنا أبو العباس [٢٥٣] :

عَلَيَّ إلى البيتِ المُحَرَّمِ حَجَّةٌ أُوَافي بِها نَذراً ولم أَنْتَعِلْ نَعْلا

ولا يعني هذا أن الفراء يبيح القياس مع وجود السماع، بل هو يقيس على السماع الغالب؛ لأن ما سُمع من المقيس هو كل ما ورد عن العرب عدا هذه اللفظة كما ذكر الكسائي، فالفراء أخذ بالحمل على الأكثر والغالب، وهو الواجب في مثل ذلك، وحفظ الشاذ المسموع، ولم يقس عليه.

اسم الهيئة:

هو ما صيغ على زنة "فِعْلة" للدلالة على نوع من الحدث، لفاعله وصف خاص وهيئة معينة عند وقوعه، إلا إن كان بناء المصدر العام عليها أي على "فِعْلة" فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها، كنشد الضالة نشدة عظمة[٢٥٤].

ويُصاغ من غير الثلاثي عند الجمهور بوزن المصدر العام مختوماً بالتاء مع وصفه بما يفيد الهيئة، ويرى ابن مالك أنه لا يصاغ من غير الثلاثي بمعنى أنه لا يكون له صيغة مميزة؛ للزوم الإبهام المستمر بينه وبين اسم المرة عند مجيئهما بوزن المصدر العام الخالي من التاء، وبينهما أيضاً وبين المصدر العام المقترن بها، فيحتاج الأمر دائماً إلى القرائن لإزالة اللبس، ومن العبث أن تكون صيغة

قياسية في باب، ولا تؤدي معناها أبداً إلا بالقرائن، وهذا بخلاف الثلاثي؛ لأن اختصاص اسم الهيئة بـ "فِعْلة" هيأه لجعله قياسياً فيه.

فإذا أريد معنى الهيئة من غير الثلاثي عند ابن مالك [٢٥٥] ومن وافقه من المحققين جيء بالمصدر العام بما يفيد الهيئة هذا ولم يتعرض لصوغه من غير الثلاثي سيبويه، والزمخشري، وابن يعيش والرضي، وأبو حيان كما أن ابن الحاجب في الشافية[٢٥٦] قد أدمج حديثه عن المرة والهيئة ومثل لهما من الثلاثي بـ "ضربة" و "قتلة" ثم قال: "وما عداه على المصدر المستعمل نحو: إناخة وإن لم تكن تاء زائدة". وهذه العبارة وإن خصها المحقق الرضي باسم المرة يمكن أن يشم فيها رائحة التعميم والشمول لاسم الهيئة أيضاً، وكذلك كان أبو حيان إذا حكم بالشذوذ على صوغ اسم الهيئة على "فِعلة" من غير الثلاثي، وحكى من هذا الشاذ قولهم: "اختمرت المرأة خمرة، وانتقبت نقبة، وتعمم الرجل عِمة وتقمص قِمصة"[٢٥٧].

ويعلل الشيخ خالد عدم بنائه من غير الثلاثي؛ لأن بناء الفعلة لا يتأتى فيه، إذ يلزم من ذلك هدم الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها، فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الأصلي، لأننا في الثلاثي أمكننا أن نميز بين المرة والهيئة بفتح الفاء في المرة وكسرها في الهيئة، ولكننا في غير الثلاثي لا نستطيع فما الذي يدعونا إلى زيادة التاء، ولماذا لا نترك مصدر غير الثلاثي بوضعه الأصلي؟ ثم نعبر عن الهيئة بالوصف كما فعلنا في المصدر العام حين يأتي الثلاثي على وزن اسم الهيئة، وبخاصة أننا لم نسمع مثالاً للهيئة من غير الثلاثي جاء مزيداً بالتاء لهذا الغرض، وممن شذذ ذلك أيضاً الشاطبي في شرحه على الألفية[٢٥٨]، ومنع السيوطي أيضاً مجيء اسم الهيئة من غير الثلاثي[٢٥٩].

من هنا فإنني أختار رأي الشيخ خالد في رفض صوغه من غير الثلاثي[٢٦٠].

المصدر الصناعي:

هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء النسب وتاء النقل على آخر الاسم للدلالة على حقيقته، وعلى خصائصها المختلفة كالرجولية، والإنسانية والجاهلية.

والغرض الأساسي من المصادر الصناعية إنما هو الدلالة على الخصائص الثابتة، والصفات المختلفة للاسم الذي لحقته الياء والتاء. وقد ورد المصدر الصناعي في كلام الأوائل بقلة؛ لأنه لم يكن من طبيعة العرب في الجاهلية وصدر الإسلام استقصاء المعاني، والتغلغل في البحث، ولما تشعبت العلوم، واتسعت آفاق المصطلحات العلمية في أواخر القرن الثاني اضطر العلماء إلى وضع صيغ تدل على ما يحيط باسم الجنس من أحوال وقد توسعوا في ذلك، فكونوا هذه المصادر من أسماء المعاني والذوات والأسماء المشتقة، والأسماء التي تقوم مقام الأدوات كالجنسية والنوعية والخشبية والذهبية، والظرفية، والفاعلية والمفعولية، وقد عُرفت هذه الصيغ عند الأوائل باسم "النظائر"؛ لأنها نظير المشتقات في الاستقاء من اسم مستعمل(٢٦١).

أما عند المتأخرين فقد أطلقوا عليها اسم المصادر الصناعية بمعنى المصنوعة؛ لأن هذه المصادر قد ظهرت بكثرة على ألسنة العلماء بعد عصور الاحتجاج والتوثيق فهو مأخوذ بطريق الصناعة لا بطريق السليقة والطبع. وإضافة إلى ما استندوا إليه من أمثلة ما وجدناه في المراجع الآتية:

جاء في الكتاب: "وكذلك التقدمية لأنها من التقدم"(٢٦٢)، وفي الفصيح: "وشيخ من الشيخوخة"(٢٦٣)، وفي اللسان مادة "ولد" قال ثعلب: الأصل الوليدية كأنه بناء على لفظ الوليد، وهو من المصادر التي لا أفعال لها. من هذه الأمثلة أن ياء النسب وتاء النقل قد دخلت على المصدر كالتقدم والشيخوخة، وعلى الأدوات كـ "كيف" وعلى المشتقات كالجاهل والمفهوم، ولهذا أطلق علماء المجمع اللغوي، وأباحوا صنعه من أي كلمة مهما كان نوعها(٢٦٤)، هذا وقد ورد من المصدر

الصناعي في القرآن الكريم مثالان هما: الرهبانية والجاهلية في قوله عز وجل: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ [٢٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾ [٢٦٦].

قال الخليل في مادة (لص): اللُّصُوصية والتلصص واللصوصة مصدر اللص"[٢٦٧]، فجعل ما نسميه مصدراً صناعياً، وهو كلمة (اللصوصية) داخلة في المصادر.

أما سيبويه فلم يطلق على ما نسميه (مصدراً صناعياً) مصطلحاً يعبر به عنه، ولم يتحدث عن طريقة صوغه، أو ما يدل عليه، بل اكتفى بالتمثيل له، فقال عند حديثه عن زيادة التاء: "وكذلك جبروت وملكوت؛ لأنهما من الملك والجبرية... وكذلك التقدمية لأنها من التقدم" [٢٦٨].

وحاول الفراء أن يبين طريقة صوغه فقال: "والعرب تقول ذلك في غلوميته، وفي غلومته، وفي غلاميته، وسمع الكسائي العرب تقول: فعل ذلك في وليديته، يريد وهو وليد، أي: مولود فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فيه: الفعولة والفعولية، وأن تجعله منسوباً على صورة الاسم، ومن ذلك أن تقول: عبد بيّن العبودية والعبودة، والعبدية، فقس على هذا" [٢٦٩] .

فقد سمي (المصدر الصناعي) مصدراً لاسم موضوع، وهو يأتي على صيغتين الفعولة والفعولية مع دلالته على النسب.

وسمى ثعلب[٢٧٠]، ما أورده من أمثلة للصيغ الثلاث (الفعولية) و(الفعولة) و(الفعالة) مصدراً، أما ابن السراج[٢٧١]، فقد تبع سيبويه في التمثيل له دون بيان طريقة صوغه أو ما يدل عليه.

ثم خطا ابن درستويه[٢٧٢] ، خطوات بعيدة في بيان مفهوم المصدر الصناعي وصياغته، فهو يسميه مصدراً، ويبين طريقة صياغته في قوله: " وكل اسم أو صفة نسب بالياء وأنث بالهاء صار مصدراً لفعل مقدر، وإن يكن منه

فعل ..." [٢٧٣].

فهو يصاغ من كل اسم أو صفة بإضافة ياء النسب وتاء التأنيث.

أما المعنى الذي يستفاد من الصيغة الجديدة، يعبر عنه ابن درستويه عند اعتراضه ثعلباً في إيراده لكلمتي (الرجولية) و(الرجولة) في باب (فَعْل بيّن الفعولة) فيقول: "ليس رجل على بناء فَعْل كما ترجم به الباب، ولا الرجولية بفعولة، ولكنها فعولية منسوبة، وليس في معنى الرجولية والرجولة من معنى الرجل الذي هو ضد المرأة في شيء، وإنما يراد بهما: الجلادة والنفاذ والفضل الذي يمدح به الرجال"[٢٧٤] .

فالرجولية وإن لم تدل على معنى الرجل الذي هو ضد المرأة، إلا أن فيها بعض خصائص وصفات الرجل كالجلادة والنفاذ والفضل، مما لم تدل عليه كلمة (الرجل)، وهذا المعنى الزائد عن حقيقة الاسم، الدال على صفاته وخصائصه، هو المستفاد من صيغة (المصدر الصناعي).

ويوضحه الكفوي بقوله: إذ يقول: "والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف، أخذ من (كيف) بإلحاق ياء النسبة وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها"[٢٧٥].

ويتبين مما سبق أنه لم يسمه أحد منهم بالمصدر الصناعي، بل سماه بعضهم مصدراً[٢٧٦]، وبعضهم اسماً[٢٧٧]، وبعضهم نظائر[٢٧٨].

ونقول إن النسب بالياء مطرد في الكلم العربي، سواء كان مصدراً، أم وصفاً مشتقاً، أم اسم عين، أم حرفاً من أدوات الكلم، ولا خلاف في كونه مقيساً.

إن التاء زيدت على الكلمة للدلالة على نقلها من الوصفية إلى الاسمية، أو أنها لحقت الكلمة بحسب المعنى الوصفي الذي يفيده النسب، وأنث ليطابق الموصوف المقصود التعبير عنه وهو الحال أو الهيئة أو الحقيقة، ثم تنوسيت هذه

الوصفية، وصار المراد المعنى المصدري أو الحاصل به.

المبحث الثاني
الخلاف في المشتقات

اسم الفاعل:

هو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على من قام به الحدث أو وقع منه على جهة الحدوث كضارب وضراب، وقائل ومقوال، وإنما أخذ الصرفيون في مفهوم اسم الفاعل وقوع الحدث من الذات، أو قيامه بها على جهة الحدوث، لإخراج الصفة المشبهة، فإن قيام الحدث فيها على جهة الثبوت والدوام، ويُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل)، ويصاغ مما زاد على الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر لفظاً أو تقديراً، وهذا هو القياس، ولا خلاف في ذلك(٢٧٩).

وقد التزم الكوفيون هذا القياس، ورفضوا ما خالفه من المسموع القليل وإن كان لغة، فقد قال الفراء: "إلا أن من العرب – وهم قليل– من يقول في المُتَكَبَّر: (مُتَكَبَّر)، كأنهم بنوه على (يَتَكَبَّرُ)، وهو لغة الأنصار، وليس مما يُبنى عليه"(٢٨٠)، فهذا سماعٌ شاذ نادرٌ رفض الفراء القياس عليه؛ لأنه لا يقيس على النادر حرصاً على اطراد القاعدة.

ونبَّه الفراء أيضاً على أن بعض العرب يكسر الميم في اسم الفاعل من غير الثلاثي، رافضاً القياس عليه، فقال: "وحُدثت أن بعض العرب يكسر الميم في هذا النوع إذا أُدغم فيقول: هم المِطوعة، والمِسمع للمستمع، وهم من الأنصار، وهي من المرفوض"(٢٨١). والقياس أن يقال: المُتَطَوِّعة، والمُسْتَمِع، ثم يُدغمون فيقولون: المُطَّوِّعة، والمُسَّمِع، ولكنهم خالفوا فكسروا الميم على غير قياس فأنكر الفراء ذلك فهذا رفضٌ صريحٌ من الفراء لما يكسر القياس من النادر المسموع، فهو يعمل على القاعدة المشهورة "النادر لا حُكم له"، والقاعدة الأخرى: "الخارج عن القياس لا

يقاس عليه"[٢٨٢].

صيغَ المُبالغة:

أمثلة المبالغة المتفق عليها المشهورة هي: فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعال، وفَعِيل، وفَعِل. والظاهر أن الفراء قد زاد بعض الأمثلة الأخرى؛ مستنداً إلى ما سُمع، فمن ذلك:

أ) (فَعُل): قاسَ ذلك على (الأَشُر) وغيرها، بضم الشين، قال الفراء: "قرأ مجاهد وحده: ﴿الأَشِرُ﴾ [٢٨٣]، وسفيان: ﴿غَداً مَّنِ الكَذَّابُ الأَشِرُ﴾ [٢٨٤]، وهو بمنزلة قولك في الكلام: رَجُلٌ حَذِرٌ، وفَطِنٌ وفَطُنٌ، وعَجِلٌ وعِجُلٌ"[٢٨٥].

وقد نقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء ما يفيد أن (فَعُل) هنا للمبالغة، فقال: "وقال الفراء: حدثني سفيان عن عيينة عن رجل عن مجاهد أنه قرأ: ﴿سَيَعْلمُونَ غَداً﴾- بالياء - ﴿مَّنِ الكَذَّابُ الأَشِرُ﴾ [٢٨٦]، بضم الشين، والعلة في ضمها أنهم أرادوا المبالغة في ذمه، فصار بمنزلة قولهم: فطنٌ، إذا أرادوا المبالغة في وصفه بالفطنة، ورجلٌ حذرٌ، إذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحذر"[٢٨٧].

ثم قاس أبو بكر بن الأنباري على ذلك قراءة: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ ، بضم الباء، فقال: "وإلى هذا المعنى ذهب الذين قرأوا: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ القِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [٢٨٨]، فضموا الباء على المبالغة، أنشد الفراء:

أَبَنِي لُبيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ أَمَةٌ وإنَّ أَباكُم عَبُدُ [٢٨٩]

أراد عَبْدُ، فضم الباء على جهة المبالغة"[٢٩٠] .

وقد أجاز ذلك الفراء في اللغة، وخرج ضم الباء في البيت على الضرورة الشعرية، قال: "وأما قوله: ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ ، فإن تكن فيه لغةٌ مثل حَذِر، وحَذُر وعَجُل فهو وَجهٌ، وإلا فإنه أراد – والله أعلم – قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى ..... البيت

وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا"[٢٩١].

وتَبِع ابن جني الفراء في مجيء فَعُل للمبالغة، إذ روى قراءة مجاهد السابقة، ثم وجَّهها قائلاً: "وأما ﴿ الأَشِرُ ﴾ ، بضم الشين وتخفيف الراء فعلى أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: فَعِلٌ وفَعُلٌ، فَأَشِرٌ وأَشُرٌ، كَحَذِرٍ وحَذُرٍ، ويَقِظٍ ويَقُظٍ، ورجلٌ حَدِثٌ وحَدُثٌ: حسن الحديث... والضم أقوى معنى من الكسر لأنه أبعد عن مثال الفعل، فأشُرٌ من آشِرٍ، كَضَرُوبٍ من ضارب، ومِطْعان من طاعن"[٢٩٢].

وقال مكي محتجاً لمن ضم الباء وكسر تاء طاغوت بقوله: "وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل (عَبُدَ) اسماً يُبنى على (فَعُلَ)، كعضُد، فهو بناءٌ للمبالغة والكثرة كـ (يَقُظ ونَدُس[٢٩٣])، وأصله الصفة"[٢٩٤].

وقال الفراء في موضع آخر يقيس على (أشُر) ونحوها غيرها وذلك حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِداً﴾ [٢٩٥]: "والنَّكِدُ والنَّكَدُ مثل الدَّنِف والدَّنَف. قال: وما أُبعد أن يكون فيها: نَكُدٌ، ولم أسمعها، ولكني سمعت: حَذِرٌ وحَذُرٌ، وأَشِرٌ وأَشُرٌ، وعَجِلٌ وعَجُلٌ"[٢٩٦].

وزاد الفراء في صيغ المبالغة أيضاً فُعَال وفُعَّال، قياساً على ما سُمِع وورد في القراءات القرآنية، قال: "وقوله: ﴿لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [٢٩٧]، وقرأ أبو عبدالرحمن بتشديد الجيم ﴿لَشَيْءٌ عُجَّابٌ﴾ [٢٩٨]، والعرب تقول: هذا رجل كَرِيمٌ وكُرَّامٌ وكُرامٌ، والمعنى كله واحد، مثله قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً﴾ [٢٩٩] ، معناه: كَبيراً، فشدد.

ثم جعل ذلك قياساً فقال: "فكل نعتٍ نُعِتَ به اسماً ذكراً أو أُنثى أتاك على فُعَّال مشدداً ومخففاً، فهو صواب".

وقال في موضع آخر: ﴿وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً﴾ ، الكُبَّارُ: الكبير، والعرب تقول: كُبَار، ويقولون: رجلٌ حُسَّانٌ جُمَّالٌ، بالتشديد، وحُسَانٌ، جُمالٌ، بالتخفيف في كثير من أشباهه"(٣٠٠).

ونقل ابن السكيت عن الكسائي والفراء حكايات من مثل ذلك، فقد نقل عن الكسائي قوله: "يُقال: هذا رجلٌ صُبَّاحٌ، إذا كان صبيحاً"(٣٠١)، ونقل عن الفراء فقال: "وحكى الفراء: عن بعضهم في كلامه: رجلٌ صُغارٌ، يريد: صغيراً، قال: وقال الكسائي سمعت (كبير وكُبَار)، فإذا أفرطوا قالوا: كُبَّار، وكثير وكُثَّارٌ، وقليل وقُلاَّلٌ، وجَسِيمٌ وجُسَّامٌ، وزَحِيرٌ، وزُحارٌ، وأَنينٌ وأُنانٌ، قال الفراء: وأنشدني بعض بني كلاب:

* وعِندَ الفَقْرِ زَحَّاراً أُنَانا *(٣٠٢)

ثم نقل سماعاً آخر للفراء فقال: "وسمع الفراء: كُرَّامٌ، وحُسَّانٌ، وظُرَّافٌ، وشيءُ عُجَّابٌ، وعَجيبٌ، ورجلٌ وُضَّاءٌ للوضيء، ورَجُلٌ قُرَّاءٌ للقارئ. قال الفراء: أنشدني أبو صدقة الدُبيري:

بيضاءُ تَصْطادُ الغَوِيَّ وتَسْتَبِي بالحُسْنِ قلبَ المسلمِ القُرَّاءِ (٣٠٣)

وفي القصيدة:

والمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيانِ النَّدَى خُلقُ الكَرِيمِ ولَيْسَ بالوُضَّاءِ "(٣٠٤)

وقد ذكر الرضي هاتين الصيغتين (فُعَال، وفُعَّال) مع أوازن الصفة المشبهة(٣٠٥).

صياغة أبنية المبالغة:

لا خلاف بين البصريين والكوفيين أن أبنية المبالغة تصاغ غالباً من الثلاثي المتعدي فحسب، وشذ بناؤها مما زاد على الثلاثي نحو (أفعل) ومن غير الغالب دَّراك وحسَّاس من أدرك وأحس، وذلك نحو: مِعْطاء، ومهداء، ورشّاد، وجزّال، وزهوق، وجبار من أجبر[٣٠٦]، جاء منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ [٣٠٧].

ونلحظ أن الكوفيين يصفون مثل هذا – مما سمع مخالفاً للقياس – بالشذوذ ولا يقيسون عليه، قال الفراء مقرراً القياس على الكثير منكراً الشاذ القليل: "والعرب لا تقول فَعَّال من أفْعَلْتُ، لا يقولون: هذا خراجٌ ولا دَخال، يريدون مُدخل ومُخرج، من أدخلتُ وأخرجتُ، إنما يقولون دَخَّالٌ من دخلتَ، وفَعَّالٌ من فَعَلْتُ. وقد قالت العرب: درّاك من أدركت، وهو شاذ، فإن حملت الجبار على هذا المعنى فهو وجهٌ"[٣٠٨].

فهو ـ أي الفراء ـ يلتزم القياس على الغالب، ويتجنب الشاذ فيحفظه ولا يقيس عليه ولو تعددت أمثلته، بل نجده يحاول تفسير ما شذ وتوجيهه على وجه يدخله في القياس ويرجعه إليه فهو بعد أن حمل (جبَّار) على الشذوذ يحاول إرجاعه إلى الثلاثي ملتمساً له شاهداً من محفوظه عن العرب، قال: "وقد سمعت بعض العرب يقول: جَبَره على الأمر، فالجبار من هذه اللغة صحيح يراد به: يَقْهَرُهم ويَجْبُرُهم"[٣٠٩]. ونبه على هذه اللغة ابن جني إلا أنه رأى أن الأُولى أفصح[٣١٠] .

فعلى ذلك يكون (جَبَّار) صيغة مبالغة قياسية غير شاذة، على هذا الوجه عند الفراء. وقد عدها ثعلب مما شذ موافقاً بذلك العلماء غير الفراء، قال: "لا يكون من أفعل فَعَّال إلا: جَبَّار، ودَرَّاك، وسأّر"[٣١١].

أقول: لم تتفق كلمة العلماء على قياسية صيغ المبالغة كلها بل يذكرون

الخلاف في بعض الصيغ فمن ذلك الأمثلة الخمسة المحوّلة من اسم الفاعل، وهي: فعّال وفعول ومفعال، وفعيل، وفعل.

فقد ذهب ابن مالك[٣١٢]، إلى أن الثلاثة الأولى منها جاءت بكثرة، أما فعيل وفاعل فقليلتان، وتبعه بعض شراح الألفية[٣١٣]، وذكر الشيخ ياسين عن أبي حيان أن البصريين يرون قياسية الأوزان الخمسة من كل ثلاثي متعدي[٣١٤]، في حين ذهب ابن أبي الربيع[٣١٥]، إلى أن أمثلة المبالغة سماعية كلها جاء في البسيط" .. واختلف الناس في القياس: فالأكثر لا يُقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يقال: أكال ولا مئكال، وإنما يقال، أكول؛ لأنه المسموع من العرب، ونقول، قتَّال لأنه سمع أيضاً، ولا تقول: مقتال؛ لأنه لم يسمع... والذي يظهر لي أنه لا يقال منه إلا ما قالته العرب"[٣١٦]، ولكني أقول إن الصرفيين اختلفوا في قياسية هذه الأبنية، فذهب البصريون إلى أن "فعال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفعل" قياسية لكثرة الوارد منها في كلام العرب"[٣١٧]، وذهب أبو حيان ومن وافقه إلى قياسية "فعّال" ومفعال وفعول" لكثرتها المتميزة[٣١٨]، وذهب جماعة إلى سماعية هذه الأوزان كلها، فلا يجوز القياس على واحد منها[٣١٩].

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

اتفق البصريون والكوفيون على التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في المعنى، وإنما أخذت الصفة المشبهة هذا اللقب؛ لأنها تشبه اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فأما لفظاً، فلأنها مع غير الواحد تلحقها العلامات الموافقة له غالباً، وأما معنى، فلأنها تدل على ذات واحد قائم بها كاسم الفاعل، وإن اختلفت جهة الدلالة فيهما، ولهذين الشبهين اختصت الصفة المشبهة من بين المشتقات بهذا الاسم، وعملت النصب كاسم الفاعل، مع أنها مأخوذة من مصدر فعل لازم، وغير دالة على الحدث كالفعل الذي هو أصل الفاعل في العمل، وبذلك يكون الوصف الذي على

وزن (فاعل) للدلالة على التجدد والحدوث، فنحو: هو حسن الوجه، إذا أريد منه الدلالة على الحدوث قيل: هو حاسن، وفي نحو: هو جزع يقال: هو جازع.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا التحويل قياسي من كل فعل ثلاثي سواء كان على (فَعَل أم فَعِل، أم فَعُل، فيقال: هو طامع وجابن وجاشع وجازل.

وممن ذهب إلى هذا الزمخشري، وابن يعيش وابن مالك، والرضي[٣٢٠]، وغيرهم[٣٢١]، يقول الزمخشري عن الصفة المشبهة: "وهي تدل على معنى ثابت، فإن قصد الحدوث قيل، هو حاسن الآن أو غداً وكارم وطائل..." [٣٢٢]، ويقول الرضي عن الصفة المشبهة أيضاً: "وإن قصد بها الحدوث رُدت إلى اسم الفاعل، فتقول في حسن: حاسن الآن أو غداً، قال تعالى: ﴿ضَيِقٌ﴾ لما قصد به الحدوث: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [٣٢٣]، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة"[٣٢٤].

ونقل أبو بكر الأنباري عن الفراء قوله: "الفرق بين الحَذِرِ والحاذِر: أن الحاذِرَ الذي يَحْذَرُك الآن، والحَذِرُ: المخلوق حَذِراً، الذي لا تلقاه إلا حَذِراً"[٣٢٥].

فدل بذلك على أن اسم الفاعل يفيد الحدوث، والصفة المشبهة تفيد الثبات والدوام وهو ما عليه جمهور النحاة.

أوزان الصفة المشبهة:

أوزان الصفة المشبهة كثيرة ذكرها سيبويه ونقلها الرضي[٣٢٦].

وأذكر هنا ما جاء عن الكوفيين مما يبدو أنهم زادوه على ما ذكره غيرهم، فمن ذلك:

١- نبه الفراء على قياسية وزن (فُعْلَة) في الصفة المشبهة، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾ [٣٢٧] قال: وفيها لُغة: جُمَعَة، وهي لغة عُقيل، ولو قرئ بها كان صواباً. والذين قالوا: الجُمَعَة ذهبوا بها إلى صفة اليوم أنه جُمَعَة، كما تقول: رجلٌ ضُحَكَة، للذي يُكثر الضحك"[٣٢٨]. وذكر

القرطبي حين تحدث عن هذه الآية أنها لغة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ [٣٢٩]، ونقل الزبيدي أنها قراءة ابن الزبير والأعمش وسعيد ابن جبير وابن عوف وابن أبي عبلة وأبي البرهسم وأبي حيوة[٣٣٠]. لكن أبا حيان ذكر أنها لغة لم يقرأ بها قال: "وقرأ الجمهور {الجُمُعة}، بضم الميم، وابن الزبير وأبو حيوة وابن أبي عبلة ورواية عن أبي عمرو وزيد بن علي والأعمش بسكونها، وهي لغة تميم، ولغةٌ بفتحها لم يُقرأ بها"[٣٣١] . نقول قد نقلها قراءة كثير من العلماء منهم : الزمخشري ، وابن الجوزي ، والعكبري ، وقرأ بها كثير من القراء ، قال العكبري :

ويقرأ بفتح الميم على نسبة الفعل إليها ، كأنها تجمع الناس ، كما يقال : رجل لُحَنة ، إذا كان يلحن الناس ، وقُرَاءة إذا كان يقرئ الناس " . [٣٣٢]

٢- ونبه الفراء أيضاً على ورود الصفة المشبهة على وزن (تُفْعِلَّة) – بتثليث التاء – نحو: تُرْعِيَّة، للذي يجيد رِعْيَة الإبل[٣٣٣]، وكذلك ما جاء منه على وزن (تِفْعالة)، جاء في التهذيب: "أبو عبيد عن الفراء: إنه لَتِرْعِيَّةُ مالٍ، إذا كان يَصْلُحُ المال على يديه. سمة عن الفراء: يُقال: تَرْعِيَّةُ، وتِرْعِيَّةُ، وتُرْعايَة، وتِرْعاية، وتُرْعِيَّة، بهذا المعنى، وأنشد الفراء:

ودارِ حِفاظٍ قد نَزَلْنا وغَيْرِها أَحَبُّ إلى التِرْعِيَّةِ الشنَّآن" [٣٣٤]

والظاهر أن الفراء قد أفاد ذلك من الخليل، إذ جاء في العين: "ورجل تِرْعِيَّة: لم تزل صنَعْتُه وصَنْعَة آبائه الرَّاعية، قال:

* يُسُوقُها تِرْعِيَّةٌ جافٍ فَضِلُ*[٣٣٥]

ما شَذَّ في السماع واطرد في القياس:

حكم ما شذ في النطق وكان القياس في أمثاله أن يُنطق به: أن يُترك؛ لأن العرب تركته، وذلك كماضي يدع ويذر، قال ابن جني: "إذا كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس تحاميت ما تَحامَتِ العرب من ذلك، وجريت في نظريه على الواجب في أمثاله"(٣٣٦).

وجرى الكوفيون على ذلك فتركوا القياسي في بابه مما لم ينطق عليه العرب به، فمن ذلك تنبيههم على قياسية بعض الصفات التي لم تُسمع، فقد نبه ثعلب على أن العرب تقول: رجلٌ آلى، وامرأةٌ عَجزاء، ثم قال: "كذلك كلام العرب، والقياس: أَلْياء"(٣٣٧). وقال أيضاً: "يُقال: أَعَقَّتْ فهي عَقُوق، ولا يقولون مُعِقٌّ، وهو القياس"(٣٣٨).

ومن ذلك إشارة ثعلب إلى أنهم يقولون: شَجرةٌ فَنْواء – كثيرة الأفنان – على غير قياس، والقياس فَنَّاء(٣٣٩).

وهنا نلحظ أن للفراء تذوقاً خاصاً للغة وأقيستها، فيرفض ذوقه ما خالف القياس، فمن ذلك أن قياس الصفة المشبهة من (فَعِل يَفْعَل) أن تجيء على (فَعْلان)، نحو ظَمِئَ يَظْمَأُ فهو ظَمْآن(٣٤٠). وقد سُمع (نَعْسان) وهو من نَعَسَ يَنْعُس، وقياسه ناعِس، فقال الفراء: "لا أشتهيها"(٣٤١)، وقال ثعلب: "ونَعُسْتُ أَنْعُسُ، وأنا ناعِس، ولا يقال نَعْسان"(٣٤٢).

اسم المفعول من الأجوف الواوي:

منع سيبويه وعامة البصريين إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي، قال سيبويه: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعها مع الضمة"(٣٤٣).

ووافقهم الفراء من الكوفيين، إذ عد ما سمع متمماً شاذاً(٣٤٤).

أما الكسائي فقد حكى: خاتمٌ مَصْوُوغ – بالإتمام، ثم أجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً، قال الرضي: "وحكى الكسائي: خاتمٌ مَصْوُوغٌ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً"(٣٤٥).

وعلل ابن المؤدب مذهب الكسائي بأنهم أخرجوه مُخرج الاسم(٣٤٦). وإلى مثل ذلك ذهب ابن جني، إذ قال: "وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جارياً على الفعل، فإنه ليس على وزن المضارع؛ ألا ترى أن قائماً لما كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعدة لم يكن إلا معتلاً، وقد تحجر أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو، وهذا هو الأشهر"(٣٤٧).

وأجاز المبرد ما ذهب إليه الكسائي مقيداً ذلك بضرورة الشعر فحسب، إذ قال بعد أن ذكر مذهب البصريين بالمنع: "هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة"(٣٤٨).

ونقل ابن جني مذهب المبرد مطلقاً من غير قيد، قال: "وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو، خلافاً لأصحابنا كلهم"(٣٤٩)، وتبعه في هذا الإطلاق بعض الخالفين(٣٥٠).

ويبدو أن ما ذهب إليه الكسائي وجيه، لورود السماع غير القليل، فقد حكى هو: خاتم مَصْوُوغٌ، ونقل شيئاً من ذلك ابن جني فقال: "وقد جاء شيء من هذا في الواو، قال الراجز:

* والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ *

وحكى البغداديون: فرسٌ مَقْوود، ورجلٌ معوودٌ من مرضه، وحكوا أيضاً: ثوبٌ مَصْوُونٌ"(٣٥١).

وذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أنه لا مطعن على الكسائي لما يأتي[٣٥٢]:

١- جواز أن يكون الكسائي قد سمع أكثر من مثال، أو وجد ذلك شائعاً في قبيلة ما.

٢- وجود سماع عن العرب.

٣- عدم إنكار سيبويه مجيء ذلك عن العرب، قال: "ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل"[٣٥٣].

والذي حمل البصريين على المنع الثقل الناشئ من اجتماع الأمثال وهي الضمة بين واوين، وقد ذكر المبرد أن العرب قد تكلمت بما هو أثقل منه، وذلك: النوور، والغوور، إذ فيه ضمتان وواوان، و(مفْعُول) المتمم من الأجوف الواوي فيه واوان وضمة واحدة[٣٥٤].

وهذا مما يُقوي مذهب الكسائي.

نخلص إلى أن الكسائي ممن يتوسع في القياس، ويحاول إدخال ما شذ إلى حظيرة القياس ما أمكن؛ طرداً للقواعد، وتخلصاً من الشواذ.

ويُصاغ اسم المفعول من الأجوف بعد إعلاله بالنقل والتسكين والحذف، فيقال في: "قال، وَساء، وَباع، وَجاء: مقول، وَمسوء، ومبيع، ومجيء".

والأصل فيها: "مَقْوُول، ومَسْوُوء، ومَبْيوع، ومَجيُوء"، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، عين الكلمة، وواو مفعول، فوجب التخلص من إحداهما بالحذف.

والمحذوف عند سيبويه الساكن الثاني، وهو واو مفعول؛ لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف، ولأنها قريبة من الطرف والأطراف محلٌ للتغير، ولأن في حذف الواو وإبقاء العين فرقاً بين الواوي واليائي، ولأنه رأى الياء ثابتة في اسم المفعول اليائي بعد الحذف فحكم بأن المحذوف من الأجوف اليائي الواو، ثم طرد الحكم في الواوي،

حيث يقول: "وحذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء مبيع ومهيب أسكنت العين وأذهبت عين مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان والوزن حينئذ مَفعُل ومَفعِل(٣٥٥).

والمحذوف عند الأخفش الساكن الأول، وهو عين الكلمة؛ لأنه إذا التقى ساكنان أولهما حرف مد، فالمعهود حذف الأول، وهو هنا العين، ولأن الواو حرف زيد لمعنىٍ، وهو الدلالة على المفعولية، فهو أولى بالبقاء، والوزن عندئذ مفول ومفيل، والذي دعا الأخفش إلى قلب الضمة كسرة هو إيجاد الفرق بين اسم المفعول من الأجوف الواوي والأجوف اليائي.

وتظهر ثمرة الخلاف في ثلاثة أمور:

أولها: في الوزن، فـ (مَقُول) عند سيبويه: مَفُعل، وعند الأخفش: مَفعُول، و (مَبيع) عند سيبويه: مِفَعْل، وعند الأخفش مَفِيل.

وثانيها: في اليائي عند تغييره، فإن (مَبْيُوع) تصير إلى (مَبيُعْ) بضم الياء، ثم تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فتصير إلى (مَبُوع) ثم تقلب الضمة كسرة، والواو ياءً للفرق بين الواوي واليائي، فتصير إلى (مَبيِع) بوزن: مَفيل.

وثالثها: في المهموز اللام، إذا أريد تخفيف همزته؛ فعند سيبويه تحذف همزته، وتنقل حركتها إلى الساكن قبلها، لأنه حرف أصلي يقبل الحركة، فتقول في (مسوء ومجيء: مَسُوٌ، ومجيٌ).

وعند الأخفش تقلب الهمزة حرف مد من جنس ما قبلها، ويدغم المثلان؛ لأن الساكن قبلها مدّ زائد لا يقبل الحركة، فتقول في (مسوء ومجيء: مسوٌ، ومجيٌ).

ولم يسلم الرأيان من الاعتراض قال ابن الحاجب: "فخالفا أصليهما"(٣٥٦)، ووجه مخالفة الأصل عند سيبويه أن الأصل عند التقاء الساكنين حذف أولهما، وهنا نجده قد حذف الثاني.

وأما مخالفة الأخفش أصله فالأصل عنده أن الياء ساكنة تقلب واواً لانضمام ما قبلها، وإن كانت الياء مما يبقى، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف[٣٥٧]، وكلا الرأيين مقبول عقلاً إلا أن الأخفش لو التزم عدم قلب الواو ياء في الأجوف اليائي، لكان أقوى لأن المحافظة على الزائد الدال على معنى هو الداعي إلى حذف العين. غير أن جمهور الصرفيين ارتضوا مذهب سيبويه[٣٥٨]، ويؤيدهم إثبات ذلك في "مشيد ومهيل" في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [٣٥٩] ، ﴿وَكَانَتِ الجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً﴾ [٣٦٠] .

لغة تميم في اسم المفعول من الأجوف اليائي:

ظهر أن اسم المفعول من قال وباع هو مقول ومبيع هو القياس المطرد. غير أن بني تميم ينطقون اسم المفعول من الأجوف اليائي مبيوع بإثبات الياء وقالوا مخيوط ومديون من خاط ودان. قال الشاعر:

قد كان قومُك يحسبونك سيَّداً وإخالُ أنك سيِّدٌ معيونُ[٣٦١]

والقياس: مخيط ومدين ومعِين.

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة حيث قال: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع، فشبهوها بصيْود وغْيور حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف فتهمز"[٣٦٢].

ونصَّ ابن جني على كثرته فقال: هو واسع فاش[٣٦٣]. وإثبات الواو في اسم المفعول من الأجوف الواوي أقل من سابقه.

قال سيبويه: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة"[٣٦٤].

وعلى هذا فما ورد منه شاذ لا يقاس عليه نحو: ثوب مصوون، وفرس مقوود، وقول مقوول، ومنه قول الراجز:

والمِسْكُ في عَنْبِره المدْووف [٣٦٥]

وخالف المبرد الجمهور؛ فأجاز الإتمام في اسم المفعول من الأجوف الواوي في الشعر خاصة حيث قال: هذا قول البصريين أجمعين. ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة، إذ كان قد جاء في الكلام مثله... فمما جاء قولهم: النوور، وقولهم. سرت سووراً... [٣٦٦] إلخ كلامه.

وقد أبطلوا قوله؛ لأن الوارد من الإتمام في أمثلة قليلة لا يقاس عليها. كما أجاز عند ضرورة الشعر الإتمام في اسم المفعول من الأجوف اليائي، فقال: فإذا اضطر شاعر له أن يرد مبيعاً وجميع بابه إلى الأصل فيقول مبيوع[٣٦٧]، والقياس فيهما هو مبيع ومقول.

اسم المفعول الناقص الواوي بين التصحيح والإعلال:

وقد تابع الفراء سيبويه في جواز مجيء هذا النوع من اسم المفعول بالياء تارةً وبالواو أخرى، ولكن كلاً منهما خرج ذلك على أصله وقياسه المخالف لأصل الآخر، قال سيبويه: "وقالوا: مَرْضيٌ، وإنما أصله الواو، وقالوا: مَرْضُوٌّ، فجاءوا به على الأصل والقياس"[٣٦٨].

وقال الفراء: "وقوله: ﴿وَكَانَ عَندَ رَبِّهِ مَرْضِياً﴾ [٣٦٩]: ولو أتت مرضُواً كان صواباً؛ لأن أصلها الواو؛ ألا ترى أن الرضوان بالواو، والذين قالوا: (مَرْضِياً) بنوه على رَضِيت، و(مَرْضُواً) لغة أهل الحجاز"[٣٧٠]. ولاشك أن الذين قالوا: (مَرْضَواً) بنوه على المصدر (الرضوان)، وهذا متفق مع أصل البصريين أنّ الاشتقاق من المصدر[٣٧١]. وجاءت لغة الحجازيين على الأصل[٣٧٢].

ولعل هذا هو السبب الحقيقي الذي دفع سيبويه إلى القول بقياسيه (مَرْضُواً).

وأما الذين قالوا (مرضِياً) بالإعلال، فبنوه على (رَضِيتُ) كما قال الفراء[٣٧٣]، وهذا يتفق وأصل الكوفيين أن الاشتقاق من الفعل. وقد أيد ابن المؤدب ذلك إذ قال: "وأما قولهم: (مَرْضِيّ) فإنه بُني على الياء؛ لأن (فَعَلْت) منها لم يُنْطق فيها إلا بالياء، فَبُنِيت على الظاهر، وقد قيل (مَرْضوّ)، فُبني على الأصل، لما ظهرت الواو في (الرضوان) عُلم أنها من الواو"[٣٧٤].

وهكذا استعمل سيبويه أصله وقياسه، واستعمل الفراء أصله وقياسه.

ومجيء (مَرضياً) في الكلام أكثر من التصحيح، فلعل ذلك يزيد في تقوية مذهب الكوفيين أن الاشتقاق من الفعل، قال الرضي: "وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب فَعِلَ بالكسر، نحو: مَرْضِيّ، فإنه أكثر من مَرْضُوّ؛ اتباعاً للفعل الماضي"[٣٧٥].

واستكره الفراء فيما بُنِي على الأصل أن يخرج عن أصله فيُبنى على غير الأصل، قال ابن المؤدب: "ولا يجوز أن يقال في دُعِيت: مَدْعِيّ؛ لأنه بُني على الأصل، و(دُعيت) داخل ليس بأصل؛ لأن ما لم يُسمَّ فاعله داخل على كل شيء من (فعلت) من الفعل. وربما قيل: مَدْعِيّ، بناءً على (دُعيت)، قال الفراء: استكره هذه اللغة، وقال العجاج:

* ما أنا بالجافَي ولا المَجْفِيّ * [٣٧٦]

وقال آخر:

ما خَاصَمَ الأقوامَ مِنْ ذِي خُصُومةٍ كَوَرْهاءَ مَشْنِيًّ إليها حَلِيلُها [٣٧٧]

فقال: (مَشْنِيّ) لما ترك الضم صارت بمنزلة المرضيَ من رضيت"[٣٧٨].

فالأصل الذي بنوا عليه هنا: دَعا يدعو؛ ولذلك التزموه في اسم المفعول، فقالوا: مَدْعُوّ، ولم يبنوه على: دُعِيت، أما مرضيّ، فإنهم بنوه على (رَضيتُ) وأصله

الواو؛ لأنها لم تظهر في الأصل: رَضِيَ.

وما هذا من الفراء إلا لحرصه على اطراد القاعدة والعودة إلى الأصل.

وتبعه ابن السكيت في كراهة ذلك فقال: "بابٌ يُغلط فيه يتكلم فيه بالياء، وإنما هو من الواو: جَفَوتُ الرجل فهو مَجْفوٌ، وقال بعضهم: مَجْفِيٌ، ولا تقلْ (جَفَيْتُه)، قال: وأنشد الفراء:

* ما أنا بالجافَي ولا المَجْفِيّ *

قال: وإنما قال المجفيّ؛ لأنه بناه على (جُفِيَ)، وهو من جَفَوت، فلما انقلبت الواو ياءً في جُفِيَ بناه مفعولاً عليه"[٣٧٩].

ومن التزام الكوفيين القياس على الشائع ورفضهم النادر، أن الكسائي والفراء التزما: صحيفة مقروءة، ولم يجيزا غيره، وقد حكى أبو زيد: صحيفة مقرية، وهو نادر[٣٨٠].

اسم التفضيل:

صياغة اسم التفضيل والتعجب من الألوان:

منع البصريون صياغة التعجب واسم التفضيل مباشرة من الألوان كُلها، إذ الألوان أفعالها غير ثلاثية، فتأتي على (افْعَلَّ)، نحو: احمرَّ، وأخضرَّ، وأصفرَّ، ونحوه[٣٨١]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[٣٨٢]. ويرى الخليل أنها كالخلق الثابتة لا تفاوت بينها[٣٨٣].

وأجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض، محتجين بالسماع والقياس، أما القياس، فهو أن السواد والبياض أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان، فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لغيرهما من الألوان[٣٨٤]، وكأنهم يشيرون بذلك إلى قاعدة: الفرعُ أحطُّ رُتبةً من الأصلِ[٣٨٥].

أما النقل فقد ذكر عنهم أبو البركات بعض الشواهد كقول الشاعر:

إذا الرَّجال شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فأنتَ أبْيَضُهُم سِرْبالَ طبَّاخِ[٣٨٦]

وقول الآخر:

جارِيَةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ

تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ

أبيضُ من أُختِ بني أباضِ[٣٨٧]

وزاد أبو حيان أن الكسائي سمع: "ما أسودَ شَعره!" ومن كلام أم الهيثم[٣٨٨]: "هو أسود من حنك الغُراب"، وفي الحديث في صِفة جهنم: "لَهِي أسود من القار"[٣٨٩].

وقد خَرَّج البصريون شواهد الكوفيين على وجهين:

١- على الشذوذ، فلا يؤخذ بها، وشبهوا ذلك بدخول الألف واللام على الفعل شذوذاً[٣٩٠]، كقول الشاعر:

يقولُ الخَنَا وأبغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلى رَبِّنا صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

٢- أن يكون (أبيض) المذكور في الشعر (أفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، نحو: أبيض وبيضاء، لم يقصد به المفاضلة، وهذا لم يقع فيه الكلام والخلاف، فكأنه قال: مُبْيَضٌ[٣٩١].

ونقل أبو حيان عن الكسائي وهشام جواز التعجب من الألوان، ولم يذكر لهما علة[٣٩٢]، ولكن سيبويه لا يجيز ذلك حيث يقول: "هذا باب ما لا يجوز ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقة، ألا ترى أنك لا تقول ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه، إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه"[٣٩٣]. ثم قال: "وما لم يكن فيه "ما أفعله" لم يكن "أفعل به"

رجلاً، ولا هو أفعل منه..." [٣٩٤]. وعلة ذلك لئلا يلتبس أفعل التفضيل بـ "أفعل" الصفة المشبهة الذي هو أسبق منه وجوداً؛ لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع، وممن ذكر هذا الشرط الخليل وسيبويه وابن السراج وغيرهم[٣٩٥].

وأكثر الكوفيين يجيزه فيما يدل على بياض أو سواد دون غيرهما من الألوان، وجعلوه مقيساً فيهما[٣٩٦]، وإنما جاز صوغ أفعل التفضيل من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما تتركب بقية الألوان من الحمرة والصفرة والخضرة... ولهذا ثبت لهما ما لم يثبت لغيرهما من الألوان[٣٩٧]، ووافق الفارسي الكوفيين في إجازة بناء أفعل التفضيل من البياض والسواد حيث يقول: "... فإذا ساعد القياس الذي ذكرته، وورد في السماع، لم يكن مستعمله معيباً"[٣٩٨]، وأجاز ابن مالك صوغ "أفعل التفضيل" وفعلي التعجب من الوصف الذي على أفعل ومؤنثه فعلاء إن أفهم عسراً أو جهلاً وجعله قياساً[٣٩٩]، والتحقيق جوازه عند أمن اللبس لورود السماع به ولا داعي إلى تكلف التأويل فيه بحمله على الصفة المشبهة.

صوغ التعجب والتفضيل من الفعل الناقص:

من شروط صياغة اسم التفضيل وصيغتي التعجب من الفعل أن يكون تاماً، ونقل أبو حيان عن غيره أن الفراء، وأبا بكر بن الأنباري وغيرهما من الكوفيين أجازوا صياغة التعجب من الأفعال الناقصة، نحو: ما أكون عبدالله قائماً! وأكْوِنْ بعبيد الله قياماً! وما أكْوَنَ زيداً لأخيك! [٤٠٠].

وأشار ابن السراج إلى أن قوماً يجيزون: (ما أكون زيداً قائماً!)، ثم ألمح إلى أنهم كوفيون بقوله: "لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات، ويعنون بالصفات: (في الدار) وما أشبه ذلك من الظروف"[٤٠١]، فعبر بمصطلحهم (الصفات) دالاً عليهم. ونسب أبو حيان الجواز إلى الفراء[٤٠٢].

وأطلق ابن السراج النسبة فيمن يجيز ذلك فقال: "وقوم يجيزون ما أكون زيداً قائماً"[٤٠٣]، فلعله يريد بهم الكوفيين، واختار رأيهم المحقق الرضي، فأجاز أن يقال: "هو أكون منك منطلقاً وهو أصير منك غنياً"، وما ذهب إليه جمهور البصريين من اشتراطهم كون الفعل تاماً هو الصواب؛ لأنه لم يسمع تفضيل في فعل ناقص، كما ذكر الرضي[٤٠٤]، فلا يبن أفعل التفضيل من الناقص؛ لأنه لا يدل على الحدث الأساسي عند المحققين، واسم التفضيل مبني للموازنة فيه.

صوغ التعجب مما زاد على الثلاثة :

من شروط (أفعل) التعجب أن يكون من فعل ثلاثي، وأجاز سيبويه صياغته من الثلاثي المزيد بالهمزة، إذ قال في باب التعجب: "وبناؤه أبداً من (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ)[٤٠٥]، وقال ابن مالك متابعاً ومعللاً: "وجعل سيبويه صوغ فعل التعجب من الفعل الذي على وزن (أَفْعَلَ) كأعطى مقيساً، كصوغه من ثلاثي مجرد، وبقوله أقول؛ لكثرة ورود ذلك عن العرب، نحو: ما أعطاه للدراهم!، وما أولاه للمعروف!، وما أحسنه إلى الناس!، ولأن (أَفْعَلَ) يشبه (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) في كون مضارعه رُباعي اللفظ، بخلاف غيره من ذوات الزيادة"[٤٠٦].

وأراني أميل إلى صحة بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة؛ لكثرة وروده، ولقلة ما يحدث فيه من التغيير؛ لأنه بعد حذف همزة الإفعال، ورده إلى الثلاثي تحل مكانها همزة التفضيل.

أما الفراء فلم يجز صياغة التعجب واسم التفضيل مباشرة مما جاوز الثلاثة مطلقاً، قال: "والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك، قالوه في كل فاعلٍ وفَعيلٍ، وما لا يُزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف"[٤٠٧]. ووافقه الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج وأبو علي، إذ عدوا ما جاء من (أفعل) الرباعي شاذاً[٤٠٨].

وموقف الفراء هنا أشبه بموقف البصريين في مواقف أخرى خرجها الفراء

على وجهٍ يدخلها في القياس، في حين شذذها البصريون، فيبدو أن الفراء يعد ما جاء مما زاد على ثلاثة شاذاً، وأفعل التفضيل كالتعجب لا يبنى من غير الفعل الثلاثي عند الجمهور والنحويين كابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك وغيرهم[٤٠٩].

اسما الزمان والمكان:

يُصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المعتل العين على زنة "مَفعَل" بفتح الميم والعين وسكون الفاء، وذلك إذا كان معتل العين، أو كان صحيحها وعين مضارعه مفتوحة أو مضمومة، قال سيبويه: "وأما ما كان مفعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً..." [٤١٠].

وإذا كان الفعل صحيح اللام وعين مضارعه مكسورة، فإن اسمي الزمان والمكان يصاغان منه على "مفْعل" بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين قال سيبويه : "أما ما كان من فعَل يفعِل، فإن موضع الفعل مفعِل..." [٤١١]، وقال: وقد يجيء المفعل، يراد به الحين، فإذا كان من فَعَل يفعِل بنيته على "مفعِل" تجعل الحين الذي فيه كالمكان"[٤١٢]، ونقل نحوه ابن السكيت عن الفراء، وقال به ابن السراج، والزجاجي، والصيمري وغيرهم[٤١٣]، وأجاز ابن السكيت، وابن القوطية وغيرهما[٤١٤]، أن يؤتى باسمي الزمان والمكان على (مفْعل) بالفتح مما عين مضارعه معتلة بالياء، وذلك حملاً على الوارد منه كالمعاش والمسار والمعاب والمطار.

وأجاز الفراء أن يصاغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن (مَفْعَل) نزّل غير الثلاثي منزلة الثلاثي .

تعليل ما خالف القياس:

أشار العلماء إلى ورود بعض أسماء الزمان والمكان على وضع مخالف

للقياس، فقد سُمِع أسماء على وزن (مَفْعِل)، بكسر العين، مما مضارعه مضموم العين، نحو: المَطْلِع، والمَنْبِت، والمشرق، والمغرب، والمقسط، والمفرق، والمجزر، والمسكن، والمرفق، والمنسك[٤١٥]. والقياس أن يكون بفتح العين.

وقد وجه سيبويه ذلك على أنه لغة بني تميم، وأن أهل الحجاز يفتحون.

أما الفراء فقد نُقل عنه في ذلك توجيهان:

أحدهما: أن الكسر جُعل في اسم المكان فرقاً بينه وبين المصدر الميمي، فقد نقل ابن السكيت عنه قوله: "فإذا كان (يَفْعُل) مضموم العين: مثل: دَخَلَ يدخُل، وخَرَجَ يَخْرُجُ، آثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين، قالوا: دَخَلَ يدخل مَدْخَلاً وهذا مَدْخَلُه، وخَرَجَ يَخْرُج وهذا مَخرَجه، إلا أحرفاً من الأسماء ألزموها كسر العين، من ذلك: المَسجِد، والمَطْلِع، والمَغْرِب، والمَشْرِق، والمَسْقِط، والمَفْرِق، والمَجْزِر، والمَسكِن، والمَرفِق من رَفَقَ يَرْفُقُ، والمَنبِت، والمَسِك من نَسَكَ يَنْسُكُ، فجعلوا الكسر علامةً للاسم[٤١٦].

والثاني : أنه لغةٌ لبعض العرب، قال: "والمَنسِكُ لأهل الحجاز، والمَنسَك لبني أسد"[٤١٧]، وقال أيضاً: "وقرأ قوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ﴾ [٤١٨] يحيى: ﴿ فِي مَسْكَنِهِمْ ﴾ وهي لغة يمانية فصيحة، وقرأ حمزة: {في مَسْكِنِهِم}... وكل صواب والفراء يقرأ قراءة يحيى" [٤١٩] .

ونقل ابن السكيت عن الفراء: "وربما فتحه بعض العرب في الاسم، قد رُوي مَسْكِن، ومَسْكَن. قال: وسمعت: المسجِد والمسجَد، والمطلِع والمطلَع، والفتحُ في هذا كله جائز وإن لم نسمعه" [٤٢٠].

ولعل في سماع الفراء الوجهين الفتح والكسر دليل على ما قاله سيبويه، وذهب هو إليه في أحد قوليه من أنهما لغتان. وقد أيد ذلك بعض الباحثين فذهب إلى أنه من اختلاف اللهجات [٤٢١].

وقد نبه الأستاذ عباس حسن – هنا– إلى أمرين مهمين هما [٤٢٢] :

١– ما نصت عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر والفتح في أغلب تلك الكلمات يُدخلها في مجال الضابط العام، فلا معنى لإبرازها ووصفها بأنها (وردت مكسورة وكان قياسها الفتح)، ومثَّل لذلك بـ : مسجد، وموضع، ومنبت، ومطلع ومسقط، ومظنة، ومسكن، ومجمع الناس، ومرفق، ومنسك، ومحشر وغيرها...

٢– أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب كمضارع الأفعال الصحيحة: (رَفَق، فَرَقَ، جَزَرَ، حَشَرَ...).

وبذلك يكون كسر العين في اسمي الزمان والمكان قياساً مطرداً.

مَفْعَلَة للدلالة على الكثرة أو السبب:

أشار الفراء إلى قياسية هذه الصيغة للدلالة على السبب، إذ قال حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [٤٢٣] ومن قرأ: ﴿مُبْصِرَةً﴾ [٤٢٤] أراد مثل قول عنترة:

*والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ *

فإذا وضعت (مَفْعَلَة) في معنى (فاعل) كَفتْ من الجمع والتأنيث، فكانت مُوحَّدة مفتوحة العين، لا يجوز كسرها، العرب تقول: هذا عُشبٌ مَلْبَنَةٌ مَسْمَنَةٌ، والوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ، فما ورد عليك منه فأخرجه على هذه الصورة، وإن كان من الياء والواو فأظهرهما، تقول: هذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ، وهذا كلامٌ مَهْيَبَةٌ للرجال، ومَتْيَهَةٌ، وأشباه ذلك"[٤٢٥] .

ولعل الفراء هو أول من أشار إلى هذا المعنى لهذه الصيغة، يقول البغدادي: "ومَفْعَلَة: صيغة سبب الفعل والحامل عليه والداعي إليه، كقوله صلى الله عليه وسلم: (الولدُ مَجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ) [٤٢٦]، أي سبب يجعل والدَه جباناً،... ومثله كثير في

العربية. ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة" [٤٢٧] .

ولعل البغدادي يريد أنهم لم يتكلموا على هذه الصيغة بهذا المعنى، وهو السبب أما بمعنى الكثرة في المكان فقد تكلم عنها المتقدمون والمتأخرون، نحو: مَأْسَدة ومَسْبَعة ونحوها[٤٢٨]. وحديث الفراء فيه دلالة على السببية.

اسم الآلـــة:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يصاغ من الفعل الثلاثي الدال على العلاج اسم للدالة على "مَفْعَل، أو مفْعَلة أو مِفْعَال" يقول سيبويه: "هذا باب ما عالجت به، أما المقص فالذي يقص به، والمقص: المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن...، وقد يجيء على مِفعال"[٤٢٩]، وإلى هذا ذهب ابن قتيبة، وابن السراج، وابن سيده، والحريري، والزمخشري وغيرهم[٤٣٠]، وذهب بعض العلماء إلى أن ما جاء اسماً للآلة على "مِفْعلة" بالتاء سماعي نص على ذلك ابن الحاجب[٤٣١].

وقد تابع الفراء في أوزان اسم الآلة المشهورة: مَفْعَل، مِفْعال، مِفْعَلَة[٤٣٢].

وزاد الفراء وزن: (فِعال) مستدلاً بالآية، ونبه على قياسيته، إذ قال حين فسر قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ﴾ [٤٣٣]: "ويُقال: الخِياط، والمِخْيَطُ، ويُراد: الإبرة، وفي قراءة عبدالله: {المِخْيَط}[٤٣٤]، ومثله يأتي على هذين المثالين، يقال: إزار ومِئْزَر، ولحاف ومِلْحَف، وقِناع ومِقْنَع، وقِرام ومِقْرَم"[٤٣٥].

فجعل الفراء صيغة (فِعال) قياسية، والظاهر أنه يريد بقوله (ومثله يأتي في هذين المثالين) أن الفِعال يجوز في (مِفْعَل) قياساً.

وقد عَدَّ الصرفيون صيغة (فِعال) في اسم الآلة شاذةً، قال أبو حيان: "ولا يطرد فِعال في الآلة"[٤٣٦]، خلافاً للفراء، في حين ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى قياسية هذه الصيغة في اسم الآلة معتمداً على رأي الفراء[٤٣٧].

أسماء الآلة بين السماع والقياس:

اختلف الصرفيون في قياسية اسم الآلة على ثلاثة أقوال:

أولها: أنها سماعية مطلقاً، فلا يُستعمل منها إلا ما ورد عن العرب.

وثانيها: أنها قياسية في (مِفْعَل، ومِفْعال) خاصة؛ لأن (المِفعلة) في الآلة تشبه (المَفْعلة) في المكان، و(المَفْعلة) في المكان عندهم سماعية.

وثالثها: أنها قياسية في في (مِفْعل، ومِفْعال، ومِفْعلة)؛ لكثرة ما ورد منها، وهو رأي الجمهور، وإليه ذهب مجمع اللغة العربية المصري مع تعديل خفيف؛ فقد قرر أنه (يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن (مِفْعَل، ومِفْعلة ومِفْعال) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة) [٤٣٨].

ومعنى ذلك أننا نكتفي بما نطق به العرب مطلقاً، فإذا خلا الميدان لجأنا إلى القياس بشروطه.

ما خالف القياس من أسماء الآلة:

أشار الكوفيون كما أشار سيبويه إلى بعض أسماء الآلة التي جاء أولها مضموماً على غير القياس، مُكْحُلة، مُسْعُط، مُدُقّ، مُدْهُن[٤٣٩].

وأشار الفراء إلى ما شذّ من مكسور العين نحو: المِنْخِر، والمِنْتِن[٤٤٠].

الفرق بين اسم الآلة واسم المكان مما جاء على (مِفْعَلة):

نبه الفراء إلى ورود صيغة (مِفْعَلة) بفتح الميم وكسرها، مشيراً إلى أنها بالفتح اسم مكان، وبالكسر اسم آلة، قال: "إلا أنهم قالوا: المَطْهَرة والمِطْهَرة، والمَرقاة والمِرْقاة، والمَسْقاة والمِسقاة. فمن كسرها شبهها بالآلة التي يُعمل بها، ومن فتح قال: هذا موضع يُفعل فيه فجعله مخالفاً ففتح الميم، ألا ترى أن المِروَحة

وأشبابها آلة يُعمل بها، وأن المطهرة والمرقاة في موضعهما لا تزولان يُعْمل فيهما"(٤٤١).

وقد علق التفتازاني على هذا فقال: "وتحقيق هذا الكلام أن المَرْقاة والمَسقاة والمَطهرة لها اعتباران:

أحدهما: أنها أمكنة، فإن السُّلّم مكان الرقي من حيث إن الرقي فيه.

والآخر: أنها آلة، لأن السلم آلة الرقي. فمن نظر إلى الأول فتح الميم، ومن نظر إلى الثاني كسرها، فالمفتوح والمكسور إنما يقالان لشيء واحد، لكن النظر مختلف، فافهم"(٤٤٢).

ونقل الحريري أنهم كسروا الميم من مِسقاة ومِرقاة، قياساً على الأصل، وفتحوها لكونها مما لا يُتناقل باليد(٤٤٣) .

خاتمة البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. وبعد:

فقد أبرز البحث آراء الكوفيين، وقد اعتمد البصريون، والكوفيون في مناقشة مسائل الصرف وقضاياه أصلين رئيسيين من أدلة العربية هما السماع والقياس، وما يتبع ذلك من بيان العلل، وقد اتفق البصريون والكوفيون أنه لا يجوز القياس مع وجود السماع، وما نُسب إلى الفراء أنه يقيس مع وجود السماع في مصادر الثلاثي ثبت خلافه في البحث.

- ومن مظاهر حرص الكوفيين على اطراد القياس أنهم عللوا ما خالفه ومن أمثلة ذلك، نُقل ورود بعض أسماء الزمان مخالفة للقياس، فقد سُمع منها على وزن: (مفْعِل) بكسر العين، مما مضارعه مضموم العين نحو: المطلِع، والمسقِط، فوجه سيبويه ذلك بأنه لغة لبني تميم، ووجهه الفراء بأنه لغة، أو أن الكسر جعل للفرق بين اسم الزمان والمكان وبين المصدر الميمي.
- ولم يسلم البصريون والكوفيون من الجدل، والتكلف والتخريج على الشذوذ والندرة، ففي مسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر نحا الفريقان نحو الجدل الصَّرْف الذي لا يمكن أن يحسم القضية.

أثبت البحث التقارب بين البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، فإن ما جاء فيه يعد أفصح اللغات .

أظهر البحث أن الكوفيين لا يقيسون مع وجود السماع ، وما نسب إلى الفراء أنه يقيس مع وجود السماع ثبت خلافه ، لكنا نقول إن الكوفيين توسعوا في القياس ، وكان هذا نتيجة طبيعية لتوسعهم في السماع ، وتوسع الكوفيين في

القياس توسع منضبط فإنهم لم يهملوا السماع ؛ إذ جعلوه مقدما على القياس وقاسوا على الكثير الشائع ، وهذا أكثر من أن يبلغه الحصر .

اعتمد البصريون الكوفيون في قياسهم العام القياس الأصلي أو قياس العلة وهو الذي توجد العلة معه في كل من المقيس والمقيس عليه ، واستعملوا أيضاً قياس التمثيل الذي يكون فيه وجه الشبه واضحاً في المقيس والمقيس عليه .

هذه أبرز سمات البحث وأهم نتائجه. إن وفقت فمن الله، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي، تحقيق الدكتور: طارق الجنابي، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، طبع عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أدب الكاتب، لأبي عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م
- ارتشاف الضرب من لسان العربي، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للقرشي الكيشي، تحقيق: د. عبدالله الحسيني البركاتي وزميله، منشورات مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، طبع دار الفكر، بيروت، لبنان ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، طبع المجمع العلمي بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الاشتقاق لعبد الله أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د.ت.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن دريد الأزدي، تحقيق الأستاذ: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، ط٤، دار المعارف.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج، تحقيق الدكتور: عبدالحسين الفتلي، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، طبع عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت.
- الأفعال، لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، ط٢، ١٩٩٣م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأفعال، لابن عثمان سعيد بن محمد السرقسطي، تحقيق الدكتور: حسين شرف، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، مطبعة الثغر، بسوريا، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ/ محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، ألقاهرة، ١٩٧٦م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقق: د. حسن شاذلي فرهود، طبع دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، طبع مطابع النصر الحديثة بالرياض، د.ت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصميري، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

- التبيان في شرح الديوان، المنسوب للعكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ليوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، حققه وعلق عليه الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار القلم، دمشق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، منشورات وزارة الثقافة، القاهرة.
- تصحيح الفصيح لابن درستويه، تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، طبع مركز الزهراء، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ: عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، طبع مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، طبع بيروت، ١٩٥٢م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- حاشية الرفاعي على شرح بحرق على لامية الأفعال، طبع مصطفى البابي، الحلبي، ١٩٥١م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون، دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الحكمة في تذكير قريب ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور: عبدالفتاح الحموز، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، دار عمار، الأردن.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق الأستاذ: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، طبع دمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق الدكتور: عبدالله الحسيني، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور: ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفرابي، تحقيق الدكتور: أحمد مختار عمر، والدكتور إبراهيم أنيس، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم لمحمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- الريح، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، تعليق الدكتور: حسين شرف، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، مكتبة الحلبي.

- زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، ط١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، المكتب الإسلامي.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور: حاتم الضامن، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة.
- زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال لابن الناظم، تحقيق: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٤١٢هـ/ ١٩٨٢م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٩٨٤م، شركة الطباعة، بيروت.
- سنن أبي داود، أشرف عليه ورقمه، د. بدر الدين جتين، طبع دار الدعوة استانبول، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، أشرف عليه ورقمه د. بدر الدين جتين، طبع دار الدعوة استانبول، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- شرح الألفية لابن عقيل، طبع دار اللغات ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: د. عبدالحميد السيد، طبع دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار هجر للطباعة، مصر.
- شرح الشافية لزكريا الأنصاري = مجموعة الشافية.
- شرح الشافية للجاربردي = مجموعة الشافية.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، طبع مطابع الفرزدق، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الأستاذ: عبدالسلام هارون، ط٤، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، دار المعارف، القاهرة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، مركز البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، وجامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيشي الحلبي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الأزدي للشلوبين، تحقيق الدكتور: تركي بن سهو العتيبي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، مكتبة الرشد، الرياض.

- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، وزارة الأوقاف، العراق.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، للفاكهي، ط٢، ١٩٧١م، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق الدكتور: رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شرح لامية الأفعال، لابن الناظم، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٩٨٤م.
- شرح لامية الأفعال، لبحرق اليمني، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٩٥١م.
- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، ط١، ١٩٨٣م، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور: عبدالله الحسيني البركاتي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

- الصاحبي لابن فارس، تحقيق: د. السيد أحمد صقر، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، ١٩٩٠م، دار العلم للملايين.
- الصرف الميسر للأسماء، للدكتور: محمد المختار محمد المهدي، ١٣٩٨هـ.
- العين للخيل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي وزميله، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، طبع دار الرشيد للنشر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- فن التصريف في اللغة العربية، للدكتور محمد يسري زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٨م.
- القاموس المحيط، للفيروزأبادي، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، تحقيق مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي،طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق الأستاذ: عبدالسلام هارون، ط٢، ١٩٧٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الكتاب، لسيبويه، مصورة، دار صادر، بيروت، عن المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.
- الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور: محي الدين رمضان، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكُليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، بعناية الدكتور: عدنان الدرويش، ومحمد المصري، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- لسان العرب، لابن منظور، تنسيق وتعليق وفهرسة: علي شيري، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، للدكتور: صبحي عبدالكريم، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.
- ليس في كلام العربي، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، مكة المكرمة.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ: عبدالسلام هارون، ط٥، ١٩٨٧م، دار المعارف، القاهرة.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار سزكين للطباعة والنشر، اسطنبول.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، ١٩٧٨م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف، بغداد.
- المذكر والمؤنث، للفراء، تحقيق الدكتور: رمضان عبدالتواب، ١٩٧٥م، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبدالرحمن السيوطي، تعليق: محمد جاد، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت.
- المساعد في تسهيل الفوائد، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري الهمداني، تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، مركز إحياء البحث العلمي التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقق: د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم الضامن، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ط٢، ١٩٩٤م، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة: هدى قراعة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

- المفصل، للزمخشري، تقديم وتعليق الدكتور: محمد عز الدين السعيدي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار إحياء العلوم، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، طبع معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بغداد، العراق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الأستاذ: محمد عبدالخالق عضيمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق الدكتور: شعبان عبدالوهاب محمد، ط١، القاهرة.
- المقرب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، مطبعة العاني، بغداد.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور: حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، دار القلم، دمشق.
- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تصحيح وتخريج: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، د.ت.
- النحو الوافي، لعباس حسن، ط٥، دار المعارف بمصر، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- نزهة الطرف في علم الصرف، لأحمد بن محمد الميداني، شرح ودراسة دكتورة: يسرية محمد إبراهيم حسن، طبع المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، د.ت.
- النشر في القراءات، لابن الجزري، أشرف عليه علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، د.ت.
- نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان، للصاغاني، تحقيق الدكتور: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

الحـواشي والتعليقات

(١) ينظر الصاحبي/ ٢٦٧، والمزهر ١/٢٧٤.

(٢) ينظر همع الهوامع ٢/٧٢.

(٣) العين ٧/٩٦.

(٤) شرح السيرافي ١/٥٤- ٥٥.

(٥) الإنصاف ١/٢٣٥، والتبيين/ ١٤٣، وائتلاف النصرة /١١١.

(٦) التذييل والتكميل ٧/١٣٤ فما بعدها.

(٧) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٣٦.

(٨) ينظر المقاصد الشافية ٣/٢٢٤.

(٩) ينظر الإيضاح في علل النحو/٦١-٦٣.

(١٠) دقائق التصريف/ ٤٤.

(١١) الإيضاح في علل النحو/ ٦٣.

(١٢) سورة يوسف/ ٣٣.

(١٣) معاني القرآن ٢/٤٤.

(١٤) ينظر الإيضاح في علل النحو/ ٥٦، والإنصاف ١/٢٣٥، وائتلاف النصرة/ ١١١.

(١٥) الإيضاح في علل النحو/ ٢٦٠، وينظر الإنصاف ١/٢٣٥، والتذييل والتكميل ٧/١٣٧، والتبيين /١٤٧.

(١٦) الإيضاح في علل النحو/ ٦٠.

(١٧) شرح الكتاب ١/٥٥.

(١٨) الإنصاف ١/٢٣٩.
(١٩) شرح السيرافي ١/٥٦، وينظر الإنصاف ١/٢٣٩.
(٢٠) الإيضاح في علل النحو/ ٦٠-٦١، وينظر شرح السيرافي ١/٥٧، والتذييل والتكميل ٧/١٣٧، والإنصاف ١/١٣٦، وأسرار العربية/ ١٧٣.
(٢١) الإيضاح في علل النحو/ ٦١.
(٢٢) شرح السيرافي ١/٥٧.
(٢٣) الإنصاف ١/٢٤٠.
(٢٤) التذييل والتكميل ٧/١٣٧.
(٢٥) التبيين/ ١٤٨، ١٤٩.
(٢٦) الإنصاف ١/٣٢٧.
(٢٧) دقائق التصريف/ ٤٤.
(٢٨) شرح الأشموني على الألفية ٢/١١٢.
(٢٩) ينظر فن التصريف في اللغة العربية ١/١٢، ١٣.
(٣٠) ينظر المقاصد الشافية ٣/٢٢٤.
(٣١) الإنصاف ١/٣٥ فما بعدها.
(٣٢) ينظر المقاصد الشافية ٣/٢٢٢، ٢٢٣.
(٣٣) الفعل زمانه وأبنيته د. إبراهيم السامرائي/ ٥٢.
(٣٤) الاشتقاق عبدالله أمين/ ١٣، ١٤.
(٣٥) الاشتقاق/ ١٤.
(٣٦) الخصائص ١/٣٣.
(٣٧) الخصائص ٢/٣١، ٣٢.
(٣٨) ينظر الخصائص ٢/٣٣، ٣٤، ٢/٤٠.

(٣٩) الخصائص ٣٣/١، ٣٤.
(٤٠) كتاب الأفعال/ ١، وكتاب الأفعال لابن القطاع ٥/١.
(٤١) ينظر الخصائص ٣٧/٢.
(٤٢) المزهر ٣٥٠/١.
(٤٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٦.
(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٦.
(٤٥) انظر المزهر ٣٤٨/١، والأشباه والنظائر ٥٧/١.
(٤٦) همع الهوامع ٢١٣/٢.
(٤٧) المزهر ٦٣/١.
(٤٨) حدود النحو/٨ .
(٤٩) المخصص ١٠٤/٦، ١٠٦.
(٥٠) دكتور صبحي صالح في كتابه دراسات في فقه اللغة/ ٨٥.
(٥١) المخصص ١٠٤/٦، ١٠٦.
(٥٢) ينظر المسائل الحلبيات/ ٢٢٦.
(٥٣) الخصائص ١٥٢/١.
(٥٤) الخصائص ٣٠٤/٢، وينظر الكتاب ١٥/٤، وينظر الأشموني ٣٠٤/٢، والمساعد ٦٢٢/٢.
(٥٥) القاموس المحيط (لقي) و(شعر).
(٥٦) ينظر الكتاب ٢١٥/٢، وينظر كتاب الأفعال لابن القطاع ١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٦، وشرح الشافية لابن الحاجب ١٥٠/١، وشرح اللامية لبحرق اليمني/ ٨٢.
(٥٧) ينظر الكتاب ٢١٥/٢ طبعة بولاق.

(٥٨) هو خلف بن فتح ابن جودي القيسي البابري كان مقرئاً نحوياً حافظاً للحديث حاذقاً به صنف شرح مشكل الجمل للزجاجي توفى سنة ٤٣٤هـ . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ٥٥٩ .

(٥٩) هو أحمد بن سهل البخلي أبو زيد من مصنفاته : كتاب أسماء الله تعالى ، وكتاب أقسام العلوم ، وكتاب النحو والتصريف ، وغير ذلك ، توفى سنة ٣٢٢هـ . انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ٣١١ ، ومعجم الأدباء ٣ / ٦٤ . ٨٦ .

(٦٠) ينظر الهمع ٢/٢٨٢.

(٦١) ينظر معاني القرآن ١ / ١٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٦٢١ ، وشرح الشافية للجاربردي ٢ / ٦٣ .

(٦٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٢٥، ٢/١٠٨ فما بعدها.

(٦٣) شرح شذور الذهب/٣٥٧.

(٦٤) شرح شذور الذهب/٣٥٧.

(٦٥) كتاب الأفعال/ ٣.

(٦٦) المزهر ٢/٩٦.

(٦٧) الكتاب ٢/٢١٤.

(٦٨) شرح الشافية ١/١٥٢.

(٦٩) السابق/ ٣٢، ١٥٣.

(٧٠) ليس في كلام العرب/ ٣٥.

(٧١) المخصص ١٤/١٢٦٩، وتنظر الأبنية في الكتاب ٢/٢١٤- ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، وأبنية الصرف/ ٢٢٦، وشرح الشافية للرضي ١/١٥٦فما بعدها، وابن يعيش ٦/٢٤٥.

(٧٢) انظر الأشموني ٣٤٧/٢.

(٧٣) انظر شرح الشافية للرضي ١٥١/١، ١٥٢.

(٧٤) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣٤/١-٣٥.

(٧٥) ينظر المقاصد الشافية ٣٢٤/٤ فما بعدها.

(٧٦) ارتشاف الضرب ٤٩٠/٢، ٤٩١، وينظر الكتاب ٩/٤.

(٧٧) ينظر شفاء العليل ٨٥٨/٢.

(٧٨) ينظر المساعد ٦٢٢/٢، والأشموني ٣٠٤/٢.

(٧٩) هو أحمد بن سهل البلخي أبو زيد من مصنفاته: كتاب أسماء الله تعالى، وأقسام العلوم وكتاب النحو والتصريف وغير ذلك توفي سنة ٣٢٢هـ ترجمته في بغية الوعاة ٣١١/١، ومعجم الأدباء ٦٤/٣- ٨٦.

(٨٠) سورة البقرة/ ٢٨٦.

(٨١) معاني القرآن ١٨٨/١.

(٨٢) ينظر المقتضب ١٢٧/٢.

(٨٣) الكتاب ٦/٤.

(٨٤) المقتضب ١٢٥/٢، ١٢٦.

(٨٥) الكتاب ٥٢/٤.

(٨٦) التصريح بمضمون التوضيح ٧٣/٢، وارتشاف الضرب ٤٩١/٢.

(٨٧) سورة التوبة/ ٨٣.

(٨٨) الكتاب ١٥/٤.

(٨٩) ينظر: الكتاب ٩/٤، والتبصرة ٧٥٨/٢، ٧٦٠، وابن يعيش ٤٥/٦، وشرح التسهيل ٤٧١/٣.

(٩٠) الكتاب ١٤/٤، ١٥.

(٩١) المقاصد الشافية ٣٣٣/٤.

(٩٢) ارتشاف الضرب ٤٩٠/٢.

(٩٣) الكتاب ١٥/٤.

(٩٤) شرح الشافية ١٥٦/١.

(٩٥) سورة المائدة/ ٢ وينظر القراءة في معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٠ ، والبيان لابن الأنباري ١ / ٢٨٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٩٧ ، ١٩٨ ، وذكر أبو حيان فى البحر ٣ / ٤٢٢ الوجهين السابقين أى بالتحريك مصدراً وبالإسكان صفة .

(٩٦) الصحاح ٥٧/١، والأفعال لابن القطاع ٢١٦/٢.

(٩٧) ينظر نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان للصاغاني/ ٢١، والتبصرة ٧٦٨/٢، ونزهة الطرف ١٣١/٢.

(٩٨) الكتاب ١٥/٤.

(٩٩) التبصرة ٧٦٨/٢، ونزهة الطرف ٣٨٧/١.

(١٠٠) الكتاب ٨/٤.

(١٠١) ينظر: البحر المحيط ٤٢٢/٣، وشرح الشافية ١٥٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٠/١.

(١٠٢) نزهة الطرف ٣٨٧/١.

(١٠٣) شرح المفصل ٤٦/٦، وشرح الشافية للرضي ١٦٣/١.

(١٠٤) الكتاب ٢٨/٤.

(١٠٥) الكتاب ٥٢/٤، وأدب الكاتب/ ٥٠٨، والأصول ٨٨/٣، والمفتاح/ ٢٦٣، وشرح المفصل ١٤٣/٦، والشافية بشرح ابن الحاجب ١٥١/١، وتقريب المقرب/ ٢٢٩.

(١٠٦) سورة النور/ ١١ . قرأ الجمهور (كبره) بكسر الكاف ، وقرأ الأعمش والحسن أبو رجاء ومجاهد وغيرهم بضم الكاف ، وهما مصدران لكبر الشئ ، لكن استعمال العرب الضم ليس فى السن ، وقيل (كبره) بالضم وبالكسر (البداءة) ، وقيل بالكسر (الإثم) ينظر : الإتحاف ٣٢٣ ، والنشر ٢ / ٣٣١ ، والبحر ٦ / ٤٣٧ .

(١٠٧) المحتسب ١٠٢/٢، ١٠٣.

(١٠٨) معاني القرآن ٢٤٧/٢.

(١٠٩) التهذيب ٢٠٩/١٠.

(١١٠) الكتاب ٢٨/٤، ٢٩، ٣٠.

(١١١) الأصول في النحو ٩٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٦، وارتشاف الضرب ٤٨٩/٢.

(١١٢) الجمل في النحو للزجاجي/ ٣٨٥.

(١١٣) المقرب لابن عصفور ١٣٢/٢.

(١١٤) ارتشاف الضرب ٤٨٩/٢.

(١١٥) شافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٦٠/١.

(١١٦) شرح الجاربردي على الشافية ٦٣، ٦٤.

(١١٧) شرح الرضي ١٦٣/١.

(١١٨) شرح المفصل ٤٧/٦.

(١١٩) ينظر: المقرب ٤٩٠/٢، والمساعد ٨٦١/٢، وشرح الشافية للرضي ١٦٣/١، وارتشاف الضرب ٤٩٧/٢.

(١٢٠) سورة النور/ ٣٧.

(١٢١) الكتاب ٨٣/٤، وينظر: شرح السيرافي/٢١٦-٢١٧، ودقائق التصريف/

٢٨٥.

(١٢٢) البيت للفضل بن عباس . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ ، والخصائص
٣ / ١٧١ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٤ .

(١٢٣) معاني القرآن ٢/٢٥٤، والبحر ٦/٤٥٩.

(١٢٤) سورة الروم/ ٣.

(١٢٥) معاني القرآن ٢/٣١٩، وينظر: شرح السيرافي/ ٢١٦-٢١٧، ودقائق التصريف/ ٢٨٥، واللسان (وعد)، (غلب)، وشرح شواهد شرح الشافية/ ٦٤.

(١٢٦) شرح السيرافي/ ٢١٧، وينظر: الارتشاف ١/٢٤٠.

(١٢٧) اللسان (وعد).

(١٢٨) الارتشاف ٢/٤٩٧.

(١٢٩) الكتاب ٤/٨٤.

(١٣٠) ينظر: زبدة الأقوال/ ٨٨، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٧.

(١٣١) دقائق التصريف/ ٤٨

(١٣٢) سورة النحل/ ٨٩.

(١٣٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٢١٧، والكشاف ٢/٤٢٤.

(١٣٤) تاج العروس (بين).

(١٣٥) ينظر حاشية الرفاعي على شرح بحرق على لامية الأفعال/ ٤٧.

(١٣٦) ينظر الكتاب ٤/٨٣، ٨٤، والأصول ٣/١٣٦، وشفاء العليل ٢/٨٦٣.

(١٣٧) ينظر المساعد ٢/٦٢٨، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٧، والنكت للأعلم

١٠٦٣/٢، والمخصص ١٨٩/١٤، ١٩٠.

(١٣٨) الكتاب ٨٤/٤.

(١٣٩) ارتشاف الضرب ٥٠٠/٢، والمساعد ٦٢٩/٢.

(١٤٠) ينظر شرح الشافية للرضي ١٦٧/١.

(١٤١) ينظر شرح الرضي ١٦٧/١.

(١٤٢) ينظر الصحاح للجوهري ٢٠٨٣/٥، ٢٤٨٤/٦.

(١٤٣) سورة القلم/ ٦.

(١٤٤) معاني القرآن ١٧٣/٣، والمساعد ٦٣٠/٢، وينظر رأي الأخفش أيضاً في : الأصول ٢٨٤/٣، والبحر ٣٠٩/٨، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ٦٨/١.

(١٤٥) سورة يوسف الآية/ ١٨.

(١٤٦) البيت للراعي النميري فى ديوانه ٢٣٦ ، وسمط اللآلي ٢٦٦ .

(١٤٧) معاني القرآن ٣٨/٢.

(١٤٨) معاني القرآن ٤٣٧/١، ويُنظر: اللسان والتاج (نسأ).

(١٤٩) شرح الشافية ١٧٤/١.

(١٥٠) الكتاب ٩٧/٤، وينظر: شرح الجزولية ١١٤١/٣.

(١٥١) شرح السيرافي/ ٢٥٣، وينظر: شرح الشافية ١٧٥/١، والمساعد ٦٣٠/٢.

(١٥٢) إعراب القرآن للنحاس ٧/٥.

(١٥٣) الأمالي الشجرية ٣١٩/١.

(١٥٤) ينظر الكتاب ١٧٣/١، والثاني ٢٢٩/٢، والثالث ٢٥/٢.

(١٥٥) ينظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٥٠/٦، وشرح الكافية الشافية

١٠٢٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٠/٣، وشذور الذهب/ ٣٨٥.

(١٥٦) سورة الواقعة / ٢.

(١٥٧) معاني القرآن ١٢١/٣، وينظر: اللسان (كذب).

(١٥٨) اللسان (سنا).

(١٥٩) سورة النجم/ ٥٨.

(١٦٠) معاني القرآن ١٠٣/٣.

(١٦١) شرح المفصل ٥٢/٦.

(١٦٢) الشافية ٢٩، وشرحها للجاربردي (مجموعة الشافية) ٦٨/١.

(١٦٣) الكتاب ٧٩/٤.

(١٦٤) سورة النبأ/ ٢٨.

(١٦٥) الكتاب ٧٩/٤.

(١٦٦) شرح السيرافي/ ٢٠٩.

(١٦٧) شرح الشافية ١٦٥/١-١٦٦.

(١٦٨) مجالس ثعلب ١٧/١.

(١٦٩) معاني القرآن ٢٢٩/٣، وينظر: مجالس ثعلب ١٦٩/١، وزاد المسير ٩/٩ . والبيت غير منسوب فى العين ٣ / ٢٥٩ ، وفى المحكم والمحيط الأعظم ٣ / ٤٦٠ ، وفى المخصص ٣ / ٤١٤ .

(١٧٠) سورة النبأ/ ٣٥، وقراءة الكسائي في الكشف ٣٥٩/٢، وقد وجه مكي قراءة السبعة غير الكسائي بالتشديد (كِذَّاباً) على ما ذهب إليه الفراء فقال: "وقرأ الباقون بالتشديد فأتوا به على قياس مصدر (كَذَّبَ) المشدد، لأن الأصل في مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف أن يأتي بلفظ الفعل منوناً مكسور الأول بزيادة رابعة، فتقول: كَذَّبَ كِذَّاباً، وأكرم إكراماً، ودَحرجَ

دِحْراجاً، فحروف المصدر هي حروف الفعل الماضي، لا زيادة فيها سوى الألف الرابعة".

(١٧١) الكتاب ٤/٧٩.

(١٧٢) الكتاب ٤/٧٩.

(١٧٣) سورة النبأ/ ٢٨ .

(١٧٤) سورة النبأ/٣٥ .

(١٧٥) الكشف ٢/٣٥٩، والنشر ٢/٣٩٧، والإتحاف ٢/٥٨٤.

(١٧٦) ينظر شرح الشافية للرضي ١/١٦٦، وارتشاف الضرب ٢/٤٩٨، ٤٩٩، والكتاب ٤/٧٩.

(١٧٧) شرح الرضي على الشافية ١/١٦٦.

(١٧٨) ارتشاف الضرب ٢/٤٩٩.

(١٧٩) التصريح ٣/٣١٣.

(١٨٠) الرجز في الخصائص ٢/٣٠٢، والمنصف ٢/١٩٥، وابن يعيش ٦/٥٨، وشرح الشافية للرضي ١/٢٦٥، الأشموني ٢/٣٠٧، والمساعد ٢/٦٢٦.

(١٨١) ينظر الكتاب ٤/٧٩، والمنصف ٢/١٩٥، وابن يعيش ٦/٥٨، وشرح الشافية للرضي ١/٢٦٥.

(١٨٢) انظر الأشموني ٢/٣٣٥.

(١٨٣) السابق بتصرف.

(١٨٤) الأشباه والنظائر ٢/١٨٥، وينظر أوضح المسالك لابن هشام ٣/٢٠١.

(١٨٥) شرح التسهيل ٢/١٠٧.

(١٨٦) ينظر شرح الشافية للرضي وحاشية المحققين عليه ١/١٦٠، وينظر أوضح المسالك ٣/٢٠٠، ٢٠١، وتعليق المحقق عليه بالحاشية.

(١٨٧) شرح الكافية١/١٦٠.

(١٨٨) ينظر الصرف الميسر للأسماء/ ٦٧.

(١٨٩) الكتاب ٤/٨١.

(١٩٠) سورة نوح/ ١٧.

(١٩١) الكتاب ٤/٨١.

(١٩٢) ينظر الكتاب ٣/٣٨.

(١٩٣) ينظر الكتاب ٢/٣٨، واللسان (فجر)، والبيت للنابغة ديوانه/ ٥٥ وينظر الكتاب ٣/٢٧٤، والأمالي الشجرية ٢/٣٥٧ . والشاهد فيه جعل " فجار " معدولاً عن الفجرة المؤنثة .

(١٩٤) الكتاب ٢/٣٨، واللسان (يسر) .

(١٩٥) ينظر الكتاب ٢/٢٤٢، والمقتضب ٢/٢٦٨، ولسان العرب (بداد).

(١٩٦) سورة طه/ ٩٧، وينظر قراءة الفراء في: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٨٩، والدر المصون ٥/٥٠.

(١٩٧) شرح المفصل ٤/٥٣، وشفاء العليل ٢/٨٦٨، والمساعد ٢/٦٣٧، والارتشاف ٢/٥٠٤.

(١٩٨) شرح الشافية ١/١٦٢.

(١٩٩) ينظر الحديث في سنن ابن ماجه ٢/١٢٠٩، وشفاء العليل ٢/٨٦٨، والمساعد ٢/٦٣٧، والارتشاف ٢/٥٠٤.

(٢٠٠) الكتاب ٢/٢٢١.

(٢٠١) الكتاب ٢/٢٤٥، (ط بولاق) والمحقق ٤/٨٣، ٨٤، وينظر الصرف الميسر/ ٦٨.

(٢٠٢) الكتاب ٢/٢٣٨، ونزهة الطرف/ ٤٣.

(٢٠٣) الكتاب ٢/٢٢٨ (ط بولاق).
(٢٠٤) شرح المفصل ٥/١١٠.
(٢٠٥) سورة هود/١٠ .
(٢٠٦) ارتشاف الضرب٢/٤٩٧ .
(٢٠٧) همع الهوامع ٢/٧٧، ٧٨ .
(٢٠٨) حاشية الشيخ يس ٢/٦٢.
(٢٠٩) الكتاب ٢/٢٢٩.
(٢١٠) الكتاب ٢/٣٤٥، والمقتضب ٢/٢٦٨.
(٢١١) شرح الكتاب ٢/٢٤٦.
(٢١٢) الكتاب ٢/٢٢٥.
(٢١٣) المقتضب ٣/٢٦٨، والكتاب ٢/٢٢٥.
(٢١٤) ليس في كلام العرب/ ٤٣.
(٢١٥) شرح الكافية ١/١٧٧.
(٢١٦) شرح الكافية ١/١٠٤.
(٢١٧) ارتشاف الضرب٢/٤٩٩، والصرف الميسر/ ٧١.
(٢١٨) التسهيل/ ١٤٢.
(٢١٩) حاشية الصبان ٢/١.
(٢٢٠) التصريح ٢/٢٥٢.
(٢٢١) ينظر: الأصول ١/١٣٩، وشرح الألفية للمرادي ٣/١١.
(٢٢٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم/ ٤١٦، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/١٠٨.
(٢٢٣) ينظر الكتاب ١/٢٣٣، ٤/٩٢، ٩٥، والشافية/ ٢٨، وشرحها ١/١٦٨.

(٢٢٤) سورة النبأ/١١، الكتاب ٤/٨٧، ٨٨.

(٢٢٥) ينظر: إصلاح المنطق/ ١٢١، ومجالس تعلب ١/١٤٨، والأصول ٣/١٤١، والتبصرة ٢/٧٧٧، ٧٧٨.

(٢٢٦) الكتاب ٤/٨٨.

(٢٢٧) التعليقة ٤/١٤٧، ١٤٨.

(٢٢٨) سورة البقرة/ ٢٢٢.

(٢٢٩) ينظر: الإغفال ١/٥٠٦، ٥٠٨، والتسهيل/ ٢٠٨، والمساعد ٢/٦٣٣، وشفاء العليل ٢/٨٦٥، ٨٦٦.

(٢٣٠) سورة النساء / ٣١.

(٢٣١) قراءة نافع بفتح الميم، وضم باقي السبعة. الكشف ١/٣٨٦، وخرج مكي قراءة نافع فقال: "وحجة من فتح الميم أنه جعله مصدراً لفعل ثلاثي مضمر، دل عليه الرباعي الظاهر، وهو قوله: (نُدخلكم)، أي: نُدخلكم فتدخلون مدخلاً، أي دخولاً، فدخول ومدخل مصدران للثلاثي بمعنى واحد. ويجوز أن يكون (مدخلاً) بالفتح، مكاناً، أي: ندخلكم مكاناً، فيتعدى إليه (نُدخلكم) على المفعول به، وحسن ذلك؛ لأنه قد وُصِفَ بالكريم، كما قال ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء،٥٨].

(٢٣٢) سورة الإسراء / ٨٠.

(٢٣٣) سورة المؤمنون / ٢٩.

(٢٣٤) البيت غير منسوب فى ديوان الأدب ١ / ٢٨١ ، والصحاح ١ / ٣٨٠ ، واللسان
٢ / ٥٠٦ ، وتاج العروس ٦ / ٥٢٠ .

(٢٣٥) أقول الفراء يرويها بفتح الميم ولذلك استشهد بها، وضُبطت بالضم في

الكتاب ٤/٩٥، وتحصيل عين الذهب/ ٥٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٥٣.

(٢٣٦) الكتاب ٤/٩٠، ومعاني القرآن ٢/١٤٨.

(٢٣٧) الكتاب ٤/٩٠.

(٢٣٨) سورة القدر/ ٥، قرأ ابن كثير ونافع واليزيدي عن أبي عمرو وعاصم وحمزة: مطلَع" بفتح اللام، وقرأ الكسائي حتى مطلِع بالكسر. ينظر معاني القرآن الفراء ٣/٢٨١، الكتاب ٤/٩٠، والأصول ٣/١٤٣، والمساعد ٢/٦٤٣.

(٢٣٩) معاني القرآن ٣/٢٨٠، وينظر اللسان (طلع).

(٢٤٠) سورة الأحزاب/ ١٣، قراءة حفص بضم الميم، وباقي السبعة بفتحها، الكشف ٢/١٩٥.

(٢٤١) معاني القرآن ٢/٣٣٦-٣٣٧.

(٢٤٢) الكتاب ٤/٩٠، ومعاني القرآن ٢/١٥١-١٥٢، وديوان الأدب ١/٨٢، وشرح الشافية ١/١٦٨، والارتشاف٢/٥٠٠، ٥٠١.

(٢٤٣) هذا عجز بيت صدره : مروان يا مروان لليوم اليمي ... ، وهو غير منسوب فى إصلاح المنطق ١٦٤ ، وفى الجمهرة ٢ / ٩٩٤ ، وفى تاج العروس ٣٤ / ١٤٤ .

(٢٤٤) البيت لجميل بن معمر ديوانه ٤٤ ، والخصائص ٣ / ٢١٥ ، والمنصف ٣٠٨ .

(٢٤٥) معاني القرآن ٢/١٥١-١٥٢، وينظر: إصلاح المنطق ٢٢٢-٢٢٣، والمنصف ١/٣٠٨، وديوان الأدب، والممتع ١/٧٩، وشرح الشافية ١/١٦٨، والمساعد ٢/٦٣٦.

(٢٤٦) الشافية/ ٢٨، وشرحها للرضي ١٦٨/١.

(٢٤٧) الكتاب ٤٥/٤.

(٢٤٨) ينظر: أدب الكاتب/ ٤٣٣، والمقتضب ١٢٥/٢، والأصول ١١٠/٣، والأمالي الشجرية ٣٧/٣، والشافية/ ٣٩، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣١/١، وينظر: شرح الشافية للرضي ١٧٩/١، والمساعد ٦/٢.

(٢٤٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٣١/١، والمساعد ٦٢٣/٢، ٦٣٠.

(٢٥٠) سورة الحاقة/ ١٣.

(٢٥١) الكتاب ٤٥/٤، والأصول ١١١/٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١.

(٢٥٢) ينظر: الشافية،/ ٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٠/٤، وشرح الشافية للرضي ١٧٨/١، وزبدة الأقوال/ ٨١، وارتشاف الضرب ٤٩٢/٢، وشفاء العليل ٨٥٩/٢، والمساعد ٦٢٣/٢.

(٢٥٣) اللسان (حجج)، ونقل عن الفراء أيضاً، ينظر: ليس في كلام العرب ٣٥، ولم ينسبه، والأشباه والنظائر ٢٠/٨ . وهو غير منسوب فى الزاهر ٢ / ٣٥٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٤ .

(٢٥٤) ينظر: المفصل/ ٢٩٣ وشرحه لابن يعيش ٨٣/٦، وزبدة الأقوال/ ٦٥، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٤٤٤، وشرح الكافية للرضي ٤١٤/٣، وحاشية الصبان ٣/٣.

(٢٥٥) ينظر شرح عمدة الحافظ ٧٣٦/٢، والتصريح/ ٣٢٦/٣.

(٢٥٦) شرح الشافية للرضي ١٧٨/١.

(٢٥٧) ارتشاف الضرب ٤٩٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٢٣/٢، وشفاء العليل ٨٥٩/٢، والتصريح ٣٢٥/٣، ٣٢٦.

(٢٥٨) توضيح المقاصد ٣٦٨/٤.

(٢٥٩) الهمع ٢٨٥/٣.

(٢٦٠) ينظر التصريح ٣٢٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٣٦/٢.

(٢٦١) ينظر المخصص ١٣٧/١٤.

(٢٦٢) الكتاب ٢٤٨/٢ بولاق.

(٢٦٣) فصيح ثعلب/ ٣٢.

(٢٦٤) ينظر مجلة المجمع ٢١١/١ فما بعدها.

(٢٦٥) سورة الحديد/ ٢٧.

(٢٦٦) سورة الأحزاب/ ٣٣.

(٢٦٧) العين ٨٥/٧.

(٢٦٨) الكتاب ٣١٥/٤، ٣١٦.

(٢٦٩) معاني القرآن ١٣٧/٣.

(٢٧٠) انظر الفصيح/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢٧١) الأصول ٢٤٢/٣.

(٢٧٢) تصحيح الفصيح ٣٩٧/١، ٤٠١.

(٢٧٣) انظر تصحيح الفصيح ٤٠٠/١.

(٢٧٤) المرجع السابق.

(٢٧٥) الكليات / ٧٥٢ "كيف".

(٢٧٦) معاني القرآن للفراء ١٣٧/٣، والفصيح/ ٤٤٤.

(٢٧٧) معاني القرآن للفراء ١٣٧/٣، والكليات/ ٧٥٢.

(٢٧٨) انظر المخصص ١٢٧/١٤، وينظر الكليات/ ٧٥٢ "كيف".

(٢٧٩) الكتاب ٢٨٠/٤، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣/٢.

(٢٨٠) معاني القرآن ١٥٣/٢، وقد نسب الزمخشري في الكشاف ٢٠٧/٤، إلى

بني تميم أنهم يفتحون ما قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي، نحو: مُسِيْطَر، وزاد أبو حيان في البحر ٤٦٤/٨، قائلاً: "وليس في الكلام على هذا الوزن إلا مُسَيْطَر، ومُهَيْمَن، ومُبَيْطَر، ومُبَيْقَر، وهي أسماء فاعلين".

(٢٨١) معاني القرآن ١٥٣/٢، واللهجات العربية في معاني القرآن/ ٢٤٢.

(٢٨٢) القواعد الكلية/ ١٠٧، ١٠٨.

(٢٨٣) سورة القمر الآية/ ٢٦، وذكر ابن جني أيضاً قراءة مجاهد، المحتسب ٢٩٩/٢.

(٢٨٤) هي قراءة حفص المشهورة.

(٢٨٥) معاني القرآن ١٠٨/٣.

(٢٨٦) نقل ابن جني قراءة ابن مجاهد في المحتسب ٢٩٩/٢، وقال: "بضم الشين خفيفة".

(٢٨٧) الزاهر ٣٧٤/١.

(٢٨٨) سورة المائدة/ ٦٠، قال مكي في الكشف ٤١٤/١: "قراءة حمزة بضم الباء وكسر التاء، وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء".

(٢٨٩) البيت لأوس بن حجر ، ومن مواضعه : معاني الفراء ١ / ٣١٥ ، والمحررالوجيز ٥ / ١٤٢ ، والتهذيب ٢ / ٣٤ .

(٢٩٠) الزاهر ٣٧٤/١.

(٢٩١) معاني القرآن ٣١٤/١-٣١٥.

(٢٩٢) المحتسب ٢٩٩/٢.

(٢٩٣) النَّدسُ: الفَهِم، القاموس (ندس).

(٢٩٤) الكشف ١/٤١٤.

(٢٩٥) سورة الأعراف/ ٥٨.

(٢٩٦) معاني القرآن ١/٣٨٢.

(٢٩٧) سورة ص/ ٥.

(٢٩٨) قراءة علي والسلمي وعيسى وابن مقسم. البحر ٧/٣٨٥.

(٢٩٩) سورة نوح/ ٢٢.

(٣٠٠) معاني القرآن ٣/١٨٩.

(٣٠١) إصلاح المنطق/ ١٠٩.

(٣٠٢) إصلاح المنطق/ ١٠٨-١٠٩، ورجل أُنانٌ: كثير الأنين. اللسان (أنن) . وهذا عجز بيت صدره : أراك جمعت مسألة وحرصا .. غير منسوب فى إصلاح المنطق ٨٦ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢٠٧ ، والصحاح ٢ / ٦٦٨ .

(٣٠٣) البيت منسوب لأبى صدقة الدبيري فى إصلاح المنطق ٨٦ ، معجم الصحاح ١ / ٦٥ ، المخصص ٤ / ٤١٢ .

(٣٠٤) إصلاح المنطق/ ١٠٩.

(٣٠٥) شرح الشافية ١/١٤٨.

(٣٠٦) ينظر: مجالس ثعلب ١/٣١٥، والمبهج/ ٥٠، ٩٥، والاشتاف ٣/١٩١، والمزهر ٢/٧٧، وحاشية العُليمي على شرح التصريح ٢/٦٧، والوصف المشتق/ ١١٧ وغيرهما.

(٣٠٧) سورة ق/ ٤٥.

(٣٠٨) معاني القرآن ٣/٨١.

(٣٠٩) معاني القرآن ٣/٨١.

(٣١٠) المبهج/ ٥٠.

(٣١١) مجالس ثعلب ٣١٥/١.

(٣١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢.

(٣١٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم/ ٤٢٦، ٤٢٧، وابن عقيل ١١١/٣، وأوضح المسالك/ ١١٠، والأشموني ٩٦/٢، ٢٩٧، والتصريح ٦٧/٢.

(٣١٤) ينظر حاشية ياسين العليمي على التصريح ٦٧/٢.

(٣١٥) ينظر البسيط ١٠٥٥/٢.

(٣١٦) البسيط ١٠٥٤/٢، ١٠٥٥.

(٣١٧) ينظر شرح الشافية للرضي ١٤٨/١، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٤٢٦، ٤٢٧، ارتشاف الضرب ٢٢٨١/٥ فما بعدها.

(٣١٨) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

(٣١٩) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٤/٢، ١٠٥٥، وينظر الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا/ ٧٢.

(٣٢٠) ينظر المفصل/ ٢٩٣، وابن يعيش ٨٣/٦، وزبدة الأقوال/ ٦٥، وشرح الكافية ٤١٤/٣.

(٣٢١) ينظر الإرشاد للكيشي/ ٢٠١، وحاشية الصبان ٣/٣.

(٣٢٢) المفصل/ ٢٩٣.

(٣٢٣) سورة هود/ ١٢.

(٣٢٤) شرح الكافية ٤١٤/٣.

(٣٢٥) الزاهر ٣٠٣/١.

(٣٢٦) ينظر: الكتاب ١٧/٤-٣٦، وشرح الشافية ١٤٣/١ فما بعدها، والوصف المشتق في القرآن الكريم/ ١٢١-١٣٩.

(٣٢٧) سورة الجمعة/ ٩.

(٣٢٨) معاني القرآن ١٥٦/٣، وينظر: اللسان والتاج (جمع).

(٣٢٩) الجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٨.

(٣٣٠) تاج العروس (جمع).

(٣٣١) البحر المحيط ٢٦٧/٨.

(٣٣٢) ينظر : إملاء ما منّ به الرحمن ٢ / ٢٦٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ٥٦٨ ، والكشاف ٤ / ١٠٤ ، والدرر المصون ١٠ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٣٣٣) الخصائص ٩٩/١، وينظر: الاقتراح/ ٢٢٣.

(٣٣٤) الصحاح واللسان (رعى)، وقد يكون (ترعيَّة) مصدراً للفعل (تَرَعَّتْ) بمعنى: رَعَتْ: ينظر: تاج العروس والمعجم الوسيط (رعى).

(٣٣٥) البيت غير منسوب فى العين ٢ / ٢٤١ ، واللسان ١١ / ٥٢٦ .

(٣٣٦) التهذيب ١٦٤/٣.

(٣٣٧) الخصائص ٩٩/١، وينظر: الاقتراح/ ٢٢٣، وينظر الفصيح/ ٢٩١.

(٣٣٨) الفصيح/ ٢٩١.

(٣٣٩) الزاهر ١٢/٢، وينظر: غريب الحديث ٢٠٨/٢ (ط الهند).

(٣٤٠) ديوان الخنساء بشرح ثعلب/ ١٧٤، وللمزيد من الأمثلة ينظر: مجالس ثعلب ٣٢٤/١، واللسان (حسن).

(٣٤١) الكتاب ٢٤٤/٤.

(٣٤٢) اللسان (نعس).

(٣٤٣) الكتاب ٣٤٩/٤، وينظر: المنصف ٢٨٣/١، وشرح الشافية ١٤٩/١.

(٣٤٤) إصلاح المنطق/ ٢٢٢.

(٣٤٥) شرح الشافية ١٤٩/٣- ١٥٠.

(٣٤٦) دقائق التصريف/ ٢٧٦.

(٣٤٧) المنصف ١/٢٨٤.

(٣٤٨) المقتضب ١/٢٤٠، وينظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٢٢.

(٣٤٩) المنصف ١/٢٨٥.

(٣٥٠) ينظر: شرح المفصل ١٠/٨٠، والممتع ٢/٤٦١.

(٣٥١) المقتضب/ ٢٢-٢٣.

(٣٥٢) مناهج الصرفيين/ ٢٥١-٢٥٢ د. حسن هنداوي.

(٣٥٣) الكتاب ٤/٣٥٥.

(٣٥٤) المقتضب ١/٢٤١، وينظر: مناهج الصرفيين/ ٢٥٢.

(٣٥٥) الكتاب ٤/٣٤٨.

(٣٥٦) شرح الشافية للرضي ٣/١٤٤.

(٣٥٧) شرح الرضي على الشافية ٣/١٤٧.

(٣٥٨) ينظر الكتاب ٤/٣٤٨، والمنصف ١/٢٨٧، والممتع ٢/٤٥٤.

(٣٥٩) سورة المزمل/ ١٤.

(٣٦٠) سورة المزمل/ ١٤.

(٣٦١) قائله عباس بن مرداس وهو من الكامل، والشاهد في الصحاح مادة (عين) ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري/ ٧٩ وشافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣/١٤٩، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/٢٨١، وشرح الأشموني على الألفية ٤/٣٢٥.

(٣٦٢) الكتاب ٤/٤٣٨.

(٣٦٣) المنصف ١/٢٨٧.

(٣٦٤) الكتاب ٤/٣٤٩.

(٣٦٥) انظر الصحاح للجوهري مادة "دوف"، والرجز في الخصائص ١/٢٦١، ودرة

الغواص/ ٧٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/٨٠.

(٣٦٦) المقتضب ١/١٠٢، ١٠٣.

(٣٦٧) المقتضب ١/١٠١.

(٣٦٨) الكتاب ٤/٣٨٥.

(٣٦٩) سورة مريم الآية/ ٥٥.

(٣٧٠) معاني القرآن ٢/١٦٩-١٧٠، وينظر: حروف المقصور والممدود لابن السكيت/ ٦٣.

(٣٧١) معاني القرآن ٢/١٦٩ فما بعدها.

(٣٧٢) ينظر: نزهة الطرف للميداني ١/٣٣٣ فما بعدها.

(٣٧٣) ينظر: شرح السيرافي ٤/١٧٣.

(٣٧٤) دقائق التصريف/ ٣٢٠.

(٣٧٥) شرح الشافية ٣/١٧١.

(٣٧٦) البيت غير منسوب فى إصلاح المنطق ١٣٩ ، واللسان ١٤ / ١٤٩ ، وتاج العروس ٣٧ / ٣٥٨ ، ٣٦١ .

(٣٧٧) البيت غير منسوب فى تهذيب اللغة ١٠ / ١٩٦ ، واللسان ١ / ١٥ .

(٣٧٨) دقائق التصريف/ ٣٢٠، وينظر: إصلاح المنطق/ ١٨٥.

(٣٧٩) إصلاح المنطق/ ١٨٥.

(٣٨٠) اللسان (قرأ).

(٣٨١) المقتضب ٤/١٨١، والمسائل العضديات/ ١٣٥، والإنصاف ١/١٥١، وشرح المفصل ٤/١٤٦، والارتشاف ٣/٤٥.

(٣٨٢) معاني القرآن ٢/١٢٨.

(٣٨٣) الكتاب ٤/٩٨، والمقتضب ٤/١٨٢.

(٣٨٤) الصحاح (بيض)، والإنصاف ١٤٨/١- ١٥١، والارتشاف ٤٥/٣.

(٣٨٥) الأشباه والنظائر ٢٧٦/٢، والقواعد الكلية/ ١٠٢.

(٣٨٦) قائله: طرفة بن العبد ديوانه/ ١٤٧، والجمل/ ١٠٢، والمسائل العضديات/ ١٣٦، والإنصاف ١٤٩/١، وشرح المفصل ٩٣/٦.

(٣٨٧) نُسب لرؤبة بن الحجاج ، ينظر ملحق ديوانه/ ١٧٦، والأصول ١٠٤/١، والمسائل العضديات/ ١٣٦، والإنصاف ١٤٩/١، وينظر: التبيان في شرح الديوان ٣٥/٤.

(٣٨٨) لم أقف على ترجمة لها، ينظر الارتشاف ٤٥/٣، والمستقصي ١٥٢/١.

(٣٨٩) الحديث رواه مالك في الموطأ (باب جهنم: ٩٩٤/٢)، والشواهد في الارتشاف ٤٥/٣.

(٣٩٠) الإنصاف ١٥١/١، والارتشاف ٤٦/٣، والخزانة ٢٣٨/٨.

(٣٩١) الإنصاف ١٥٢/١-١٥٣، والتبيان في شرح الديوان ٣٥/٤.

(٣٩٢) الارتشاف ٤٥/٣.

(٣٩٣) الكتاب ٩٧/٤.

(٣٩٤) الكتاب ٩٧/٤.

(٣٩٥) ينظر الكتاب ٩٧/٤، ٩٨، والمقتضب ١٨١/٤، ١٨٢، والأصول ١٠٢/١، ١٠٣، والإيضاح/ ٩٣، وشرح التسهيل ٥٢/٣، وشرح الكافية ٤٥٠/٣.

(٣٩٦) ينظر الإنصاف ١٤٨/١، ١٤٩، وشرح الكافية للرضي ٤٥٠/٣، والمساعد ١٦٢/٢.

(٣٩٧) ينظر الإنصاف ١٥٠/١، ١٥١.

(٣٩٨) ينظر المسائل العضديات/ ١٣٥، ١٣٦.

(٣٩٩) ينظر شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٤٠٠) الارتشاف ٤٣/٣.

(٤٠١) الأصول ١٠٨/١.

(٤٠٢) التذييل ١٨٩/٣.

(٤٠٣) الأصول ١٠٨/١.

(٤٠٤) شرح الكافية ٤٤٨/٣.

(٤٠٥) الكتاب ٧٣/١، وينظر: شرح المفصل ٩٢/٦.

(٤٠٦) شرح عمدة الحافظ ٧٤٦/٢، وينظر: شرح التسهيل له ٤٦/٣، ومنهج السالك/ ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٣.

(٤٠٧) معاني القرآن ١٢٧/٢.

(٤٠٨) المقتضب ١٨٠/٤-١٨٢، والأصول ١٠٢/١، والتذييل١٩١/٣، والمساعد ١٦٤/٢.

(٤٠٩) ينظر الأصول ١٠٤/١، والجمل/ ١٠١، ١٠٢، والإيضاح/ ٩٣، وشرح المفصل ٩١/٦، ٩٢، وشرح التسهيل ٥٠/٣، والمقتصد ٣٨٢٣٩٦/٢، وشرح الكافية ٤٤٨/٣.

(٤١٠) الكتاب ٨٨/٤.

(٤١١) الكتاب ٨٧/٤.

(٤١٢) الكتاب ٨٨/٤.

(٤١٣) ينظر إصلاح المنطق/ ١٢١، وفي معاني القرآن للفراء ١٤٩/٢ إشارة إلى ذلك، وينظر الأصول ١٤١/٣ فما بعدها، والجمل/ ٣٨٨، ٣٨٩، والتبصرة ٧٧٧/٢ فما بعدها، وشرح المفصل ١٠٨/٦.

(٤١٤) ينظر إصلاح المنطق/ ٢٢٠، والأفعال/ ٤، ٥، والأفعال لابن القطاع ١٧/١.

(٤١٥) ينظر: الكتاب ٤/٩٠، ومعاني القرآن ٢/١٤٨-١٤٩، وإصلاح المنطق/ ١٢١.

(٤١٦) إصلاح المنطق/ ١٢١، وينظر: اللسان (طلع)، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٣.

(٤١٧) معاني القرآن ٢/٢٣٠.

(٤١٨) سورة سبأ/ ١٥.

(٤١٩) معاني القرآن ٢/٣٥٧، وينظر: البحر ٧/٢٦٩، وقرأ الكسائي بكسر الكاف، وقرأ حفص وحمزة بفتحها، الكشف ٢/٢٠٤.

(٤٢٠) إصلاح المنطق/ ١٢١.

(٤٢١) اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء/ ٢٨٢.

(٤٢٢) النحو الوافي ٣/٣٢٣.

(٤٢٣) سورة الإسراء/ ٥٩.

(٤٢٤) قراءة قتادة وعلي بن الحسين. المحتسب ٢/١٣٦، والبحر ٦/٥٣.

(٤٢٥) معاني القرآن ٢/١٢٦، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٦.

(٤٢٦) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٦/١٧٨، حديث رقم (١٧٥٧٣)، وابن ماجه في سننه ٢/٣٠٩، حديث رقم (٣٧١٠).

(٤٢٧) الخزانة ٣/٣٣٦.

(٤٢٨) ينظر: المحتسب ٢/١٣٦-١٣٧، والكشاف ٣/٣٥٢، والبحر ٦/١٤-١٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٣/٤٢٥، والنحو الوافي ٣/٣٢٦ فما بعدها، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٦.

(٤٢٩) الكتاب ٤/٩٤، ٩٥.

(٤٣٠) ينظر أدب الكاتب/ ٤٤٩، ٤٥٠، والأصول ٣/١٥١، والمخصص ١٤/١٩٨، ١٩٩، ودرة الغواص/ ١٥٦، ١٥٧، والشافية/ ٢٣١.

(٤٣١) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٦٦٨/١.

(٤٣٢) الكتاب ٩٤/٤-٩٥، ومعاني القرآن ١٥١/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٧/٢ فما بعدها.

(٤٣٣) سورة الأعراف/ ٤٠.

(٤٣٤) في زاد المسير ١٩٨/٣: قراءة عبدالله بن مسعود، وأبي رُزين، وأبو مجلز.

(٤٣٥) معاني القرآن ٣٧٩/١، والقرام والمِقرم: سِتر فيه رَقْم ونقوش. اللسان (قرم).

(٤٣٦) ارتشاف الضرب ٢٣١/١-٢٣٢، والهمع ١٦٨/٢، وتصريف الأسماء/ ١٣٣.

(٤٣٧) مجلة المجمع، الدورة ٢٩، ص٢٤٠، ومثلوا له بـ (إراث)، والنحو الوافي ٣٣٧/٣.

(٤٣٨) مجلة المجمع اللغوي ٣٥/١ ، و ٢١٧-٢٢١.

(٤٣٩) الكتاب ٩١/٤، ٢٧٣، ومعاني القرآن للفراء ١٥٢/٢، دقائق التصريف/١٢٦، ودرة الغواص/ ١٩٢، وارتشاف الضرب ٥٠٨/٢.

(٤٤٠) معاني القرآن ١٥٢/٢.

(٤٤١) معاني القرآن ١٥١/٢، وينظر: إصلاح المنطق/ ١٢٠، ودقائق التصريف/ ١٢٦.

(٤٤٢) شرح مختصر التصريف العزي/ ١٩٠.

(٤٤٣) درة الغواص/ ١٩٢.